

رئيس مجلس الإدارة

الرقم : ر م / 2018/12

التاريخ : 2018/04/04

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الاكرم

تحية واحتراماً،،

عملاً بأحكام قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح نرجو إعلامكم بأن مجلس إدارة البنك بعد اخذ الموافقات اللازمة قرر دعوة الهيئة العامة للبنك إلى اجتماع عادي يوم الخميس الموافق 2018/04/26 الساعة الواحدة ظهراً في فندق الفورسيزنز الكائن في جبل عمان الدوار الخامس من اجل بحث الأمور المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وهي كما يلي :-

أولاً : جدول أعمال الاجتماع العادي :

- 1- تلاوة وقائع الجلسة السابقة المنعقدة في 2017/04/17.
- 2- تلاوة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال العام 2017 والخطة المستقبلية له والمصادقة عليه.
- 3- سماع تقرير مدققي الحسابات لعام 2017 عن الميزانية والحسابات الختامية الأخرى للبنك.
- 4- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2017 والمصادقة عليها.
- 5- الموافقة على توزيع مبلغ 36,000,000 دينار (فقط ستة وثلاثون مليون دينار) أرباح نقدية على المساهمين ونسبة 18% من مساهمة كل منهم.
- 6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31 وفقاً لأحكام القانون .

التقرير السنوي 2017

بنك الأردن
Bank of Jordan



رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

8	مجلس الإدارة
9	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	تقرير مجلس الإدارة 2017
37	البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
113	البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017
145	الهاكمة المؤسسية
179	الإفصاح والشفافية
181	شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13،

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: +962 6 5696277 فاكس: +962 6 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Call center: +962 6 580 7777



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي
ولي العهد الأمير حسين بن عبدالله الثاني

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري / ممثل شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن

الأعضاء

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج / ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي / ممثل شركة العراق للاستثمارات المتعددة

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

السيد محمد أنور مفلح حمدان

السيد حسام راشد رشاد مناع

السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي

السيد وسام ربيع صعب

المدير العام بالوكالة

السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات

السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام ,,

يسرني أن أرحب بكم في اجتماعنا السنوي الذي نستعرض فيه أبرز نتائج مجموعة بنك الأردن ومسيرة إنجازاتها على مدى عام 2017. والذي شكّل قاعدةً بناءً للارتقاء والتميز في الخدمات المقدمة لعملائنا.

إن التحديات التي عايشها القطاع المصرفي في العام 2017 لم تكن عائقاً أمام البنك لتسجيل نتائج نوعية تدل على كفاءة ونجاعة السياسات الائتمانية والاستثمارية التي يطبقها. حيث بلغ صافي إيرادات البنك من الفوائد والعمولات 127.2 مليون دينار محققاً نمواً بنسبة 9.4% مقارنةً بالعام 2016. كما سجل صافي الربح العائد لمساهمي البنك 46.8 مليون دينار بنمو بلغ 13% مقارنةً بالعام الماضي 2016. وتأسيساً على هذه النتائج فقد حافظ البنك على مراتب متقدمة في مؤشر العائد على متوسط الأصول ومتوسط حقوق مساهمي البنك ليسجل كل منهما 1.86% و11.15% على التوالي في نهاية عام 2017.



لقد قام البنك في نهاية شهر كانون الأول من العام الماضي 2017 ببناء خطته الاستراتيجية 2020 والتي تستهدف بمرحلتها الأولى قطاع الأفراد. وجاء إعدادُ الخطة الاستراتيجية بهدف الارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن يعكس على خدمة العميل في كافة منافذ التوزيع. مع الأخذ بعين الاعتبار الاستجابة لعدد من المتغيرات التي تشهدها الصناعة المصرفية من تسارع وتيرة المنافسة، وارتفاع مستوى توقعات العملاء، والتغيرات التكنولوجية، حيث تم إعداد هذه الخطة الطموحة لتحكي هذه المتغيرات وترسم طريقَ البنك نحو التفوق للفترة الممتدة من العام 2018 وحتى العام 2020.

وانسجاماً مع توجهات البنك الاستراتيجية في التوسع الإقليمي والتنوع في مصادر الدخل، فقد استكملنا تأسيس فرع إقليمي لبنك الأردن في مملكة البحرين لمزاولة الأعمال المصرفية في قطاع الجُملة والذي يَشر عمله خلال شهر كانون ثاني 2018 مما سيعزز انتشار البنك الإقليمي، ويمنحنا فرصةً لتوسعة مجال خدماتنا ونشاطاتنا وعلاقاتنا مع البنوك والشركات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعودة على أداء البنك المالي، فقد واكبَت مجموعة بنك الأردن حركةَ التطور الاقتصادي في الدول التي تعمل بها، فبلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي 1,447.2 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 18% توجهت لتمويل مجموعةٍ مستهدفةٍ من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وعلى صعيد ودائع العملاء فقد سجلت 1,845.8 مليون دينار ونمت بحوالي 15% مقارنةً بنهاية عام 2016. كما سجلت موجودات البنك نمواً بنسبة 9.7% لتصل إلى 2,565.1 مليون دينار كما في نهاية عام 2017. وتعززت حقوق مساهمي البنك لتسجل 433.7 مليون دينار بنمو بلغ 7%. أما على صعيد مؤشرات الملاءة المالية فقد بلغت نسبةً كفاية رأس المال 19.08% متجاوزة نسبةً كفاية رأس المال البالغة 14.125% لعام 2017 حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية. كما انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) من 4.59% في نهاية عام 2016 إلى 4.50% في نهاية عام 2017. كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) 125.36% مقابل 112.21% للعام الماضي 2016.

السادة المساهمين الكرام ,,

إن حرص البنك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء كانت حافزاً لطرح مجموعة من البرامج والحملات الخاصة بمنتجات خدمات الأفراد في مجال الادخار والإقراض. هذا إلى جانب سعيه لتطوير الخدمات المقدمة من القنوات الإلكترونية حيث تم إطلاقُ بنك الإنترنت المطور وبِحثه الجديدة. كما تم تطويرُ الخدمات المقدمة للعملاء من خلال القنوات الإلكترونية والقنوات غير التقليدية لتكون أكثرَ فاعليّةً، وتوفيرُ أفضل الخدمات للعملاء وتخفيضُ تكلفتِها. وضمنَ هذا السياق فقد عمل البنك على تطبيق نظامٍ جديدٍ لمركز الخدمة الهاتفية بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة لعملائه، وذلك بالتوازي مع إطلاق مركز الخدمة الهاتفية في فلسطين ليكون فعالاً للعملاء داخل وخارج الأراضي الفلسطينية. ويهدف الارتقاء بمنظومة الدفع الإلكترونية في البنك، وتوفير حلول مصرفية متقدمة للعملاء بما يحقق السهولة والأمان في تعاملاتهم المصرفية، فقد تم توقيعُ اتفاقيةٍ شراكةٍ استراتيجيةٍ طويلة الأجل مع شركة ماستركارد. حيث ستتيح هذه الاتفاقية توفير منتجات ماستركارد للدفع، بما في ذلك إصدارَ بطاقاتِ الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية للعملاء.

وتأكيداً على تميّز البنك في مواكبة وتقديم الحلول المصرفية الشاملة التي تلائم حاجات ورغبات العملاء في جميع القطاعات، فقد حصل بنك الأردن على جائزة التميز في مواكبة الحلول المالية الشاملة لعام 2017 من اتحاد المصارف العربية، خلال الحفل التكريمي الذي أقامه الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب.

وفي جانب مواكبة البنك لاحتياجات عملائه في تنفيذ عمليات التسوّق عبر الإنترنت وفي ظل تزايد حجم التجارة الإلكترونية فقد كان بنك الأردن سباقاً في تطبيق خدمة “كلمة السر لمرة واحدة” لجميع عملائه حاملي البطاقات الائتمانية، بحيث تكون عملية تسوقهم الإلكترونية أكثرَ أماناً وسهولة. وفي هذا المجال أيضاً تم تفعيل البطاقات الائتمانية للعملاء على الإنترنت بشكل تلقائي مما أتاح للعملاء حاملي البطاقات الائتمانية إجراء عمليات التسوق عبر الإنترنت بكامل سقوف بطاقتهم الائتمانية بسهولة ويُسر ودون الحاجة إلى زيارة فروع البنك أو الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية. هذا وقد حصل البنك على جائزة التميز في تطبيق هذه الخدمة “كلمة السر لمرة واحدة” في العام 2017 كأول بنك في الأردن يقدم هذه الخدمة، وذلك خلال مؤتمر الدفع الإلكتروني الذي أقيم تحت رعاية البنك المركزي الأردني.

إن التزام البنك بتطوير منظومة إدارة المخاطر والامتثال بشكل منهجاً رئيساً في كافة أعماله لما يحققه ذلك من تعزيز لقدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر. حيث تمَّ العملُ على المباشرة بتلبية متطلبات تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. كما تمَّ تحديثُ سياسة مخاطر العمليات بما يتواءم مع هذه التعليمات. هذا وقد استمر البنك بتطبيق السياسات والأنظمة التي تضمن توفيرَ الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء، وفي هذا الجانب فقد تمَّ الحصول على شهادة الامتثال الخاصة بأمن بيانات البطاقات والدفع المعيارية الإصدار 3.2.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلس كلَّ العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الدول التي يتواجد فيها البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي. وفي هذا السياق تمَّ تعديل واعتمادُ دليل الحاكمية المؤسسية وإعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

هذا وقد واصل البنك تطبيقَ أحدثِ التقنيات وتنفيذَ مشاريع تستهدف الارتقاء بالبنية التحتية التكنولوجية وأنظمة الاتصالات في البنك بما يحقق الكفاءة والفعالية ويقلل المخاطر. كان أبرزُها في مجال تحديث الأنظمة البنكية، وتطبيق أنظمةٍ جديدةٍ أسهمت في تسريع تنفيذ الموافقات الائتمانية ومتابعتها، بالإضافة إلى تطبيق وتحديث أنظمة معلوماتٍ جديدةٍ في الأردن والفروع الخارجية. ومن أجل الارتقاء بالخدمات ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهوم الجاهزية بتقديم المنتجات والخدمات في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، فقد تمَّ إعادةُ تنظيم بعض الدوائر استناداً لمبدأ إعادة هندسة العمليات بشكل يجعل أداء المهام أكثر انسيابية ومرونة واستجابةً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية، ويسهم في رفع الكفاءة والفاعلية في العمل، وتوفير قيمة مضافة بشكل يحقق للبنك ميزة تنافسية من خلال تطبيق أحدث الممارسات العملية والعالمية في هذا المجال.

السادة المساهمين الكرام ,,

إن تنفيذ استراتيجية البنك 2020 تعتمد على بناء فريق مؤهل يتبنى مفهوم التفوق في كافة مناحي الأعمال والعمليات الداخلية والخارجية ويكون قادراً على إحداثِ النقلة النوعية المطلوبة في خدمة العميل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك وبما يعزز مركزه التنافسي. وتأسيساً على ذلك تم المباشرة في تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تُعنى بالارتقاء بالموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، والتي سيكون لها أثرها على المؤسسة على المدى المتوسط والطويل الأجل. حيث شهد عام 2017 إطلاق مشروع الجدارات السلوكية والذي يعتبر المشروع الأول من نوعه على مستوى البنوك العاملة في الأردن. وسوف يشكل هذا المشروع البنية التحتية الأساسية لتطوير عمليات الموارد البشرية على مستوى مجموعة بنك الأردن. وتأسيساً لتطوير إدارة المعرفة في المجموعة فقد تم تأسيس برامج تدريبية متقدمة سيكون لها أثر مباشر على أداء الموظفين في تعزيز مهاراتهم البيعية وتطوير مهارات التحليل المالي والائتماني؛ حيث قام البنك بتأسيس “أكاديمية بيع” و”أكاديمية ائتمان” بالتعاون مع شركات رائدة في هذا المجال.

السادة المساهمين الكرام ,,

لا يخفى علينا جميعاً حجم التحديات التي تواجهها دول المنطقة نتيجة استمرار الظروف الإقليمية غير المواتية. وانطلاقاً من وعي وإدراك البنك لهذه التحديات فإننا سنكمل مسيرة الإنجاز ونبني عليها بجهود فريق عملنا والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للعملاء من خلال قنوات التوزيع التقليدية والإلكترونية. وبالنظر إلى ما سيتم إنجازه في عام 2018 فإننا نستهدف الاستمرار بدورنا الريادي والتنموي في الدول التي نتواجد بها، من خلال تقديم منتجات وخدمات بجودة عالية ترتقي لمستوى توقعات شرائح العملاء المختلفة، وتحقيق أفضل العوائد للمساهمين.

واستناداً إلى النتائج التي تحققت خلال العام 2017، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي الختام، فإنني أتقدم بالشكر لمجلس الإدارة على دعمهم وجهودهم المبذولة على مدى العام المنصرم، وأتقدم بالشكر أيضاً لمساهميننا وعملائنا على ثقتهم والتزامهم مع مؤسستهم بنك الأردن. وكل التقدير لفريق موظفينا المميز وإدارتنا التنفيذية الذين ساهموا في تحقيق هذه الإنجازات. كما أعبر عن تقديري لجهود المؤسسات الوطنية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاخر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2017

الأداء الاقتصادي 2017

الأنشطة والإنجازات 2017

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017

أهداف خطتنا المستقبلية 2018

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017



الأداء الاقتصادي 2017

شهد عام 2017 استمراراً لحالة عدم اليقين في المنطقة والانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية المتوترة. والتي أدت إلى تواضع النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع المديونية إلى مستويات قياسية، والأعباء الكبيرة الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين. هذا بالإضافة إلى تأثير المعابر الحدودية نتيجة الاضطرابات التي ما زالت تؤثر على نشاط التجارة البينية بين الأردن والدول المحيطة، مع الأخذ بالاعتبار إعادة فتح معبر طريبيل في نهاية آب 2017، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس على عودة النشاط التصديري للعراق بالعام 2018، حيث تم أيضاً إعفاء حوالي 371 سلعة أردنية مصدرة للعراق من الرسوم الجمركية العراقية اعتباراً من مطلع العام 2018.

وبخصوص أداء الاقتصاد الكلي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمعدل 2.1% خلال النصف الأول من عام 2017، وهو نفس معدل النمو المسجل خلال ذات الفترة من عام 2016. في حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل 3.6% خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل معدل 3.5% خلال نفس فترة المقارنة من عام 2016. كما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بمبلغ 782.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017 بنسبة نمو بلغت 29.4% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016. وسجلت مقبوضات السفر ارتفاعاً بنسبة 12.1% لتصل إلى 2.5 مليار دينار في نهاية التسعة شهور الأولى من عام 2017. كما سجلت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 2.2 مليار دينار بارتفاع طفيف بلغ 0.4% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016.

أما بخصوص معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، فقد سجل خلال الشهور الأحد عشر الأولى لعام 2017 ما نسبته 3.3% مقابل - 0.9% خلال نفس الفترة من عام 2016. وهذا الارتفاع كان بشكل رئيسي بأثر ارتفاع أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الأسعار محلياً. وفيما يتعلق بمعدل البطالة فقد ارتفع إلى حوالي 18.5% في الربع الثالث من عام 2017 مقارنةً بمعدل بلغ 15.9% في الربع ذاته من عام 2016.

كما سجلت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2017 ما قيمته 11.7 مليار دولار بنسبة تراجع 9% عن نهاية عام 2016. هذا وبلغ إجمالي الدين العام في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما قيمته حوالي 27.2 مليار دينار أو ما نسبته 95.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2017 مقارنة مع 26.1 مليار دينار أو ما نسبته 95.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016. كما سجل عجز الموازنة بعد المنح الخارجية ما مقداره 881.2 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 وبنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2017 مقابل 671.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016 وبنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي لنهاية تشرين الأول 2016.

هذا وقد خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف الأردن من BB- إلى B+ مع نظرة مستقرة. وقد جاء هذا التخفيض في ضوء ارتفاع حجم الدين العام مع استمرار الاحتياجات التمويلية المتنامية والاقتراض الخارجي والمحلي، وارتفاع كلفة الاقتراض في ظل توقع تراجع المنح الخارجية للأردن.

أما على صعيد أبرز مؤشرات القطاع المصرفي فقد وصلت ودائع العملاء إلى مستوى 32.9 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2017. كما سجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 7.3% لتصل إلى 24.6 مليار دينار. كما بلغت موجودات القطاع المصرفي 48.9 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2017.

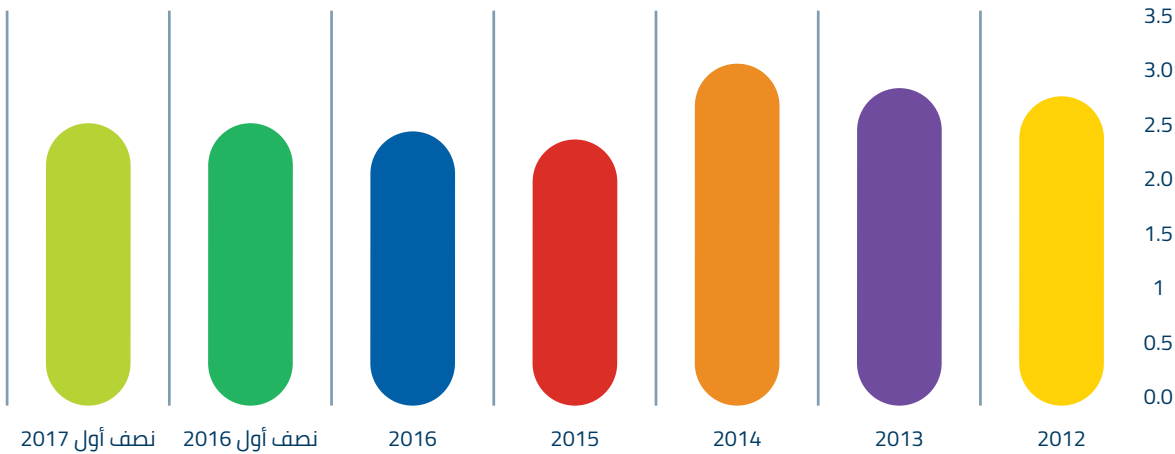
الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2017 نمواً بنسبة 2.1% مقابل نفس النسبة المتحققة خلال الفترة ذاتها من عام 2016. جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلاً لتحقيق القطاعات الاقتصادية تفاوتاً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2017، فقد سجل قطاع "التعدين والمحاجر" نمواً بنسبة 23.9% مقابل انخفاض بنسبة 18% في الفترة ذاتها من عام 2016، و"قطاع الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح" الذي نما بنسبة 4.3% مقابل نمو بنسبة 4.2% خلال نفس فترة المقارنة، كما ونما "قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية" بنسبة 4% مقابل نمو بنسبة 3.5%، أما "قطاع التجارة والفنادق والمطاعم" فقد سجل نمواً بنسبة 1.3% للنصف الأول من عام 2017 مقابل نمو بلغ 1.2%، في حين نما "قطاع الصناعات التحويلية" بنسبة 1.1% مقابل نمو بنسبة 0.8% مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2016.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2017 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016، حيث نما "قطاع الزراعة" بنسبة 5.9% مقابل 6.6% خلال نفس الفترة من عام 2016، ونما "قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال" بنسبة 3.3% مقارنةً بنمو بلغ 3.7% في نفس الفترة من العام السابق، و"قطاع الكهرباء والمياه" نما بنسبة 2.8% خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل نموه بنسبة 14.1% في الفترة ذاتها من العام 2016، وأما "قطاع النقل والاتصالات" نما بنسبة 1.8% مقابل 3.3%، و"قطاع الخدمات الحكومية" فقد نما بنسبة 1.2% مقابل نمو بنسبة 1.4% في نفس الفترة من العام السابق، في حين سجل "قطاع الإنشاءات" انخفاضاً بنسبة 0.4% خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل نمو بنسبة 1.7% خلال ذات فترة المقارنة. هذا وقد شهد "قطاع الخدمات المنزلية" ثباتاً في أدائه خلال النصف الأول من عام 2017 حيث نما بنسبة 0.4% مقابل نفس نسبة النمو خلال نفس الفترة من عام 2016.

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017، فقد سجل ما نسبته 3.3% مقابل - 0.9% خلال نفس الفترة من عام 2016. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل بنسبة 13.0%، والإيجارات بنسبة 2.5%، والتبغ والسجائر بنسبة 8.0%، والخضروات والبقول الجافة والمعلبة بنسبة 5.2%، والصحة بنسبة 8.7%. في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 5.5%، والفواكه والمكسرات بنسبة 3.2%، والملابس بنسبة 2.9%، والحبوب ومنتجاتها بنسبة 0.2%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) 2012 - 2017



المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 5.7 مليار دينار مقابل 5.6 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2016 أي بارتفاع مقداره 79.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.4%، حيث بلغت المنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 209.9 مليون دينار مقابل 346 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 5.5 مليار دينار مقابل 5.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2016، أي بارتفاع مقداره 215.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.1% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع حصة الإيرادات الضريبية بحوالي 27.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الأخرى بحوالي 191 مليون دينار. وأسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 بحوالي 881.2 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 671.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.

بلغ إجمالي الإنفاق خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 حوالي 6.6 مليار دينار مقابل 6.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2016 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 289.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.6%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 234.7 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 54.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.9%. وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2017 نحو 27.2 مليار دينار أو ما نسبته 95.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 95.1% في نهاية عام 2016، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 6.7 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2017. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) فقد بلغ 25.7 مليار دينار أو ما نسبته 90.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2017 مقابل بلوغه حوالي 24.1 مليار دينار أو ما نسبته 87.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.

القطاع النقدي والمصرفي:

أظهر أداء القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2017 قدرته على تحقيق معدلات نمو إيجابية وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي يواجهها النمو الاقتصادي. حيث يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بمؤشرات متانة مالية جيدة. كما تلتزم البنوك بتطبيق أفضل النماذج لتطوير منظومة إدارة المخاطر بما يرتقي بقدرة البنوك على تحمل الصدمات المحلية والخارجية.

لقد استمر البنك المركزي الأردني بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وزيادة جاذبية الدينار كملأذ آمن للمدخرات المحلية والخارجية. كما تم خلال عام 2017 إطلاق استراتيجية الاشتغال المالي من البنك المركزي الأردني، والتي تتضمن تنفيذ سياسات وبرامج ومبادرات وطنية شاملة ومعمزة للنمو الاقتصادي، حيث أن الأردن أول دولة عربية تطلق الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي.

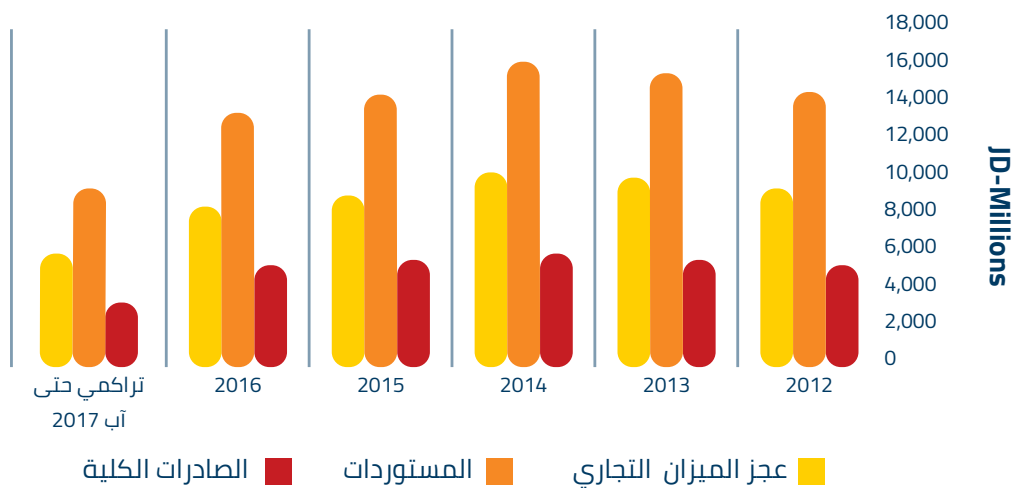
نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تفاوتاً في أداء مؤشراتاتها خلال عام 2017 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام وتوجهات المستثمرين بشكل خاص. وعلى الرغم من ذلك فقد سجل حجم التداول ارتفاعاً بمبلغ 644.6 مليون دينار وبنسبة 29.9% خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017 مقارنةً بحجم التداول خلال نفس الفترة من عام 2016، ليبلغ حوالي 2.8 مليار دينار. وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد انخفضت إلى 16.7 مليار دينار في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017، أي بنسبة 2.8% مقارنةً مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال نفس الفترة من عام 2016. وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017 إلى 3,963.8 نقطة مقارنة بـ 4,037.8 نقطة خلال نفس الفترة من عام 2016، وبنسبة بلغت 1.8%. وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017 ما نسبته 48.5% من إجمالي القيمة السوقية مقارنةً مع مساهمة بلغت 49.2% خلال نفس الفترة من عام 2016.

التجارة الخارجية:

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة الثمانية شهور الأولى من عام 2017 بمقدار 464 مليون دينار وبما نسبته 3.9% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 12.4 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية انخفاضاً بحوالي 19.6 مليون دينار خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 2.9 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 24.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق السعودي في المرتبة الثانية وبنسبة 13.1%. كما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة الثمانية شهور الأولى من عام 2017 بمبلغ 484 مليون دينار وبما نسبته 5.3% لتصل إلى حوالي 9.5 مليار دينار. وقد استحوذ سوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 14.2% من إجمالي المستوردات، يليه السوق السعودي بنسبة 12.1%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذت وسائل النقل وقطعها على ما نسبته 27.6% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 2.62 مليار دينار تقريباً، بالمقابل استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 15% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 1.4 مليار دينار، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 6.08 مليار دينار وبنسبة 10.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري



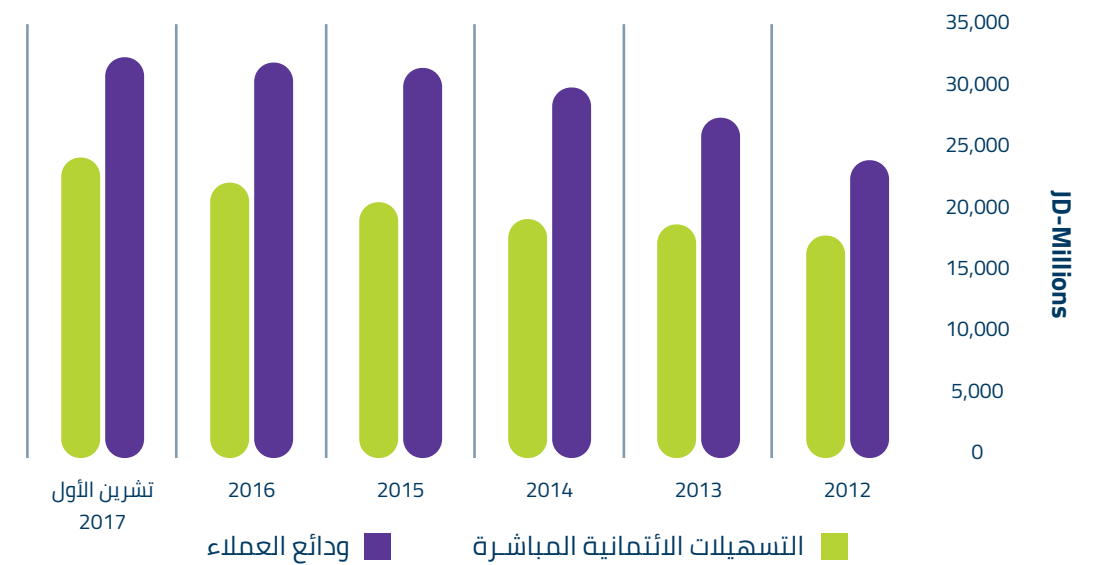
كما وأصدر البنك المركزي الأردني تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً "Domestic Systemically Important Banks" التي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية - البنوك كبيرة الحجم ذات الحصة السوقية المرتفعة والترابط الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على المستوى المحلي- في المحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهريّة على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام، وذلك انسجاماً مع الممارسات الدولية في هذا الخصوص. وضمن هذا السياق وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بإطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، فقد تم منح البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي مهلة عام ونصف للإلتزام بالمتطلبات النوعية المطلوبة منها المتعلقة بالحاكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وخطط الإنعاش، أما متطلبات رأس المال الإضافي فتبدأ بشكل تدريجي مع نهاية عام 2017 وحتى نهاية عام 2020.

وفي سبيل المحافظة على مرتكزات الاستقرار المالي والنقدي في المملكة، بما في ذلك استقرار المستوى العام للأسعار، وانسجاماً مع التطورات في أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية والأسواق المالية في المنطقة، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية أربع مرات خلال العام 2017 وبواقع 125 نقطة أساس. مع الإبقاء على أسعار الفائدة على برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية المستهدفة دون تغيير.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 11.7 مليار دولار أمريكي حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2017 وبنسبة تراجع بلغت حوالي 9% مقارنة بنهاية عام 2016. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2017 انخفاضاً بنسبة 0.22% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2016 لتصل إلى حوالي 32.8 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 30 مليون دينار وبنسبة 0.1% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 مقارنة مع نهاية عام 2016 لتصل إلى 32.9 مليار دينار، حيث ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 5.3% لنفس الفترة لتبلغ حوالي 7.3 مليار دينار، وانخفضت ودائع الدينار بمبلغ 339.6 مليون دينار لتبلغ قيمتها حوالي 25.6 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 7.3% مقارنة برصيدا في نهاية عام 2016 لتصل إلى 24.6 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة أعلى نسبة نمو فبلغت 22%، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة نمو بلغت 13.6%، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الانشاءات بحوالي 12%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة بحوالي 10.7%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى 48.9 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 1.12% مقارنة برصيدا في نهاية عام 2016.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي



وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2017، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2017 ما نسبته 0.27%، وعلى ودائع التوفير ما نسبته 0.54%، وعلى الودائع لأجل ما نسبته 3.69%، بارتفاع بلغ نقطة أساس واحدة لودائع الطلب، وانخفاض نقطتي أساس لودائع التوفير، فيما ارتفعت على الودائع لأجل بمقدار 65 نقطة أساس مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الأول 2017 فقد بلغ 8.63% للجاري مدين بارتفاع 103 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية عام 2016، وارتفع على الفروض والسلف بمقدار 92 نقطة أساس ليصل إلى 8.75%، فيما انخفض على الكمبيالات المخصومة بمقدار 75 نقطة أساس ليسجل 9.67% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2016.

الأداء الاقتصادي 2018:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيققق نمواً يصل إلى 3.5% في عام 2017 و 3.6% في عام 2018؛ فمن المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً في النمو لتصل إلى ما نسبته 2% مع نهاية عام 2017، كما يتوقع أن تبلغ نسبة النمو 1.9% في العام 2018. أما اقتصادات البلدان الصاعدة والنامية من المتوقع أن تسجل نمواً نسبته 4.6% في عام 2017، بينما من المتوقع أن يرتفع النمو في عام 2018 ليصبح 4.8%.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.3% لعام 2017 و 2.5% لعام 2018. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فمن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.6% لعام 2017 و 5.1% لعام 2018. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة 2.5% في عام 2018.

واستناداً إلى قانون الموازنة العامة لعام 2018 فقد تم تقدير الإيرادات العامة بمبلغ 8.5 مليار دينار موزعاً بواقع 7.8 مليار دينار للإيرادات المحلية و 700 مليون دينار للمنع الخارجية. أما في جانب النفقات، فقد قُدِّر إجمالي النفقات لعام 2018 بنحو 9 مليار دينار بارتفاع مقداره 552 مليون دينار وتوزعت هذه النفقات بواقع 7.9 مليار دينار للنفقات الجارية و 1.15 مليار دينار للنفقات الرأسمالية. وترتيباً على ذلك، قُدِّر العجز المالي بعد المنح الخارجية بنحو 523 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 752 مليون دينار معاد تقديره لعام 2017 أو ما نسبته 2.6% من الناتج. أما قبل المنح، فقد قُدِّر العجز بنحو 1.2 مليار دينار أو ما نسبته 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.6 مليار دينار معاد تقديره في عام 2017 أو ما نسبته 5.5% من الناتج عام 2017.

واشتمل قانون الموازنة العامة لعام 2018 على عدة مركات كان أبرزها تطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد الموازونات الرأسمالية للمحافظات، ومواصلة العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والهيكل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام؛ من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة. هذا بالإضافة إلى تفعيل دور وحدة إدارة الاستثمارات العامة في إدارة وتوجيه الموارد المالية لتحسين كفاءة الاستثمار الرأسمالي. إلى جانب تحسين بيئة الأعمال بهدف إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

كما سيتم الاستمرار في إعادة هندسة الإجراءات الحكومية وأتمتتها وزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية. إضافةً إلى ذلك سيتم العمل على تقوية شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تبني أسلوب إيصال الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من استخدام أسلوب دعم السلع واختيار الآليات المناسبة لإيصال هذا الدعم.

وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي من المتوقع أن تحافظ الاحتياطات الأجنبية على مستويات مريحة. بالإضافة إلى استقرار نسبة الدولة في الاقتصاد، والتوجه لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص. مع استمرار محافظة القطاع المصرفي على متانة مؤشرات المالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.5%، ونسبة السيولة القانونية 137.8% كما في نهاية عام 2016 (حسب أحدث بيانات صادرة لتاريخه).

الأنشطة والإنجازات 2017

حقق بنك الأردن خلال سنة 2017 نتائج نوعية وكمية طيبة، أضافت إلى سجل إنجازاته مستويات جديدة فيما يتعلق بالنمو والتطور في مختلف الأصعدة والمجالات الإدارية والخدمية والتشغيلية والمالية، مما عزز من مركزه التنافسي كمؤسسة مالية عريقة ذات مستوى رفيع على المستوى المحلي والإقليمي. لقد واطب البنك على تنفيذ عدة مشاريع استراتيجية تتمحور حول الارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة لمختلف الفئات والشرائح من العملاء، حيث يقدم البنك حلولاً مالية ومصرفية شاملة تلبي احتياجات العملاء بأعلى مستويات الجودة والتميز، كما يحرص على مواكبة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي تشهدها الصناعة المصرفية في العالم. وفي سياق توجهات البنك الاستراتيجية وأهدافه الرامية إلى التوسع الإقليمي في المنطقة، والتنويع في مصادر الدخل وإيجاد حلول مالية ومصرفية تلبي كافة الاحتياجات لمختلف الشرائح في المناطق التي يعمل بها، فقد عمل البنك على الحصول على الموافقات اللازمة لتأسيس فرع wholesale في مملكة البحرين والذي يشر عمله خلال شهر كانون الثاني 2018، مما سيسهم في تعزيز تواجد بنك الأردن على المستوى الإقليمي. كما سيعمل البنك من خلال فرعه في البحرين على توسيع خدماته المصرفية للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وقد قام البنك ببناء خطة استراتيجية للفترة 2018-2020. والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن ينعكس على خدمة العميل في كافة منافذ التوزيع. وهذا أيضاً يتطلب وجود فريق مؤهل يتبنى مفهوم التفوق في كافة مناحي الأعمال والعمليات الداخلية والخارجية ويكون قادراً على إحداث هذه النقلة النوعية في خدمة العميل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك وبما يعزز مركزه التنافسي.

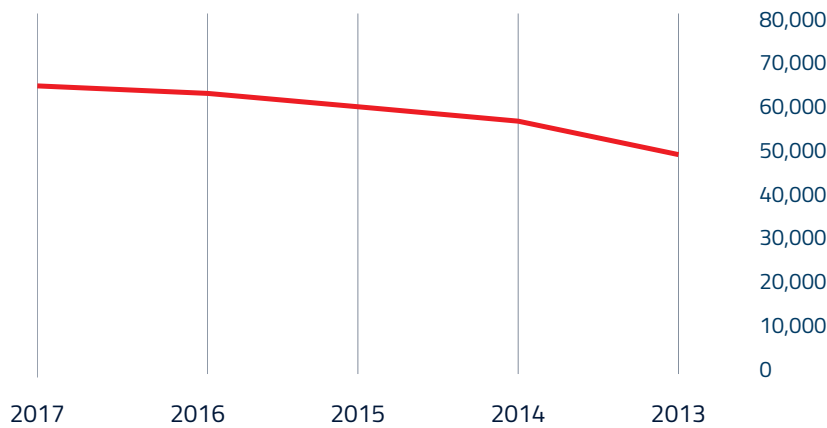
بالإضافة إلى ذلك فقد تم استقرار المتغيرات الاقتصادية والسياسية، وأثر ذلك على مجمل الأداء الاقتصادي لدول المنطقة وانعكاساتها على أداء القطاع المصرفي في الأسواق التي يعمل بها البنك، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توقعات النمو على المستوى العالمي والمحلي حيث تعتبر هذه المتغيرات جزءاً من عناصر التحليل الأساسي للبيئة الخارجية العامة والخاصة ضمن الخطة الاستراتيجية 2018-2020. وتأكيداً على تميز البنك في مواكبة وتقديم الحلول المصرفية الشاملة التي تلأئم حاجات ورغبات العملاء في جميع القطاعات حصل بنك الأردن على جائزة التميز في مواكبة الحلول المالية الشاملة لسنة 2017 من اتحاد المصارف العربية. خلال الحفل التكريمي الذي أقامه الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب. كما حصل البنك على جائزة التميز في تطبيق خدمة الـ OTP (One –Time Password) لجمع عملائه حاملي البطاقات الائتمانية كونه أول بنك في المملكة قام بتطبيق هذه الخدمة للعام 2017 وذلك خلال مؤتمر الدفع الإلكتروني الذي أقيم تحت رعاية البنك المركزي الأردني وبعنوان (منظومة المدفوعات للأمام من أجل غد أفضل).

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2017 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء المتفوق، إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية على مستوى الأسواق التي يعمل فيها البنك. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 115.259%. كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 4.5% مقارنة بنسبة بلغت 4.59% في سنة 2016. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 125.36% لسنة 2017 مقارنة بنسبة بلغت 112.21% في سنة 2016.

أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2017 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 46.8 مليون دينار مسجلاً ارتفاعاً بلغت نسبته 13% مقارنةً بالعام السابق. فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضرائب حوالي 67.6 مليون دينار مقارنة بحوالي 62.3 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 8.5%. كما بلغت موجودات البنك 2,565.1 مليون دينار مقابل 2,338.8 مليون دينار وبنمو بلغ 9.7% مقارنةً مع نهاية السنة السابقة 2016. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 433.7 مليون دينار وبنسبة 7%.

تطور صافي الربح للبنك قبل الضريبة (بآلاف الدنانير)

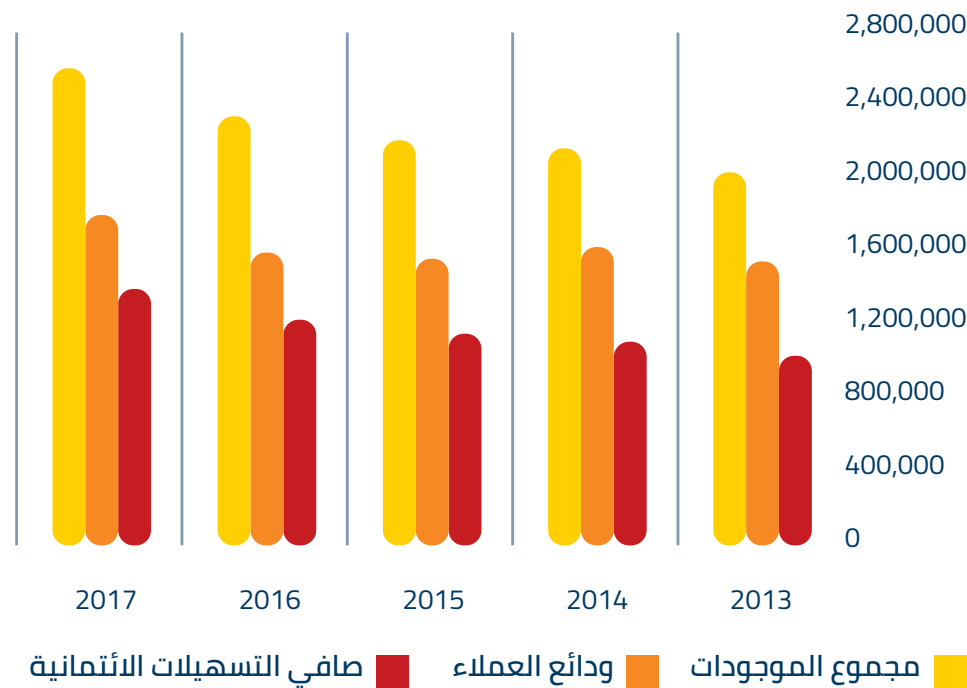


وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,845.8 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 14.9%، حيث نمت ودائع التوفير بما قيمته 71.4 مليون دينار وبنسبة 10.6% لتصل إلى 747.2 مليون دينار، كما ارتفعت ودائع الأجل بمبلغ 174.4 مليون دينار وبنسبة 54% عن نهاية سنة 2016، في حين انخفضت ودائع الطلب بمبلغ 25.8 مليون دينار وبنسبة 4.8% لتصل إلى 509.4 مليون دينار، وسجلت شهادات الإيداع ارتفاعاً بما قيمته 18.9 مليون دينار وبنسبة 26.2%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، اتخاذاً بعين الاعتبار المتابعة المستمرة لأوضاع السوق في الدول التي يتواجد بها. فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 221.2 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 18% مقارنةً بسنة 2016 لتصل إلى 1,447.2 مليون دينار. وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية الإجمالية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع التجزئة بمبلغ 48.4 مليون دينار وبنسبة 14.7% في نهاية سنة 2017 مقارنةً بالسنة السابقة 2016، ليصل رصيدها إلى 377.2 مليون دينار.

وارتفعت القروض العقارية بنسبة 4.1% وبمبلغ 9.1 مليون دينار لتسجل 234 مليون دينار. وكذلك ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة إلى القطاع العام بمبلغ 89.9 مليون دينار فوصلت إلى 229.4 مليون دينار. في المقابل سجلت التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى ارتفاعاً بنسبة 0.7% ليصل رصيدها إلى 459.9 مليون دينار. وسجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 241.1 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 63%.

تطور بنود المركز المالي (بآلاف الدنانير)



وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 155 مليون دينار، محققاً ارتفاعاً بمبلغ 27.6 مليون دينار وبنسبة 21.6% عنه في سنة 2016. كما بلغ صافي إيرادات البنك التشغيلي من الفوائد والعمولات حوالي 127.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 82.1% من إجمالي الدخل. وبلغت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية 4.6 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية حوالي 2.8 مليون دينار. أما إجمالي المصروفات فقد ارتفعت بنسبة 34.2% مقارنةً بالسنة السابقة 2016 لتصل إلى 87.4 مليون دينار وذلك بأثر ارتفاع مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 14.9 مليون دينار.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.47% وحوالي 5.22% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 9.81% وللتسهيلات بنسبة 9.28%، من إجمالي ودائع وتسهيّلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 2.21% وللتسهيلات 9.35% من إجمالي الودائع وصافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تقديم منتجات وخدمات متنوعة لعملائه في قطاعات الأفراد، الشركات الكبرى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والأنشطة الاستثمارية. حيث عمل خلال سنة 2017 على طرح مجموعة من الحملات والبرامج لعملائه في قطاع التجزئة إلى جانب تلبية احتياجات عملائه التمويلية من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. كما يسعى البنك دوماً بتوفير فريق عمل يتميز بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمة من خلال موظفي خدمة العملاء في الفروع، ومدراء ومسؤولي إدارة العلاقة لقطاعي الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

واصل البنك توفير منتجات وخدمات رائدة وحديثة لقطاع الأفراد وحرص البنك على استمرارية تقديم مجموعة المنتجات والخدمات لعملائه بمستوى خدمة يرتقي لتطلعاتهم. واستمرت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بتوفير منتجات وخدمات تلبي متطلبات عملاء البنك والمتعاملين معه، استناداً إلى أفضل الممارسات المصرفية الحديثة.

قام البنك خلال سنة 2017 بطرح عدة برامج تحاكي تطلعات ورغبات العملاء، حيث عمل على إطلاق حملة مكافأة العملاء بنصف راتب إضافي عند تحويل الراتب، بحيث يتم إضافة المبلغ إلى البطاقة الائتمانية التي تُمنح للعميل، إلى جانب العديد من المزايا الأخرى. كما تم تعديل برامج قروض السيارات والقروض العقارية والشخصية شملت بشكل رئيس (سقف البرنامج، نسب التمويل، مدة السداد، الوثائق المطلوبة). وفي ذات السياق فقد تم إطلاق حملة القروض العقارية "بيتك كامل مكفل" لشراء منزل جديد أو تجديد المنزل الحالي وبمزايا جاذبة للعملاء. أما فيما يتعلق بفلسطين فقد تم إطلاق منتج القروض الشخصية - مهن حرة، ومنتج القروض الشخصية بضمان رهن عقار، واعتماد آلية احتساب الدخل الحرة. وتم إجراء تعديل على برنامج القروض الشخصية والقروض السكنية في فلسطين بما يسهم في زيادة تنافسية هذه البرامج.

وعلى صعيد تشجيع العملاء على الادخار أطلق بنك الأردن حملة حساب التوفير بمزاياه الجديدة، من خلال تقديم جائزة شهرية وقيمتها ربع مليون دينار، بالإضافة إلى جائزة بقيمة ألف دينار يومياً. ويأتي إطلاق حملة التوفير الجديدة ضمن استراتيجية البنك الهادفة لزيادة قاعدة عملائه من حسابات التوفير وتشجيع العملاء الحاليين على زيادة ادخارهم. كما عمل البنك على تجديد إطلاق حملة حسابات توفير الأطفال "سنايل" والتي تتضمن العديد من المزايا والجوائز للعملاء. وفي فلسطين تم طرح حملة جديدة لحسابات التوفير بمزايا تنافسية بما يسهم في تشجيع العملاء على الادخار. ويهدف الارتقاء بمنظومة الدفع الإلكترونية في البنك، وتوفير حلول مصرفية متقدمة للعملاء بما يحقق السهولة والأمان في تعاملاتهم المصرفية تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع شركة ماستركارد، الأمر الذي يسهم في تحفيز العملاء لزيادة تعاملاتهم المصرفية عبر مختلف قنوات الدفع الإلكترونية وبما ينسجم مع تعزيز الشمول المالي في الأردن. حيث ستنجح هذه الاتفاقية توفير منتجات ماستركارد للدفع، بما في ذلك إصدار بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية للعملاء، مما يتيح لهم أفضل معايير الأمان والملاءمة.

وخلال سنة 2017 تم توفير مزايا تنافسية للبطاقات الائتمانية المقدمة لعملاء البنك، حيث تم تفعيل البطاقات الائتمانية للعملاء على الإنترنت بشكل تلقائي ليتمكن العملاء حاملو البطاقات الائتمانية من إجراء عمليات التسوق عبر الإنترنت بكامل سقوف بطاقتهم الائتمانية بسهولة وبسر ودون الحاجة إلى زيارة فروع البنك أو الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية. وهذا يدعمه تطبيق خدمة " موثوق من فيزا " وميزة الـ OTP وتطبيق نظام VRM بالتعاون مع شركة فيزا إntرناشونال. هذا ويعتبر بنك الأردن من أوائل البنوك التي قامت بتقديم هذه الخدمة وتفعيلها للعملاء بشكل تلقائي. كما تم إطلاق حملة الاسترجاع النقدي للعملاء بنسبة 5% من قيمة مشترياتهم عند استخدام بطاقتهم الائتمانية لتسديد قيمة مشترياتهم، وذلك بهدف مكافأة العملاء وتشجيعهم على استخدام البطاقات الائتمانية.

خدمات الشركات:

عمل البنك على توفير الاحتياجات التمويلية لعملائه على الرغم من استمرار التحديات القائمة في مجال تمويل الشركات في الأردن، ومن أبرزها ضعف الصادرات الأردنية والتحديات القائمة للشركات التي تعمل مع الأسواق الإقليمية المجاورة، مع حدوث انفراج في السوق العراقي حيث تم فتح معبر طربيل بتاريخ 2017/8/30 أمام حركة النقل والاستيراد والتصدير. كما يستمر البنك -ومن خلال فريقه المؤهل- في تواصله الدائم مع عملائه من خلال زيارتهم في مواقع عملهم وتقديم أفضل البدائل والحلول المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم.

هذا وقد استمر البنك في المحافظة على جودة محفظته الائتمانية والتنوع المدروس للقطاعات الاقتصادية التي يتم تمويلها في قطاع الشركات الكبرى. من أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال سنة 2017: تجارة الأجهزة الكهربائية، صناعة الكرتون، الأعلاف، الأدوية، الطاقة، تجارة المواد الغذائية، الإنشاءات وتجارة السيارات والآليات الثقيلة. هذا إلى جانب تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن مظلة القطاعات الاقتصادية المدعومة من البنك المركزي الأردني. بالإضافة إلى المباشرة في تمويل قطاع الزراعة/منتج التمور، والخدمات اللوجستية البحرية، وقروض التجمع البنكي التي وصل رصيدها إلى 37.3 مليون دينار.

وبهدف قياس مستوى رضى عملاء الشركات المتوسطة والصغيرة والشركات الكبرى في البنك وتكوين معرفة شاملة عن مستويات الرضى عن العناصر المختلفة المكونة للخدمات التي يقدمها البنك، فقد تم تنفيذ دراسة قياس رضى العملاء لقطاعي الشركات والتجارية من خلال شركة دراسات متخصصة «Ipsos»، حيث تم تحليل النتائج بشكل متكامل. هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة تحقيق مستويات رضى جيدة تتماشى وتطلعات البنك، إلى جانب الاستفادة من مخرجات الدراسة في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء وإدامة العلاقة معهم.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يولي بنك الأردن أهمية كبيرة لتمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، نظراً لما يمثلته هذا القطاع الحيوي من أهمية في توفير فرص العمل للشباب الأردني. وقد استمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة، حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي الجودة.

ومن أجل تطوير الحلول التمويلية للعملاء ضمن هذا القطاع استمر البنك بتنفيذ برنامج تمويل تداولات نقاط البيع لبطاقات الفيزا للعملاء الذين يتعاملون مع شركتي EMP وMEPS؛ حيث تم منح سقوف جاري مدين بنسبة محددة من حجم تداول نقاط البيع السنوي.

وفي ذات السياق تم توقيع اتفاقية ما بين البنك وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة/ وزارة الطاقة والثروة المعدنية في سنة 2017، بهدف تقديم قروض لهذا القطاع الحيوي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الحكومية. ووقع بنك الأردن أيضاً اتفاقية تعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض بهدف ضمان مخاطر التسهيلات الممنوحة لقروض تمويل الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة. وتأتي هذه الاتفاقية استكمالاً لاتفاقية التعاون مع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة/ وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وبموجب هذه الاتفاقية سيتمكن بنك الأردن من تقديم التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والمنازل وبضمانة الشركة الأردنية لضمان القروض، الأمر الذي سيسهم في تخفيف عبء فاتورة الطاقة على المواطنين والشركات.

خدمات التأجير التمويلي:

يسعى بنك الأردن لتوفير حلول مالية لعملائه الذين لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية؛ وذلك من خلال منتجات التأجير التمويلي التي يقدمها البنك من خلاله أو من خلال شركته التابعة "الأردن للتأجير التمويلي". في هذا المجال استمر البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات. كما تمت المشاركة في المؤتمر العربي للمقاولات والاستثمار العقاري والمصارف في عمان للوصول إلى الفئة المستهدفة من المطورين العقاريين وتقديم الحلول التمويلية لهم. هذا وقد تم العمل على الترويج المباشر لخدمات التأجير التمويلي لقطاعي وسائل النقل والأجهزة الطبية من خلال تقديم عروض التمويل من قبل مسؤولي علاقة العملاء للمستشفيات والمدارس والجامعات.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

يعمل البنك وبشكل مستمر لتقديم خدماته لعملائه والمتعاملين معه ضمن بيئة خدمة متطورة ومريحة لهم، وبحيث تعكس هوية البنك المؤسسية. وفي هذا السياق فقد تم افتتاح فرع مدينة الحسن الصناعية، فرع أم أذينة ومكتب صرافة جسر الملك حسين/ المغادرين العرب. كما تم نقل فرع الزرقاء الجديدة إلى موقعه الجديد بما يسهم في تطوير بيئة مناسبة لتوفير خدمة أفضل للعملاء. وبموازاة ذلك تم الانتهاء من تحديث عدد من الفروع يذكر منها: المفرق، أبو نصير، المحطة، عمان، ماركا الشمالية، إربد، الرمثا، ضاحية الياسمين والخالدي.

قام البنك بتنفيذ مشروع تطوير الهوية المؤسسية بالتعاون مع شركة عالمية رائدة في هذا المجال، حيث تضمن المشروع ثلاث مراحل: تم استكمال المرحلة الأولى والتي شملت إجراء تقييم للوضع الحالي وتحديد الأعمال المطلوبة لتطوير الهوية المؤسسية، وتضمنت هذه المرحلة إجراء دراسة Brand Health Check والتي تم تنفيذها من خلال شركة Nielsen للأبحاث. وتم استكمال المرحلة الثانية والتي تتضمن تطوير دليل هوية البنك المؤسسية للتصاميم ثنائية الأبعاد حسب مفهوم Momentum الذي اعتمدته البنك.

على صعيد مشاريع توفير الطاقة الكهربائية التي باشر بها البنك، فقد تم الانتهاء من مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية في منطقة الجنوب والشمال، الأمر الذي سيسهم في تخفيض كلفة الطاقة الكهربائية على المدى المتوسط وطويل الأجل.

منافذ التوزيع الإلكترونيّة:

استمر البنك في مواكبة آخر المستجدات في مجال تطوير منظومة قنوات الدفع الإلكترونية. وفي هذا المجال عمل البنك على إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت BOJ Online المطوّرة وبحلّتها الجديدة لتمكين عملائه (الأفراد) من إجراء العمليات المصرفية بطريقة سهلة وسريعة من خلال القيام بعملية التسجيل الذاتي في الخدمة، مما يتيح فرصة إجراء العديد من العمليات المصرفية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة وسرية تامة. وفي هذا المجال تم إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت Internet Banking الخاصة بعملاء قطاع الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة. وما يميز هذا النظام وجود رقابة ثنائية على الحركات المالية، باستثناء دفع الفواتير إلكترونياً من خلال نظام E –fawateercom حيث تتم من قبل الشخص الممنوح له صلاحية تسديد الفواتير دون أي سقف محدد. وعلى صعيد تطوير Boj mobile فالعمل جار على تطوير هذه الخدمة من ناحية الأنظمة المستخدمة ومن ناحية تجربة العملاء بما يحقق السهولة والأمان في الخدمات المقدمة للعملاء.

هذا وقد تم تطوير الموقع الإلكتروني لفروع فلسطين بحلّته الجديدة بما يسهم في توفير معلومات عن المنتجات والخدمات المقدمة في فلسطين، والحصول على معلومات عن الحملات الإعلانية وأنشطة البنك المختلفة في فلسطين. وفي سبيل زيادة فعالية مركز الخدمة الهاتفية تم العمل على تطبيق نظام جديد للمركز. كما تم إطلاق مركز الخدمة الهاتفية في فلسطين ليكون فغلاًاً للعملاء داخل وخارج الأراضي الفلسطينية. وفيما يتعلق بالموقع الإلكتروني لبنك الأردن - سورية فقد تم إطلاقه أيضاً بحلّته الجديدة في نهاية سنة 2017 بما يتيح للعملاء الاطلاع على الخدمات والمنتجات المقدمة من خلال بنك الأردن – سورية.

لقد استمرت جهود البنك في تعزيز شبكة الصراف الآلي التي وصل عددها إلى 174 جهازاً في الأردن وفلسطين، حيث تم وضع هذه الأجهزة في أماكن مستهدفة بعناية بما يحقق توفير خدمات البنك لعملائه على نطاق واسع وعلى مدى 24 ساعة. وبهدف تطوير الخدمات المقدمة للعملاء من خلال أجهزة الصراف الآلي فقد تم تطبيق خدمة تسديد الفواتير على الصرافات الآلية من خلال E-Fawatercom لتصبح متاحة للعملاء مطلع سنة 2018.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

استمر البنك في تطوير بيئة عملياته وأنظمة المعلومات له، ومواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك.

واصل البنك خلال سنة 2017 إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية. ومن أبرز الإنجازات على صعيد تطوير البيئة التنظيمية - وفي ضوء فصل منصبيّ رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك - فقد تم تعديل نظام الصلاحيات والصلاحيات التنفيذية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

كما تم تعديل الهيكل الإداري العام للبنك وتعديل كافة هياكل فروع الأردن وفلسطين ذات العلاقة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم كافة لجان البنك على مستوى الإدارة التنفيذية (الأردن وفلسطين) وفقاً للتنظيم الجديد للبنك. هذا وقد تم تعديل الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة الالتزام لبنك الأردن- سورية حسب التعليمات الرقابية الصادرة في هذا المجال بحيث تتبع مباشرة لمجلس إدارة بنك الأردن – سورية. كما تم إعداد مسودة نظام عمل مديرية مراقبة الالتزام والذي أرسل لمصرف سورية المركزي في سبيل إعداد نظام عمل موحد لكافة البنوك بسورية.

وفي جانب الأوصاف الوظيفية فقد تم تعديل الأوصاف الوظيفية التي تأثرت بالتنظيم الإداري الجديد للبنك. بالإضافة إلى تعديل واستحداث عدد من إجراءات وآليات العمل بما يسهم في انسيابية الخدمات وتقديمها بأعلى جودة للعملاء، وتم إعادة دراسة مسار العمليات على مستوى بعض الدوائر بما يسهم في انسيابية العمل أيضاً.

وفي هذا الجانب أيضاً تم إعادة تنظيم بعض الدوائر استناداً لمبدأ إعادة هندسة العمليات بشكل يجعل أداء المهام أكثر انسيابية ومرونة واستجابةً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية، ويسهم في رفع الكفاءة والفاعلية في العمل، وتوفير قيمة مضافة بشكل يحقق للبنك ميزة تنافسية من خلال تطبيق أحدث الممارسات العملية والعالمية. وفي هذا المجال تم إعادة تنظيم وإنتاج هياكل تنظيمية لكل من دوائر: الموارد البشرية، الرقابة المالية، والخزينة والاستثمار.

كما استمر البنك في المحافظة على أعلى درجات التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي، من خلال مواصلة تطوير القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، بما يحقق الفعالية والكفاءة في العمليات ويقلل المخاطر. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: تطبيق نسخة مطورة من نظام Grafex ا، اعتماد شركة أوراكل لتطبيق نظام CRM (Service, Social, Marketing, Sales). كما تم تحديث شبكات الاتصالات في البنك (Network Upgrade) على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بما يسهم في تسهيل وتسريع انسيابية العمل، كما تم تحديث النظام البنكي ICBS بنسخة جديدة ومطورة، وتحديث نظام التقييم الائتماني FICO. وأيضاً تم تحديث أجهزة الحاسوب الشخصي لجميع موظفي الإدارة العامة وعدد من الفروع ورفع نسخة النظام التشغيلي لأجهزة البنك إلى Windows 10، وتطوير نظام البريد الإلكتروني ليصبح على نظام Cloud. كما تم الانتهاء من تركيب وتطبيق هواتف IP-Telephony لكل من دوائر الإدارة العامة وفروع فلسطين. هذا وقد تم الانتهاء من تطبيق التحديثات الخاصة بنظام MXP على الصرافات الآلية حسب متطلبات PCI، إضافةً إلى الانتهاء من تطبيق ATM Access Fees. كما تم الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تأسيس نظام DWH الخاص بفروع فلسطين بهدف تطوير نظام التقارير بما يسهم في متابعة أداء فروع فلسطين وبما ينسجم مع النظام المطبق في الأردن. كما تم إنجاز المراحل النهائية لتطبيق مشروع سلطة النقد الفلسطينية لمعرفة أسباب الحوالات، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام التحصيل EXUS في فروع فلسطين، كما تم الانتهاء من تطبيق نظام Power Legal لفروع فلسطين، وبنك الأردن – سورية. هذا بالإضافة إلى تطبيق النظام الخاص بالاستعلام الائتماني للعملاء CRIF (المرحلة الأولى).

وأيضاً تم تحديث خط الاتصالات بين الإدارة الإقليمية والإدارة العامة إلى 15 MBps. كما تم تحديث نظام الخدمة الهاتفية للأردن وتطبيق النظام في فلسطين. هذا وفي سبيل زيادة الاستفادة من تطبيق نظام GIS (نظام المعلومات الجغرافي) فقد تم تحديث قاعدة بيانات النظام بما يسهم في تطوير أعمال البنك.

عمل البنك على تطوير منظومة إدارة المخاطر في البنك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بهدف الارتقاء بهذه المنظومة وتحديد وتقييم المخاطر الممكن التعرض لها وعلى كافة المستويات. وفي هذا المجال تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر

المستجدات، هذا بالإضافة إلى اعتماد خطة إدارة أزمات السيولة وتمويل الطوارئ من لجنة إدارة المخاطر والامتهال / مجلس الإدارة. كما تم تحديث السياسة الاستثمارية، وتحديث سياسة مخاطر العمليات بما يتماشى مع تعليمات COBIT 5، بالإضافة إلى تحديث خطة استراتيجية العمل وإدارة الأزمات، وخطة إدارة أزمة السيولة وتمويل الطوارئ والتأكد من مواءمتها للبيئة الحالية وامتثالها للمتطلبات الرقابية، كما تم مراجعة كل من سياسة مخاطر السوق وسياسة أسعار الفائدة وسياسة السيولة وسياسة أمن وحماية المعلومات. كما تم استحداث ملف مخاطر الاحتيال على مستوى المنشأة للتعرف على مخاطر الاحتيال الداخلي والخارجي والإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر والتوصيات الواجب تطبيقها للحد منها، وتم أيضاً استحداث مخاطر العمليات لفرع البحرين كما تم تحديث Outsourcing Policy الخاصة ببنك الأردن / البحرين.

وعلى صعيد الـ FATCA تم تلبية متطلبات الـ FFI Agreement لسنة 2017، كما تم تجديد اتفاقية الـ FFI Agreement للمرة الثانية لكافة أعضاء مجموعة بنك الأردن، كما تم تطبيق التوصيات المتعلقة بنظام FICO والتي انبثق عنها تعديل الهيكل التنظيمي لادارة مخاطر محافظ الائتمان والأوصاف الوظيفية وإجراءات العمل الخاصة بها. وعلى مستوى مراقبة وإدارة أمن المعلومات في البنك فقد تم الحصول على شهادة متطلبات أمن البطاقات PCI-DSS v3.2، وكذلك تم إجراء فحوصات الثغرات الأمنية وفحوصات المعايير الأمنية للارتقاء بالبيئة الأمنية والتصدي لأي عمليات هجوم إلكتروني. كما تم الانتهاء من شراء وتركيب سيرفرات جديدة للبنك Flex Server لاستيعاب الخدمات الإلكترونية الجديدة.

وفيما يتعلق بتجهيز متطلبات مشروع COBIT5 (حوكمة إدارة الأنظمة الآلية وتكنولوجيا المعلومات المصاحبة لها) فقد تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات على مستوى مجلس الإدارة، كما تم إعادة هيكلة لجنة IT Steering Committee، وتم تشكيل لجنة COBIT5 على مستوى الإدارة التنفيذية لغايات تطبيق المشروع. وتمثلت أبرز الإنجازات في هذا المشروع: بإعداد واعتماد تحليل الفجوة GAP Analysis بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال، وتقييم مستوى النضوج لجميع العمليات حيث شمل تحليل 37 عملية خاصة بإطار COBIT. كما تمت متابعة نتائج تحليل الفجوة لتحديد العوائق/السياسات/ القوانين غير المطبقة في البنك. وفي هذا المجال تم إعداد دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، حيث تم اعتماده من لجنة الحاكمية والاستراتيجية المؤسسية وتزويد البنك المركزي الأردني بنسخة منه، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك، وسيتم تطوير هذا الدليل حسب المستجدات. وفي جانب الارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر وفقاً لأحدث الممارسات في هذا المجال إلى جانب المواءمة مع متطلبات الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، وفي ضوء تطوير العملية الائتمانية، فقد تم توقيع اتفاقية مع شركة Moody's لتطبيق نظام تصنيف درجة مخاطر عملاء الشركات والتجارية Moody's (Risk Analyst) حيث تم الانتهاء من عمليات جمع وإدخال كافة البيانات المطلوبة على النظام ليتم تحديد درجة المخاطر لكافة عملاء قطاعي الشركات والـ SME لفروع الأردن وفلسطين. وقد شملت الاتفاقية مع شركة Moody's تقديم خدمات استشارية بخصوص عملية احتساب ECL (Expected Credit Loss) لكافة محافظ التسهيلات الائتمانية في البنك، حيث تم تصنيف درجات المخاطر (RR) واحتمالية التعثر (PD) لكل عميل من عملاء الشركات والتجارية.

كما تم الانتهاء من مشروع Corporate Credit Management (CCM) لفروع الأردن مما سيكون له قيمة مضافة من ناحية تتبع الطلبات الائتمانية لدوائر تنمية أعمال الشركات والتجارية. وفي ذات السياق فقد قام البنك بتلبية متطلبات بازل III: حيث عمل على احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل III، كما تم إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing حسب تعليمات البنك المركزي الأردني الجديدة رقم (1/2016) وبازل III، والتي أظهرت متانة القاعدة الرأسمالية لبنك الأردن وقدرتها على استيعاب كافة الصدمات، هذا بالإضافة إلى إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) حسب تعليمات بازل III ووفقاً لبيانات البنك المالية كما في 31/12/2016 والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر الممكن التعرض لها، وتم اعتمادها وتزويد البنك المركزي بالنتائج. كما تم المباشرة بتطبيق نظام إدارة الموجودات والمطلوبات ALM Dynamics وإعداد خارطة طريق، والتي تتضمن تطبيق نسب السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio و (NSFR) Net Stable Funding Ratio.

كما استمر البنك بالتزامه وتوافقه مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية الدولية مع مراعاة خصوصية الدول التي يعمل فيها. حيث تم تلبية متطلبات تطبيق نظام GoAML والذي سيجب تبادل المعلومات آلياً بين وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحكومية والبنك. وتم إعداد تقييم ذاتي لدرجة المخاطر (RBA) لكافة أنواع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها البنك وفقاً لبيانات 2016/12/31 تلبية لمتطلبات البنك المركزي الأردني. هذا وقد تم الانتهاء من عملية تقييم المخاطر Risk Assessment المتعلقة بمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن المنشأة تلبية للمتطلبات الواردة من البنك المركزي. أما فيما يتعلق بفلسطين فقد تم تعديل سياسة مكافحة غسل الأموال امتثالاً للتعليمات الصادرة بهذا الخصوص وسيتم اعتمادها من المجلس حسب الأصول، واستمر البنك أيضاً في تجهيز وإرسال بيانات العملاء الذين ينطبق عليهم الإفصاح لكل من فروع الأردن وفلسطين وشركة تفوق للاستثمارات المالية إلى IRS Internal Revenue Services. وفي إطار الاهتمام بملاحظات وشكاوى العملاء فقد استمر البنك في إدارة الشكاوى التي ترد إليه من خلال قنوات الاتصال التي يوفرها؛ حيث يتم التعامل مع هذه الشكاوى وحلها وإبلاغ العميل بذلك من قبل الوحدة المختصة ووفقاً للسياسة المعتمدة لهذه الغاية. وهذا الإجراء يتم تطبيقه في فروع البنك في الخارج وشركائه التابعة أيضاً، وذلك امتثالاً لتعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 1/2017 تاريخ 2017/8/28.

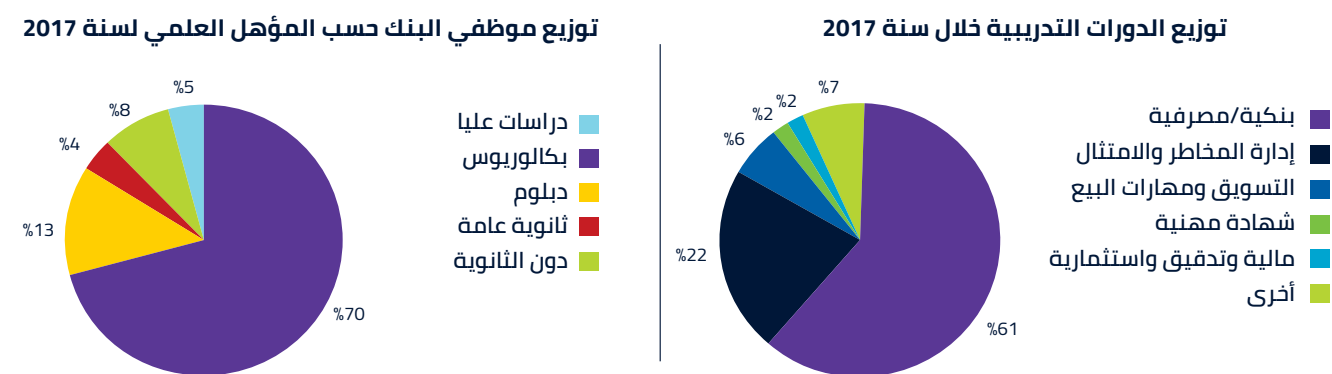
وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناجمة لأعمال البنك. وفي هذا السياق تم تعديل واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية من مجلس الإدارة.

الموارد البشرية:

استمراراً لنهج التطوير والتنمية المستمرة للموارد البشرية، واصل البنك تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في سبيل الارتقاء بموارده البشرية لما يمثله ذلك من عنصر رئيسي لنجاح المؤسسة. وقد شهد عام 2017 تنفيذ مجموعة من مبادرات وبرامج العمل حيث تم استكمال مشروع الجدارات السلوكية Core & Leadership Competencies الذي تم تطبيقه مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية، حيث تم الانتهاء من وضع التصميم الخاص بتضمين الجدارات السلوكية بمختلف أنظمة الموارد البشرية (تقييم الأداء، التوظيف، والتعلم والتطور) والذي يشكل البنية التحتية للبدء بتطوير عمليات الموارد البشرية على مستوى مجموعة بنك الأردن. بالإضافة إلى أنه تم الانتهاء من مرحلة تصميم مادة تدريبية تهدف إلى إعداد تدريب مكثف لتمكين الموظفين من استخدام وتطبيق الجدارات السلوكية في إنجاز أهدافهم والمهام الوظيفية وبناء قدرات الموظفين.

وعلى صعيد بناء فريق عمل مؤهل قادر على تلبية متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وتطوير منهجيات العمل: فقد تم إنشاء أكاديمية بيع (Sales Academy) حيث تم التعاقد مع شركة متخصصة في مجال التدريب على عملية البيع لموظفي الفروع وفريق المبيعات وذلك بهدف تمكين الموظفين من تحقيق الأهداف البيعية ضمن خطة نمو محددة ومن خلال منهجية واضحة بما في ذلك إدخال منهجية التوجيه والإرشاد Coaching كعنصر أساسي في عملية تطوير الآلية المتبعة في البيع. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم تطبيق هذا البرنامج لدى الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين أيضاً. وفي ضوء بناء فريق مؤهل لدوائر تنمية الأعمال في مجال الائتمان، فقد تم التعاقد مع شركة Moody's لتأسيس أكاديمية ائتمان (Credit Academy)، حيث تم إطلاق البرنامج التدريبي الخاص بدائرتي تنمية أعمال الشركات وتنمية الأعمال التجارية بهدف تأهيل مجموعة من الموظفين بالمهارات الأساسية للعملية الائتمانية، وتدريب فريق العمل على هذا النظام لتحسين قدراتهم على فهم النسب المالية وعكسها على الطلب الائتماني. بالإضافة إلى اعتماد دورات متخصصة في الائتمان والتحليل المالي لجميع كوادر دوائر الأعمال والائتمان في البنك. كما وتم تصميم وتوزيع المجموعات لتشمل موظفي البنك في الأردن وفلسطين. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في إعداد المدربين الداخليين (AIT) لموظفي البنك في الأردن وفلسطين والذي تضمن تدريباً مكثفاً حول إعداد المواد التدريبية واكتساب مهارات العرض التقديمية.

كما تم التعاقد مع إحدى الشركات الإقليمية المتخصصة لتصميم برنامج إلكتروني E-Learning للموظفين الجدد وموظفي البنك. بالإضافة إلى التعاقد لمدة عامين مع شركة متخصصة أيضاً لتقديم برنامج تدريب إلكتروني لكافة موظفي البنك في المواضيع التي تتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال الضريبي FATCA، والاحتيال. وفي سبيل زيادة التواصل بين موظفي البنك وإيجاد جو محفّز لهم تم تنفيذ عدد من الأنشطة الترفيهية للموظفين تضمنت تنظيم رحلات إلى مواقع أثرية في الأردن. هذا بالإضافة إلى تكريم موظفي البنك المحالين على التقاعد وفق منهجية ترتبط بعدد سنوات الخدمة في البنك. كما تم تكريم فريق بنك الأردن لكرة القدم لفوزه بالمركز الأول ضمن بطولة النقابة العامة للعاملين بالمصارف والتأمين والمحاسبة.



المسؤولية الإجتماعية:

استمر البنك في الاضطلاع بحوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة، وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية للبنك ورسالة البنك ومنظومة قيمه. هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

وإيماناً من البنك بأهمية قطاع التعليم في بناء جيل قادر على التميز وإحداث التقدم والتطور للمجتمع في مختلف المجالات، فقد استمر البنك في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم ومن أبرزها استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البنك ومتحف الأطفال من خلال مبادرة "الأيام المفتوحة" للسنة التاسعة على التوالي، والتي أتاحت الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. هذا بالإضافة إلى دعم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التميز لدى الشركات والمؤسسات عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والإبداع والجودة. كما استمر البنك في تنفيذ المنح الدراسية التي يدعمها وشملت: منح كلية العلوم التربوية والآداب – الأونروا، ومنح صندوق بنك الأردن بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومنح جمعية مؤسسة إيليا نقل. كما قدم البنك دعمه أيضاً لبرنامج البعثات التعليمية الجامعية الذي تنفذه الأميديست.

كما واصل البنك دعمه لمشروع الثقافة المالية المجتمعية والذي يستهدف تمكين الطلبة من إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي ونشر الوعي المجتمعي حول إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل. واستكمالاً لدعم الأنشطة المرتبطة بقطاع التعليم قام البنك بدعم جمعية مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب من خلال تغطية تكاليف تدريب خمس فتيات لمدة ستة أشهر في الدورة الثانية المتخصصة في مساعدة الرعاية الصحية للعام 2017-2018. وفي هذا الجانب أيضاً فقد جدد البنك اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمس" للسنة الثامنة على التوالي والذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال، وتنفيذ عروض مسرحية تعليمية لهم إلى جانب أنشطة أخرى. كما شارك البنك بحملة قادة الأعمال التي نظمتها مؤسسة إنجاز في مجموعة من المدارس الحكومية. وقد تم تنفيذها في مدرسة إناث النهضة الإعدادية الثانية، وذلك بهدف إلهام الطلبة وتحفيزهم، وبث روح التصميم والمثابرة لديهم، وحثهم على تحقيق أهدافهم والتخطيط الأفضل لمستقبلهم، ليصبحوا ناجحين في حياتهم المهنية والعملية. ومن الجدير ذكره أن البنك واصل اهتمامه بالباحثين والدارسين والمؤسسات المختلفة والتعاون معهم في توفير المعلومات المطلوبة لاستكمال الدراسات التي يقومون بها.

على صعيد دعم الأنشطة البيئية قدم البنك الدعم للملتقى الوطني للتوعية والتطوير من خلال دعم المبادرة الوطنية للسلامة المرورية. إضافة إلى دعم المؤتمر الثامن للسلامة المرورية الذي ينظمه المعهد المروري الأردني. كما قام البنك بتقديم دعمه للجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة أشجار مثمرة في منطقة الأغوار الوسطى للعائلات المحتاجة لتأمين مصدر دخل لهم.

ومن جانب آخر واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات في المجالات الخيرية والإنسانية، حيث قام بالتبرع لمؤسسة الحسين للسرطان من خلال رعاية الحفل الخامس للمؤسسة، بما يسهم في استمرارية المؤسسة في تقديم خدماتها للمرضى. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم لجمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحد، ودعم جمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص المعوقين. كما قدم الدعم لجمعية الحسين (مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل) والتي تهدف إلى توفير حياة كريمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما قدم كفالة لبيت من قرى الأطفال SOS في مدينة إربد بما يسهم في تغطية الاحتياجات الأساسية وتوفير جو أسري للأطفال الأيتام. كما دعم البنك مبادرة منتدى الشباب الأردني التي أطلقها الملتقى الوطني للتوعية والتطوير والتي تهدف إلى إقامة جلسات نقاشية توعوية في مجال حماية الأمن الفكري للشباب.

واهتماماً من البنك بتقديم الرعاية لكبار السن فقد دعم البنك منتدى الرواد الكبار/جمعية الأسرة البيضاء بما يسهم في استمرارية تقديم الخدمات والرعاية الصحية لهذه الفئة. وفي جانب دعم المبادرات الوطنية فقد قدم البنك الدعم لصندوق أسر شهداء القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية تقديراً لحور الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حماية الأردن والدفاع عن شعبه.

كما استمر بنك الأردن في تعزيز دوره في التواصل والاهتمام بفعاليات المجتمع في الأسواق التي يتواجد بها من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات والمؤسسات ودعم الأعمال التي تقوم بها، يذكر منها: الجمعية الأردنية للوعون الطبي للفلسطينيين من خلال دعم حملة "يلا نتضامن"، مؤسسة إعمار الكرك، مؤسسة فلسطين الدولية، جمعية الصندوق الوطني لعلاج المرضى الفقراء في الأردن، اتحاد الجمعيات الخيرية ونادي شباب رام الله، حيث قدم الدعم من خلال المشاركة بحفل توزيع كسوة عيد الأضحى على الأطفال، ومؤسسة التعاون من خلال المساهمة في حملة زراعة 40 ألف شجرة لدعم المزارعين في الأراضي الفلسطينية وإيجاد مصدر دخل لهم.

هذا وقد بلغ حجم مبالغ الدعم والتبرعات وخدمة المجتمع في العام 2017 ما قيمته 736.4 ألف دينار.

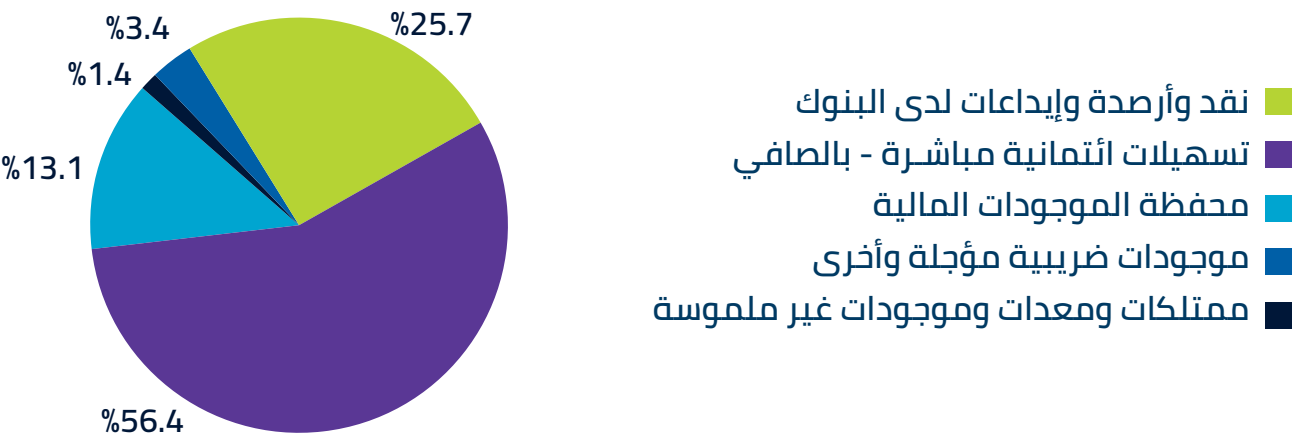


تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,565.1 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 2,338.8 مليون دينار في نهاية سنة 2016، بنسبة نمو بلغت 9.7% واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة، والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإبراجية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	659.3	747.6	25.7%	32.0%
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,447.2	1,226.0	56.4%	52.4%
محفظة الموجودات المالية	334.6	265.0	13.1%	11.3%
ممتلكات ومعدّات وموجودات غير ملموسة	36.7	33.3	1.4%	1.4%
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	87.3	66.9	3.4%	2.9%
مجموع الموجودات	2,565.1	2,338.8	100%	100%

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2017



المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
ودائع عملاء	1,846.0	1,607.0	72.0%	68.7%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	64.9	145.6	2.5%	6.2%
تأمينات نقدية	149.4	129.3	5.8%	5.5%
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	24.6	21.9	0.9%	1.0%
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	41.1	22.6	1.6%	1.0%
حقوق الملكية - مساهمي البنك	433.7	405.4	17.0%	17.3%
حقوق غير المسيطرين	5.4	7.0	0.2%	0.3%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,565.1	2,338.8	100%	100%

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2017



التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2017 بمبلغ 243.7 مليون دينار وبنسبة 18.8% عن سنة 2016 لتصل إلى 1,541.6 مليون دينار، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغيّر في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحسين القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعقّلة) 4.50% مقابل 4.59% لسنة 2016 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 69.6 مليون دينار سنة 2017 وبحوالي 26.3% عن سنة 2016. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 22.7 مليون دينار وبنسبة 24.6%, وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة. وارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 46.9 مليون دينار وبنسبة 27.2%, وهي تمثل استثمارات البنك في سندات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات. في حين انخفضت الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل بمبلغ 8.7 ألف دينار.

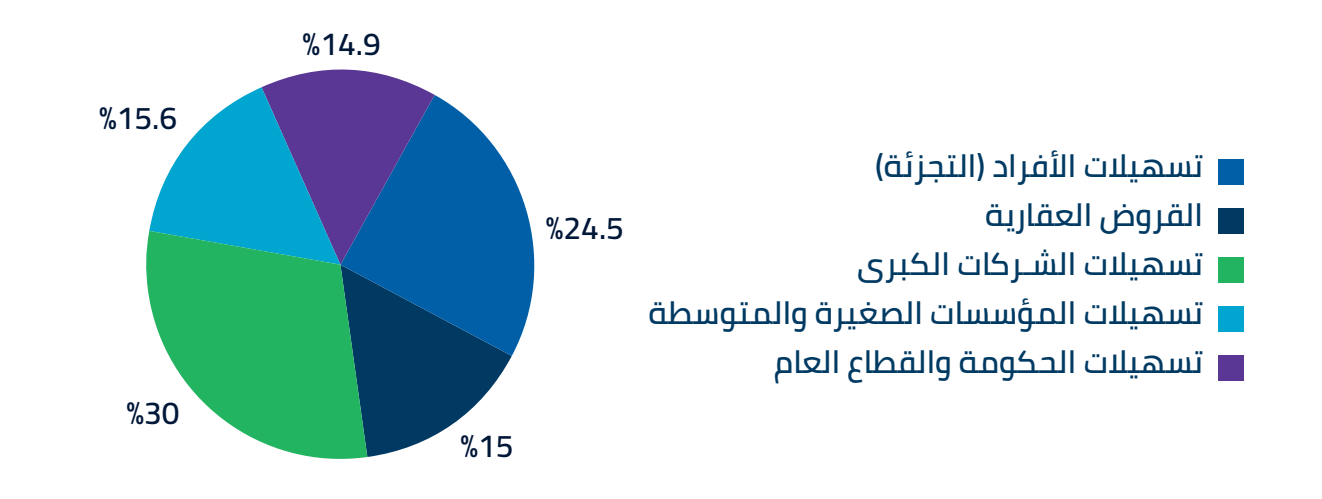
محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2017	2016	2017
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	0.2	0.2	0.1%	0.1%
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	92.1	114.8	34.3%	34.8%
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	172.7	219.6	65.6%	65.1%
المجموع	265.0	334.6	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2017



إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2017	2016	2017
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	328.8	377.2	24.5%	25.3%
القروض العقارية	224.9	234.0	15.0%	17.3%
تسهيلات الشركات الكبرى	456.8	459.9	30.0%	35.2%
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	148.0	241.1	15.6%	11.4%
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	139.3	229.4	14.9%	10.8%
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,297.8	1,541.6	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2017



مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

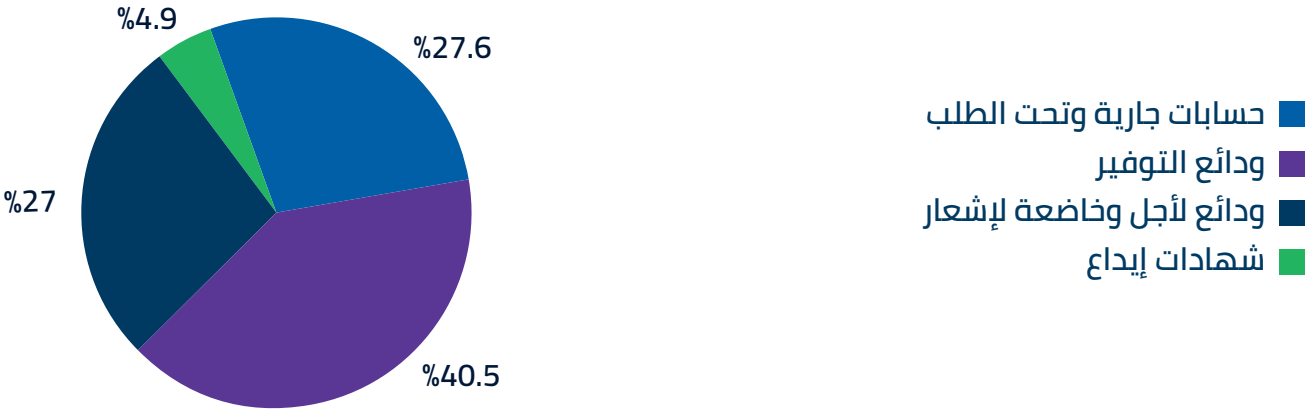
يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدنٍ للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المتعلقة والتأمينات النقدية 125.36% لسنة 2017 مقابل 112.21% لسنة 2016، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 4.3 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 20.6 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 544.4 مليون دينار مقابل 485.4 مليون دينار في السنة الماضية.

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,845.8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقارنة بمبلغ 1,606.9 مليون دينار في نهاية سنة 2016 وبنموّ مقداره 238.8 مليون دينار وبنسبة 14.9%. واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2017 بنسبة 10.6% عن سنة 2016، وودائع لأجل بنسبة 53.8%، وشهادات الإيداع بحوالي 26.2%، فيما انخفضت الحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 4.5%، كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 675.4 مليون دينار مقابل 901.2 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
حسابات جارية وتحت الطلب	509.4	535.2	27.6%	33.3%
ودائع التوفير	747.2	675.8	40.5%	42.1%
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	498.2	323.8	27.0%	20.1%
شهادات إيداع	91.0	72.1	4.9%	4.5%
المجموع	1,845.8	1,606.9	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2017



حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 433.7 مليون دينار سنة 2017 بزيادة مقدارها 28.2 مليون دينار وبنسبة 7%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2017 إلى 80.8 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.9 مليون دينار وبنسبة 9.3%، وارتفع احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 17.7 مليون دينار وبنسبة 28% عن السنة السابقة 2016. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% سنة 2017 مقابل 20.82% سنة 2016، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14.125%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) 18.32% لسنة 2017 مقابل 20.06% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

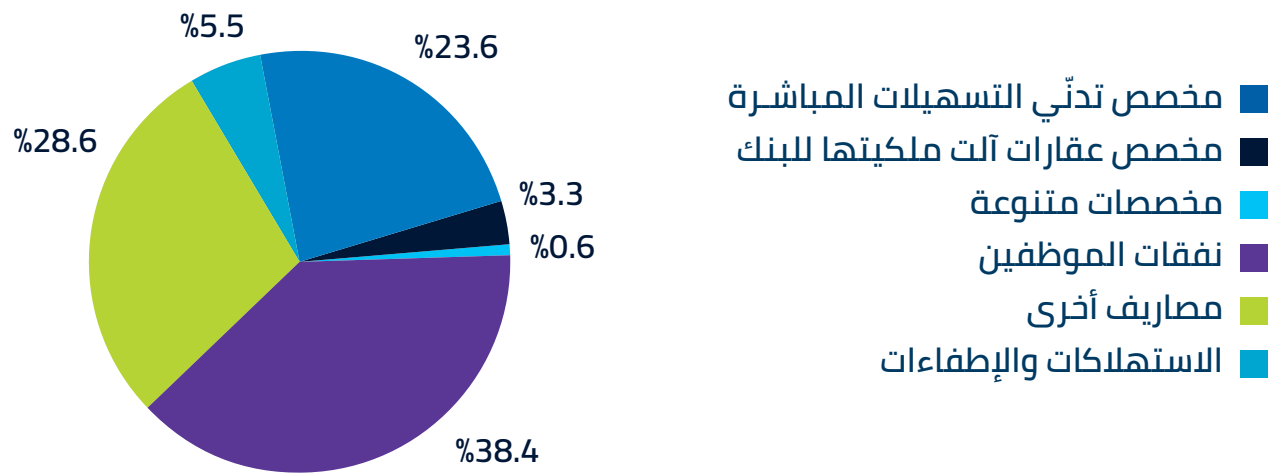
بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 181.9 مليون دينار سنة 2017 مقابل 144.6 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 26%، حيث بلغ إجمالي الدخل 155 مليون دينار مقابل 127.4 مليون دينار في سنة 2016 مسجلاً نمواً بنسبة 21.6%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.2 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 9.4% مقارنةً بسنة 2016.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 91.6 مليون دينار سنة 2017 مقابل 71 مليون دينار سنة 2016. وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات ومخصص العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 45.6 مليون دينار لسنة 2017 مقابل 42.2 مليون دينار سنة 2016 بنموّ بلغت نسبته حوالي 8.1%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2017	2016	
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	91.6	70.9	20.7
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(20.6)	(5.7)	(14.9)
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(2.9)	(2.5)	(0.4)
مخصصات متنوعة	(0.5)	(0.4)	(0.1)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	67.6	62.3	5.3
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(22.0)	(20.1)	(1.9)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	45.6	42.2	3.4

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
الفوائد المقبوضة	129.9	109.9	71.0%	76.0%
صافي إيرادات العمولات	24.3	23.5	13.5%	16.3%
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	4.6	2.8	2.5%	1.9%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	23.1	8.4	13.0%	5.8%
المجموع	181.9	144.6	100%	100%

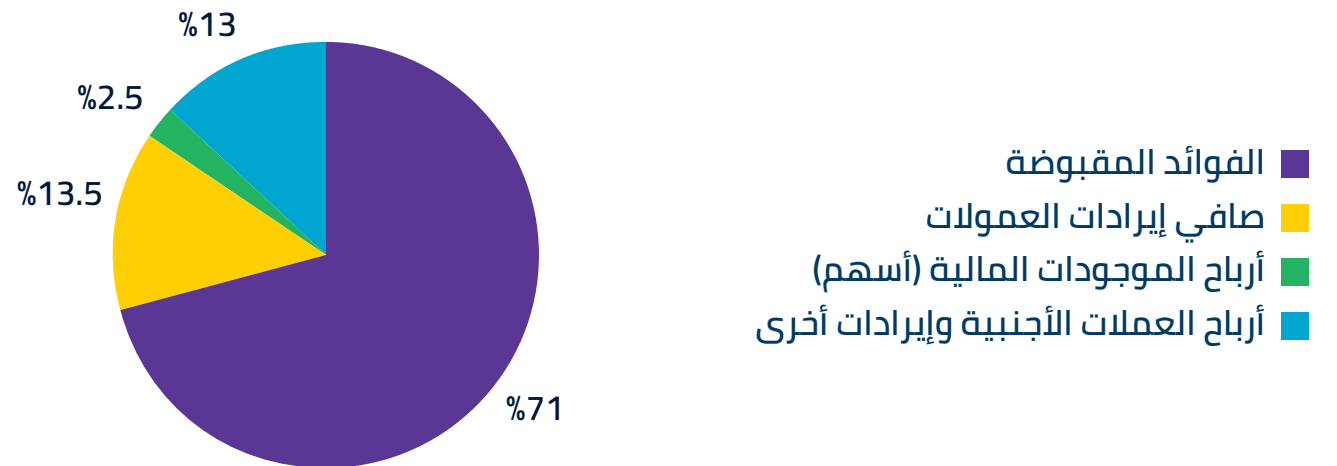
الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2017



أهم النسب المالية	2017	2016
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	11.15%	10.78%
العائد على رأس المال	22.8%	21.1%
العائد على متوسط الموجودات	1.86%	1.86%
ربحية الموظف بعد الضريبة	22,601 دينار	19,647 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.30%	4.84%
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	1.10%	0.75%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.20%	4.08%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	125.36%	112.21%
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعقّلة)	4.50%	4.59%

المؤشرات المالية للسنوات (2017 - 2013)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2017	2016	2015	2014	2013
مجموع الموجودات	2,565,132	2,338,839	2,206,222	2,190,187	2,076,937
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,541,582	1,297,832	1,221,967	1,196,856	1,146,687
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,910,697	1,752,603	1,688,476	1,702,899	1,614,125
حقوق الملكية - مساهمي البنك	433,665	405,447	362,242	335,746	316,986
حقوق غير المسيطرين	5,491	6,989	4,703	4,116	4,506
صافي الربح قبل الضريبة	67,583	62,315	61,966	59,999	50,204

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2017



المصروفات والمخصصات

ارتفع إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2017 لتصل إلى 87.4 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 34% مقارنة بسنة 2016. وكان ذلك محصلة للزيادة في مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 14.9 مليون دينار، وارتفاع بند الاستهلاكات والإطفاءات بمبلغ 214.7 ألف دينار وبنسبة 4.7%. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 3.2 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 3.5 مليون دينار نظراً لارتفاع مصاريف رسوم التأمين، الضيافة، التبرعات، الرسوم، الرخص، الضرائب، الأتعاب المهنية والقانونية، الصيانة والتصلّيات، القرطاسية، المطبوعات وبعض المصاريف الأخرى.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2017 فقد بلغت حوالي 1.4 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 78.4 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن - سورية بلغت 15 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 4.06 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 2.9 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
مخصص تدني التسهيلات المباشرة	20.6	5.7	23.6%	8.8%
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	2.9	2.5	3.3%	3.8%
مخصصات متنوعة	0.5	0.4	0.6%	0.6%
نفقات الموظفين	33.6	30.4	38.4%	46.7%
مصاريف أخرى	25.0	21.5	28.6%	33.0%
الاستهلاكات والإطفاءات	4.8	4.6	5.5%	7.1%
المجموع	87.4	65.1	100%	100%

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2018

جاءت أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن للعام 2018 لتمثل المرحلة الأولى من رؤية البنك 2020، والتي سيتم تنفيذها من خلال خطة استراتيجية تمتد من عام 2018 وحتى العام 2020 والتي تستهدف بمراحلها الأولى الارتقاء بخدمات قطاع الأفراد، ومن ثم تطبيقها على كل من قطاعي الشركات الكبرى والشركات متوسطة وصغيرة الحجم. كما سيتم تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل التي ستخدم كافة قطاعات البنك الأخرى. كل ذلك يسير منسجماً مع خطط التطوير والتغيير التي ينتهجها البنك على كافة الأصعدة التقنية والتنظيمية والعملياتية والمعرفية والتي ستصب جميعها ضمن الخطة الاستراتيجية.

المحور المالي:

- المحافظة على مستويات جيدة من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمستجدات في مجال المعايير الدولية.
- تعزيز المركز التنافسي للبنك في الدول التي يعمل بها.

محور السوق والعملاء:

- زيادة قاعدة عملاء البنك وتنويعها لتشمل قطاعات وشرائح جديدة، والارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- مواصلة دور البنك التنموي في مجال تمويل قطاع الأعمال من الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال فريق متخصص ذي كفاءة مهنية عالية، والتعرف على قطاعات جديدة واعدة لتمويلها، بالإضافة إلى تقديم النصائح المالية وفقاً لظروف السوق وإعداد جلسات توعويه لعملاء الشركات لتوضيح أثر تطبيق المعايير الدولية.
- تعزيز منافذ توزيع البنك في الأردن والأسواق التي يتواجد بها من خلال افتتاح فروع ونشر أجهزة الصراف الآلي في مواقع مستهدفة، إلى جانب مباشرة عمل فرع البنك الإقليمي في مملكة البحرين.
- زيادة فعالية أنشطة خدمة المجتمع من خلال التوجه للأنشطة التي تعنى بالتنمية المستدامة، إلى جانب التنوع في الأنشطة التي يدعمها البنك والتي تشمل مجالات التعليم، الصحة، الأنشطة الخيرية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

محور العمليات والتقنية:

- تطوير العمليات ومواكبة التقنية لتعزيز تجربة العميل في كافة منافذ التوزيع، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج يُذكر منها مشروع بنك الموبايل والإنترنت، مشروع إدارة العلاقة مع العميل CRM، مشروع إطلاق بطاقات الماستر كارد، ونظام التقييم الائتماني للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

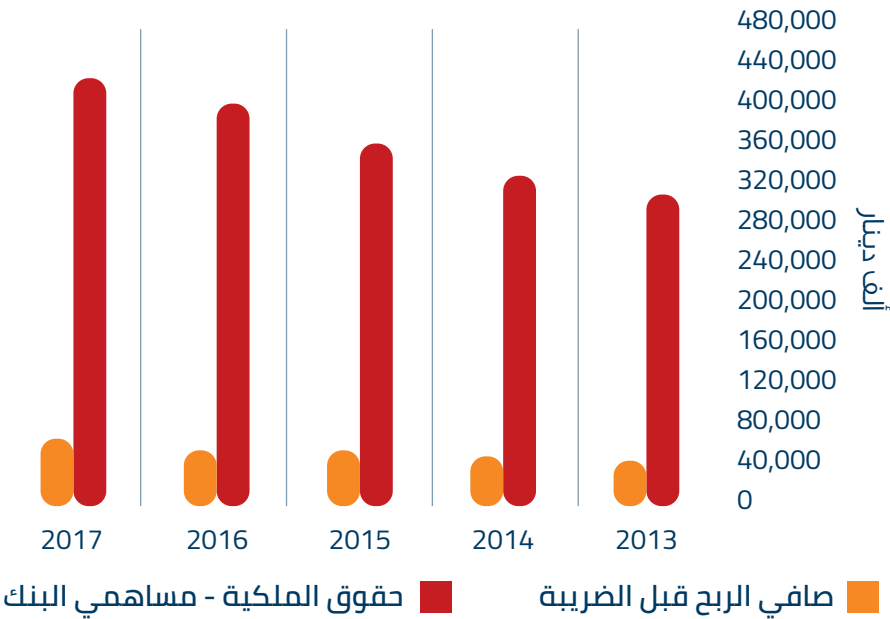
محور تطوير إدارة المخاطر وأمن المعلومات:

- تطوير منظومة إدارة المخاطر في مجموعة بنك الأردن وفقاً لأفضل الممارسات العالمية مع استمرار التزام المجموعة بالتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية، والارتقاء بأمن المعلومات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

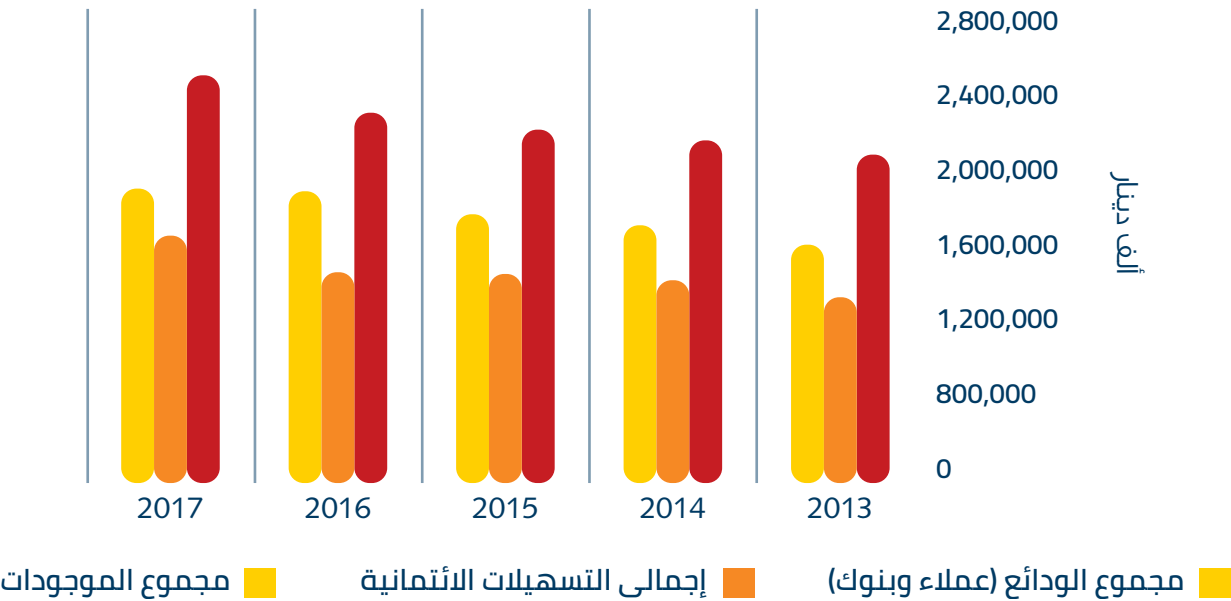
محور التعلّم والتطور:

- مواصلة الارتقاء بأداء الموارد البشرية، وتعزيز عملية التعلّم والتطور وصولاً إلى إدارة المعرفة، وذلك من خلال تطبيق برامج تدريبية متخصصة مثل أكاديمية البيع، وأكاديمية الائتمان، والبرامج الأخرى حسب خطط التطوير التي ينتهجها البنك، بالإضافة إلى تطبيق مشروع الجدارات السلوكية وإدخالها في كافة عمليات الموارد البشرية.

تطور حقوق المساهمين والأرباح



تطور المركز المالي



البيانات والإيضاحات المالية 2017

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الربح أو الخسارة الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة



تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
شركة مساهمة عامة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركائه التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ ، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الأردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقا لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور :

١ - كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الامور الهامة للقوائم المالية في البنك حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات مدى تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية، يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٤٤٧ مليون دينار وتمثل ٥٦ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية ومتطلبات البنك المركزي الاردني.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني واجراءات التحصيل ومتابعتها وتعليق الفائدة ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملانة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات والتأكد من تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة ومدى اتباع البنك لتعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وفرضيات احتساب مخصص تدني التسهيلات.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر والمبينة في الإيضاح رقم (٩).

٢ - الموجودات المالية

يحتفظ البنك بموجودات مالية غير متداولة ضمن محفظة موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ ٤,٥٥٤,٧١٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ يجب ان تظهر بالقيمة العادلة تماشيا مع متطلبات المعيار الدولي رقم (٩)، كما يحتفظ البنك بموجودات مالية بالكلفة المطفأة بمبلغ ٢١٩,٥٧٦,٣٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ يتوجب على البنك قياس التدني في قيمتها من خلال مقارنتها بالقيمة العادلة لهذه الموجودات.

إن عملية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية تطلب من الإدارة استخدام الكثير من الاجتهادات والتقديرات والاعتماد على مدخلات من غير الأسعار المدرجة وعليه كانت عملية تقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات من قبل الإدارة أمراً هاماً لتدقيقنا.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تتضمن إجراءات التدقيق تقييم الإجراءات الداخلية حول تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية وفحص مدى فعاليتها، إضافة الى تقييم التقديرات المتبعة من قبل إدارة البنك لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المتداولة، هذا وقد تم مقارنة هذه التقديرات مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومناقشتها في ظل المعلومات المتوفرة.

كما تضمنت إجراءات التدقيق تقييم المنهجية المستخدمة ومدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية، ومراجعة معقولة أهم المدخلات في عملية التقييم من خلال مراجعة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المستثمر بها، أو الحصول على الأسعار من السوق الثانوي وغيرها من المدخلات التي تم مراجعتها.

٣ - احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية

بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالإضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من اسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع اسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

٤ - مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة

ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية الموحدة ككل. كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبيين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الادارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الادارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية الموحدة.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبة والمبينة في الإيضاح رقم (١٨).

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دانما عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحرّفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.

• بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

• بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

• باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.

• بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

• بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولين الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

القواسمي وشركاه
KPMG
حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ كانون الثاني ٢٠١٨

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة (أ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن			31 كانون الأول	
الموجودات	إيضاح	2017	2016	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	268,583,151	228,197,814	دينار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	265,682,212	494,451,425	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	125,000,000	25,000,000	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	7	196,987	205,719	
موجودات مالي ة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	114,791,862	92,128,338	
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	9	1,447,227,771	1,226,013,033	
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	219,576,390	172,637,680	
ممتلكات ومعدات - بالصافي	11	31,930,233	29,774,830	
موجودات غير ملموسة	12	4,839,231	3,559,146	
موجودات ضريبية مؤجلة	18	14,683,719	11,926,470	
موجودات أخرى	13	72,620,383	54,944,609	
مجموع الموجودات		2,565,131,939	2,338,839,064	

المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات:				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	64,896,195	145,623,458	
ودائع عملاء	15	1,845,800,756	1,606,979,130	
تأمينات نقدية	16	149,356,693	129,292,102	
مشتقات أدوات مالية	37	178,833	17,655	
مخصصات متنوعة	17	5,006,765	5,015,992	
مخصص ضريبة الدخل	18	19,602,158	16,872,706	
أموال مقترضة	19	2,437,716	424,879	
مطلوبات أخرى	20	38,696,473	22,176,908	
مجموع المطلوبات		2,125,975,589	1,926,402,830	
حقوق الملكية:				
حقوق مساهمي البنك				
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	200,000,000	200,000,000	
الاحتياطي القانوني	22	80,820,952	73,917,046	
الاحتياطي الاختياري	22	134,330	113,124	
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	15,128,290	12,996,161	
احتياطي خاص	22	4,103,632	3,330,908	
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	(12,256,254)	(12,401,835)	
احتياطي القيمة العادلة	24	81,288,341	63,565,588	
أرباح مدورة	25	64,446,126	63,926,237	
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		433,665,417	405,447,229	
حقوق غير المسيطرين		5,490,933	6,989,005	
مجموع حقوق الملكية		439,156,350	412,436,234	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,565,131,939	2,338,839,064	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2016	2017	بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن
دينار	دينار	
42,202,024	45,609,461	الربح للسنة - قائمة (ب)
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:		
2,583,450	(612,098)	فروقات ترجمة عملات أجنبية
2,583,450	(612,098)	
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:		
(491,918)	-	(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
32,217,724	17,722,753	التغير في احتياطي القيمة العادلة
31,725,806	17,722,753	
76,511,280	62,720,116	إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى:		
74,225,435	64,218,188	مساهمي البنك
2,285,845	(1,498,072)	حقوق غير المسيطرين
76,511,280	62,720,116	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الربح أو الخسارة الموحد

قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2016	2017	إيضاح
دينار	دينار	بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن
109,915,974	129,861,236	27 الفوائد الدائنة
17,153,738	26,919,012	28 ينزل: الفوائد المدينة
92,762,236	102,942,224	صافي إيرادات الفوائد
23,482,888	24,259,668	29 صافي إيرادات العمولات
116,245,124	127,201,892	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,486,154	2,760,010	30 أرباح عملات أجنبية
(54,858)	4,217	31 أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
2,815,647	4,636,746	8 توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	87,724	10 أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
5,956,955	20,327,389	32 إيرادات اخرى
127,449,022	155,017,978	إجمالي الدخل
30,406,781	33,572,988	33 نفقات الموظفين
4,591,875	4,806,532	12g11 استهلاكات وإطفاءات
21,493,303	25,006,129	34 مصاريف أخرى
5,689,334	20,637,508	9 مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,537,031	2,925,420	13 مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك
415,290	486,038	17 مخصصات متنوعة
65,133,614	87,434,615	إجمالي المصروفات
62,315,408	67,583,363	الربح قبل الضرائب
20,113,384	21,973,902	18 ينزل : ضريبة الدخل
42,202,024	45,609,461	الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)

ويعود إلى:		
41,396,285	46,795,537	مساهمي البنك
805,739	(1,186,076)	حقوق غير المسيطرين
42,202,024	45,609,461	الربح للسنة
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
0.207	0.234	35 مخفض / أساسي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن										
إجمالي حقوق الملكية	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق مساهمي البنك	أرباح محدرة	احتياطي القيمة العادلة	فروقات ترجمة عملات أجنبية	خاص	الاحتياطيات			رأس المال المكتتب به (المدفوع)
							مخاطر مصرفية عامة	اختياري	قانوني	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
412,436,234	6,989,005	405,447,229	63,926,237	63,565,588	(12,401,835)	3,330,908	12,996,161	113,124	73,917,046	200,000,000
الرصيد في بداية السنة										
(612,098)	(311,996)	(300,102)	(492,167)	-	145,581	-	4,072	21,206	21,206	-
45,609,461	(1,186,076)	46,795,537	46,795,537	-	-	-	-	-	-	-
17,722,753	-	17,722,753	-	17,722,753	-	-	-	-	-	-
62,720,116	(1,498,072)	64,218,188	46,303,370	17,722,753	145,581	-	4,072	21,206	21,206	-
-	-	-	(9,783,481)	-	-	772,724	2,128,057	-	6,882,700	-
(36,000,000)	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	-	-	-	-	-	-
439,156,350	5,490,933	433,665,417	64,446,126	81,288,341	(12,256,254)	4,103,632	15,128,290	134,330	80,820,952	200,000,000
الرصيد في نهاية السنة										

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016										
366,944,954	4,703,160	362,241,794	88,442,614	33,186,645	(11,481,891)	2,921,601	12,646,252	13,709,740	67,716,833	155,100,000
الرصيد في بداية السنة										
2,583,450	1,480,106	1,103,344	2,039,735	-	(919,944)	-	(11,645)	(2,401)	(2,401)	-
42,202,024	805,739	41,396,285	41,396,285	-	-	-	-	-	-	-
(491,918)	-	(491,918)	1,346,863	(1,838,781)	-	-	-	-	-	-
32,217,724	-	32,217,724	-	32,217,724	-	-	-	-	-	-
76,511,280	2,285,845	74,225,435	44,782,883	30,378,943	(919,944)	-	(11,645)	(2,401)	(2,401)	-
-	-	-	(7,082,118)	-	-	409,307	361,554	108,643	6,202,614	-
(31,020,000)	-	(31,020,000)	(31,020,000)	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(31,197,142)	-	-	-	-	(13,702,858)	-	44,900,000
412,436,234	6,989,005	405,447,229	63,926,237	63,565,588	(12,401,835)	3,330,908	12,996,161	113,124	73,917,046	200,000,000
الرصيد في نهاية السنة										

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2017، تقرر توزيع ما مقداره 18% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين، أي ما يعادل 36.000.000 دينار (مقابل 20% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين، أي ما يعادل 31.020.000 دينار، بموجب إجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016).

** بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016، تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار، وذلك عن طريق رسملة جزء من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 13.702.858 دينار، ورسملة مبلغ 31.197.142 دينار من الأرباح المحدرة وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين، كل بحسب حصته من رأس المال، وقد تم استكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016 .

*** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يُحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

- يشمل رصيد الأرباح المحدرة 14.683.719 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2017 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً، استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- يشمل رصيد الأرباح المحدرة 5.060.455 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

- يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			إيضاح	2017	2016
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)			دينار	دينار	دينار
62,315,408			67,583,363		
تعديلات لبنود غير نقدية:					
استهلاكات وإطفاءات			11g 12	4,806,532	4,591,875
تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة			9	20,637,508	5,689,334
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات			32	(204,110)	(64,547)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير المتحققة			31	8,732	36,351
تأثير تغير في أسعار الصرف			30	(2,307,543)	(2,341,645)
مخصصات متنوعة			17	486,038	415,290
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك			13	2,925,420	2,537,031
فروقات عملات أجنبية				(402,831)	1,466,147
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات				93,533,109	74,645,244
التغير في الموجودات والمطلوبات:					
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب				(1,174,192)	(746,708)
(الزيادة) النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)				(100,000,000)	130,000,000
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة				-	853,758
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة				(241,852,246)	(89,465,121)
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى				(21,064,065)	2,077,350
الزيادة (النقص) في ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)				21,531,993	(3,159,000)
الزيادة في ودائع العملاء				238,821,626	42,092,167
الزيادة في تأمينات نقدية				20,064,591	18,120,950
الزيادة (النقص) في أموال مقترضة				2,012,837	(76,077)
الزيادة في مطلوبات أخرى				16,038,883	2,399,248
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات				(65,620,573)	102,096,567
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع				27,912,536	176,741,811
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع			17	(533,936)	(1,525,128)
الضرائب المدفوعة			18	(21,876,847)	(16,811,866)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل				5,501,753	158,404,817
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:					
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة				(85,774,723)	(37,503,238)
بيع واستحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة				38,836,013	92,521,265
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل				(5,015,771)	(2,988,738)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل				75,000	5,237,547
استحقاق (شراء) مشتقات مالية				161,178	883,762
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات				(5,489,943)	(8,895,633)
بيع ممتلكات ومعدات				332,735	213,092
(شراء) موجودات غير ملموسة			12	(2,101,181)	(960,792)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات الاستثمار				(58,976,692)	48,507,265
التدفق النقدي من عمليات التمويل:					
فروقات ترجمة عملات أجنبية				(612,098)	2,583,450
أرباح موزعة على المساهمين				(35,519,318)	(30,947,339)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل				(36,131,416)	(28,363,889)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه			30	2,307,543	2,341,645
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه				(87,298,812)	180,889,838
النقد وما في حكمه في بداية السنة				564,145,672	383,255,834
النقد وما في حكمه في نهاية السنة			36	476,846,860	564,145,672

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأسمال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الاحتياطي الاختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المحورة, وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (73) فرعاً، وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً، والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوَّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (605) بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

2. أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة, كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (46/أ).

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها, ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2017 و2016 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوَّق للاستثمارات المالية	3,5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الأردن - سورية*	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2017 كما يلي:

اسم الشركة	31 كانون الأول 2017				للعام 2017			
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	10,179,364	780,213	1,820,557	624,230				
بنك الأردن - سوريا *	47,522,921	35,788,915	2,599,306	4,924,946				
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,447,312	4,695,335	2,084,798	931,610				

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

* نظراً لأن لدى البنك القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية، تم توحيد حسابات بنك الأردن - سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل الإدارة التنفيذية وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدنٍ للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك، وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعدّ لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص، ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطية بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة: هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية: هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- يتم قيد الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الربح أو الخسارة الموحد، في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية حتى تاريخ استحقاقها والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الربح أو الخسارة الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخضم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

- نماذج تسعير الخيارات.

- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍ في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدنٍ في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدنٍ في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 – 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدّات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغييراً في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدّات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم قيد التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الربح أو الخسارة الموحد عند دفعها، ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلةٍ للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها، يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك.

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد)، وإذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- أسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية الموحد ضمن بند علاوة/خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة إصدار الأسهم.

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن)، ويستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، ويتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 و رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.

الموجودات غير الملموسة

أ - الشهرة

- يتم إثبات الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك، ويتم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدنٍ في قيمة الاستثمار.

- يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة، ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحداث توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد، ويتم قيد قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

ب - الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحد، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة، كما يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً.

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية.

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية، وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3. التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما إن هذه التقديرات والالجهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

نعتقد بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينه بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية، والتفديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقطوع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.

- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية، الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها، ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة.

4. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2017	2016	
دينار	دينار	
نقد في الخزينة	71,753,575	61,925,791
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	60,563,818	64,139,425
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	11,801,899	10,626,907
- شهادات إيداع	20,400,000	-
- متطلبات الاحتياطي النقدي	104,063,859	91,505,691
المجموع	268,583,151	228,197,814

- بلغت الأرصدة مفيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 2,443,099 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 (2,402,507 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).
* يشمل هذا البند 9,358,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (8,224,400 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:		31 كانون الأول		2017		2016	
		دينار		دينار		دينار	
حسابات جارية وتحت الطلب		-		18,476,828		38,434,350	
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل		177,538,910		69,666,474		247,205,384	
المجموع		177,538,910		88,143,302		265,682,212	
		456,017,075		65,629,441		247,205,384	
		494,451,425		104,063,791		265,682,212	

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها موائد 15,073,372 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (34,597,230 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

- بلغت الأرصدة مفيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 2,253,202 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 و 2016.

6. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:		31 كانون الأول		2017		2016	
		دينار		دينار		دينار	
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 3 أشهر		10,000,000		-		10,000,000	
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 3 أشهر		-		-		-	
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى سنة		-		15,000,000		-	
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة		115,000,000		-		115,000,000	
المجموع		125,000,000		25,000,000		125,000,000	
		25,000,000		-		125,000,000	

لا يوجد إيداعات مفيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2017 و 2016.

9. تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي			31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:			2017	2016
			دينار	دينار
الأفراد (التجزئة)			377,216,321	328,815,801
حسابات جارية مدينة			9,255,980	10,453,963
قروض وكمبيالات*			350,692,614	305,735,908
بطاقات الائتمان			17,267,727	12,625,930
القروض العقارية			234,024,646	224,886,600
الشركات:			700,988,262	604,772,198
الشركات الكبرى			459,850,066	456,804,426
حسابات جارية مدينة			75,961,510	128,944,650
قروض وكمبيالات*			383,888,556	327,859,776
مؤسسات صغيرة ومتوسطة			241,138,196	147,967,772
حسابات جارية مدينة			56,231,895	39,217,032
قروض وكمبيالات*			184,906,301	108,750,740
الحكومة والقطاع العام			229,352,737	139,357,534
المجموع			1,541,581,966	1,297,832,133
ينزل: مخصص تحدي تسهيلات ائتمانية مباشرة			(86,485,514)	(64,840,522)
ينزل: فوائد معلقة			(7,868,681)	(6,978,578)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			1,447,227,771	1,226,013,033

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 13,765,564 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (12,623,079 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 76,806,921 دينار أي ما نسبته (4/98%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (66,206,464 دينار أي ما نسبته (5/1%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 68,938,240 دينار أي ما نسبته (4/5%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (59,227,886 دينار أي ما نسبته (4/59%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 78,267,657 دينار أي ما نسبته (5/08%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (87,000,117 دينار أي ما نسبته (6/7%) في نهاية السنة السابقة), كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 65,823,307 دينار (52,357,417 دينار في نهاية السنة السابقة).

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة			31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:			2017	2016
			دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة			112,200	122,600
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة			84,787	83,119
المجموع			196,987	205,719

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل			31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:			2017	2016
			دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة			100,843,880	79,021,668
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*			2,856,601	7,146,541
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة			9,393,266	4,252,624
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة*			1,698,115	1,707,505
المجموع			114,791,862	92,128,338

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 4,636,746 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (2,815,647 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016).

* تم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

مخصص تدني تسهيلات أئتمانية مباشرة:						
فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:						
السنة		السنة		السنة		2017
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2017
64,840,522	-	7,135,540	35,966,394	2,785,243	18,953,345	الرصيد في بداية السنة
1,007,484	-	41,598	855,790	6,855	103,241	فرق عملات أجنبية
20,637,508	-	4,391,294	10,738,645	2,602,326	2,905,243	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
86,485,514	-	11,568,432	47,560,829	5,394,424	21,961,829	الرصيد في نهاية السنة

السنة						
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2016
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2016
70,706,100	-	5,006,118	45,944,604	2,283,060	17,472,318	الرصيد في بداية السنة
(3,089,697)	-	(74,950)	(2,890,903)	(1,196)	(122,648)	فرق عملات أجنبية
5,689,334	-	2,204,372	1,377,908	503,379	1,603,675	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
(8,465,215)	-	-	(8,465,215)	-	-	مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
64,840,522	-	7,135,540	35,966,394	2,785,243	18,953,345	الرصيد في نهاية السنة

كما بلغت المخصصات الاحتسبة على أساس العمل الواحد وعلى أساس المحفظة وتغير المبلغ عنها يلي:

السنة						
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2017
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2017
83,748,766	-	11,531,525	45,389,037	5,298,261	21,529,943	على أساس العمل الواحد
2,736,748	-	36,907	2,171,792	96,163	431,886	على أساس المحفظة
86,485,514	-	11,568,432	47,560,829	5,394,424	21,961,829	الرصيد في نهاية السنة

السنة						
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2016
الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	الائتمانية	المباشرة	2016
63,630,749	-	7,002,432	35,261,391	2,713,020	18,653,906	على أساس العمل الواحد
1,209,773	-	133,108	705,003	72,223	299,439	على أساس المحفظة
64,840,522	-	7,135,540	35,966,394	2,785,243	18,953,345	الرصيد في نهاية السنة

وبلغت المخصصات التي انتمت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحقوق آراء ديون أخرى 4,333,080 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (6,714,569) 31 كانون الأول 2016، هناك تسهيلات أئتمانية مباشرة رصيدها 9,920,148 دينار وفوائدها المعلّقة 1,454,933 دينار، والمخصص المرسوم لها 8,465,215 دينار، كما في 31 كانون الأول 2016 تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل.

31 كانون الأول 2017					الفوائد المتعلقة
الشركات					فيما يلي الحركة على الفوائد المتعلقة:
الإجمالي	المغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القرض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,978,578	1,623,509	2,304,247	524,594	2,526,228	الرصيد في بداية السنة
1,941,602	639,862	429,842	372,198	499,700	يُضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة
(903,979)	(164,427)	(157,051)	(148,839)	(433,662)	يُنزل: الفوائد المحولة للإيرادات
(147,520)	-	-	-	(147,520)	يُنزل: الفوائد التي تم شطبها نتيجة تسويات
7,868,681	2,098,944	2,577,038	747,953	2,444,746	الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2016					
الشركات					
الإجمالي	المغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القرض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9,023,281	1,445,040	4,459,612	590,375	2,528,254	الرصيد في بداية السنة
1,046,796	838,189	(175,346)	155,680	228,273	يُضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة
(1,636,566)	(659,720)	(525,086)	(221,461)	(230,299)	يُنزل: الفوائد المحولة للإيرادات
(1,454,933)	-	(1,454,933)	-	-	فوائد متعلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
6,978,578	1,623,509	2,304,247	524,594	2,526,228	الرصيد في نهاية السنة

المجموع				تنوع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوازل الجغرافي	
31 كانون الأول				والقطاع الاقتصادي كما يلي:	
2016	2017	خارج المملكة	داخل المملكة		
دينار	دينار	دينار	دينار		
2,851,395	9,011,477	-	9,011,477	مالي	
139,306,956	163,799,838	26,954,123	136,845,715	صناعة	
257,125,407	299,453,758	48,210,399	251,243,359	تجارة	
182,661,300	203,963,583	3,277,683	200,685,900	عقارات	
42,225,300	43,168,270	542,003	42,626,267	إنشاءات	
16,950,200	19,607,378	9,455,179	10,152,199	زراعة	
93,763,837	175,163,205	8,205,559	166,957,646	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	
11,202,167	10,038,543	-	10,038,543	أسهم	
412,388,037	388,023,177	71,891,236	316,131,941	أفراد	
139,357,534	229,352,737	65,823,307	163,529,430	دخومة وقطاع عام	
1,297,832,133	1,541,581,966	234,359,489	1,307,222,477	المجموع	

10. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول	2017	2016
دينار	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	147,095,719	112,596,012
سندات وأسناد قرض شركات وبنوك	35,151,182	29,443,668
سندات حكومة خارجية	2,137,169	-
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	184,384,070	142,039,680
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات وأسناد قرض شركات	35,192,320	30,598,000
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	35,192,320	30,598,000
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	219,576,390	172,637,680

- تحليل السندات والأذونات:		
31 كانون الأول	2017	2016
دينار	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	216,002,472	160,343,376
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	3,573,918	12,294,304
المجموع	219,576,390	172,637,680

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2017	-	17,000,095	2,141,421	39,280,656	102,938,133
31 كانون الأول 2016	5,173,074	4,193,787	1,422,450	14,424,134	71,633,705

- تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصف سنوية.

- تم خلال النصف الأول من العام 2017 بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بقيمة اسمية 21,979,000 دينار نتيجة لانخفاض التصنيف الائتماني لغالبية تلك الموجودات وقد نتج عن العملية أرباح بمبلغ 87,724 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

11. ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

المجموع	تأمينات ودورات	أجهزة الحاسب التي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وآلات	مباني	أراضي	2017
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
68,399,350	19,372,663	10,802,396	1,026,495	20,042,356	13,483,963	3,671,477	الرصيد في بداية السنة
5,505,044	1,301,737	2,147,663	249,583	1,250,321	92,869	462,871	إضافات
(2,392,982)	(185,077)	(1,019,454)	(386,896)	(801,555)	-	-	(استبعادات)
489,605	83,481	26,030	3,736	78,264	273,095	24,999	فروقات عملات أجنبية
72,001,017	20,572,804	11,956,635	892,918	20,569,386	13,849,927	4,159,347	الرصيد في نهاية السنة
44,606,326	15,341,641	7,855,568	641,180	14,751,951	6,015,986	-	استهلاك مراكم في بداية السنة
3,982,951	1,334,028	964,300	79,361	1,390,072	215,190	-	استهلاك السنة
(2,264,358)	(149,993)	(1,005,622)	(343,422)	(765,321)	-	-	(استبعادات)
175,440	69,065	19,783	3,661	50,527	32,404	-	فروقات عملات أجنبية
46,500,359	16,594,741	7,834,029	380,780	15,427,229	6,263,580	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
25,500,658	3,978,063	4,122,606	512,138	5,142,157	7,586,347	4,159,347	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
6,429,575	4,321,610	207,905	-	601,954	1,298,106	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات*
31,930,233	8,299,673	4,330,511	512,138	5,744,111	8,884,453	4,159,347	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة
2016							

68,295,331	20,124,904	10,563,486	964,842	20,186,108	13,322,945	3,133,046	الرصيد في بداية السنة
5,713,003	1,412,863	957,731	315,787	1,474,646	942,048	609,928	إضافات
(4,288,840)	(1,959,603)	(652,856)	(243,448)	(1,432,933)	-	-	(استبعادات)
(1,320,144)	(205,501)	(65,965)	(10,686)	(185,465)	(781,030)	(71,497)	فروقات عملات أجنبية
68,399,350	19,372,663	10,802,396	1,026,495	20,042,356	13,483,963	3,671,477	الرصيد في نهاية السنة
45,299,052	15,968,103	7,684,325	844,340	14,909,167	5,893,117	-	استهلاك مراكم في بداية السنة
3,880,315	1,454,822	862,352	49,969	1,311,248	201,924	-	استهلاك السنة
(4,140,295)	(1,912,376)	(639,981)	(243,430)	(1,344,508)	-	-	(استبعادات)
(432,746)	(166,908)	(51,128)	(9,699)	(123,956)	(79,055)	-	فروقات عملات أجنبية
44,606,326	15,341,641	7,855,568	641,180	14,751,951	6,015,986	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
23,793,024	4,031,022	2,946,828	385,315	5,290,405	7,467,977	3,671,477	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
5,981,806	5,168,926	647,362	-	87,956	77,562	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات*
29,774,830	9,199,948	3,594,190	385,315	5,378,361	7,545,539	3,671,477	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة

* تبلغ قيمة التزاريات المالية المتأجلة لممتلكات ومعدات 1,696,882 دينار لعام 2017، سيتم تسديدها وفقاً للشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات. تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 29,833,847 دينار لعام 2017 (28,745,157 دينار لعام 2016).

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك كما يلي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
4,268,712	6,805,743	رصيد بداية السنة
2,537,923	2,925,420	إضافات
(892)	-	استبعادات
6,805,743	9,731,163	رصيد نهاية السنة

14. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					
31 كانون الأول 2016			31 كانون الأول 2017		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
43,248,408	43,248,408	-	16,109,902	16,109,902	-
102,375,050	54,875,050	47,500,000	27,254,300	27,254,300	-
-	-	-	1,063,500	1,063,500	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	20,468,493	20,468,493	-
145,623,458	98,123,458	47,500,000	64,896,195	64,896,195	-

12. موجودات غير ملموسة		
يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي:		31 كانون الأول
2016	2017	
دينار	دينار	
3,320,303	3,559,146	رصيد بداية السنة
960,792	2,101,181	إضافات خلال السنة
(711,560)	(823,581)	الإطفاء للسنة
(10,389)	2,485	فروقات عملات أجنبية
3,559,146	4,839,231	رصيد نهاية السنة

13. موجودات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول
2016	2017	
دينار	دينار	
4,810,872	8,132,535	فوائد وإيرادات برسم القبض
2,587,777	3,282,556	مصرفات مدفوعة مقدماً
34,705,556	45,050,608	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*
1,634,270	3,589,269	شيكات مقاصة
912,360	699,123	دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات
1,970,506	1,101,552	مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً
8,302,714	10,707,290	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
20,554	57,450	معاملات في الطريق
54,944,609	72,620,383	المجموع

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون هالكة:		عقارات مستملكة
2016	2017	
دينار	دينار	
41,642,564	41,511,299	رصيد بداية السنة
2,430,218	14,968,144	إضافات
(2,561,483)	(1,697,672)	استبعادات
41,511,299	54,781,771	رصيد نهاية السنة
(6,805,743)	(9,731,163)	مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك**
34,705,556	45,050,608	رصيد نهاية السنة

بموجب قانون البنوك الأردني، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014، واعتباراً من بداية العام 2015 بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لذلك التعميم ولتعميم البنك المركزي الأردني رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.

15. ودائع عملاء				31 كانون الأول 2017			
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:				مؤسسات صغيرة ومتوسطة			
البيان	أفراد	شركات كبرى	الدولة والعالم	المجموع	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وندت المطلب	359,179,245	59,273,278	82,724,253	509,371,762	8,194,986	509,371,762	
ودائع التوفير	728,405,946	4,136,458	14,585,865	747,232,410	104,141	747,232,410	
ودائع لأجل وخاصة لإشعار	261,365,266	123,126,021	26,440,518	498,228,333	87,296,528	498,228,333	
شهادات إيداع	85,987,776	1,157,675	3,822,800	90,968,251	-	90,968,251	
المجموع	1,434,938,233	187,693,432	127,573,436	1,845,800,756	95,595,655	1,845,800,756	

31 كانون الأول 2016				الدولة والعالم			
البيان	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	المجموع	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وندت المطلب	355,601,307	84,696,037	83,093,736	535,209,121	11,818,041	535,209,121	
ودائع التوفير	661,287,174	1,384,695	13,092,843	675,843,479	78,767	675,843,479	
ودائع لأجل وخاصة لإشعار	202,401,692	85,959,821	25,621,116	323,842,995	9,860,366	323,842,995	
شهادات إيداع	65,897,325	570,890	5,615,320	72,083,535	-	72,083,535	
المجموع	1,285,187,498	172,611,443	127,423,015	1,606,979,130	21,757,174	1,606,979,130	

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 90,414,825 دينار، أي ما نسبته 4.9% من إجمالي الودائع للسنة 16,118,947 دينار، أي ما نسبته 1% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 675,443,252 دينار، أي ما نسبته 36/59% من إجمالي الودائع للسنة (5,249,775 دينار، أي ما نسبته 56/08% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة مؤقتة السحب 14,245,341 دينار، أي ما نسبته 77/0% من إجمالي الودائع للسنة (20,715,053 دينار، أي ما نسبته 29/1% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 82,220,824 دينار للسنة (82,178,656 دينار في السنة السابقة).

16. تأمينات نقدية				31 كانون الأول			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:							
				2017	2016	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة				106,152,279	111,304,651		
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة				43,204,414	17,987,451		
المجموع				149,356,693	129,292,102		

17. مخصصات متنوعة						إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:					
						رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة	2017
مخصص تعويض نهاية الخدمة						4,186,235	411,600	(524,426)	-	4,073,409	
مخصص القضايا المقامة ضد البنك						626,714	53,877	(4,027)	-	676,564	
مخصصات متنوعة						203,043	20,561	(5,483)	38,671	256,792	
						5,015,992	486,038	(533,936)	38,671	5,006,765	
2016											
مخصص تعويض نهاية الخدمة						5,337,873	353,166	(1,504,804)	-	4,186,235	
مخصص القضايا المقامة ضد البنك						600,801	41,628	(15,715)	-	626,714	
مخصصات متنوعة						287,491	20,496	(4,609)	(100,335)	203,043	
المجموع						6,226,165	415,290	(1,525,128)	(100,335)	5,015,992	

18. ضريبة الدخل				أ - مخصص ضريبة الدخل			
				إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:			
				2017	2016	دينار	دينار
رصيد بداية السنة				16,872,706	13,197,654		
ضريبة الدخل المدفوعة				(21,876,847)	(16,811,866)		
ضريبة الدخل المستحقة				24,606,299	20,486,918		
رصيد نهاية السنة				19,602,158	16,872,706		
تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد ما يلي:				2017	2016	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة				24,606,299	20,486,918		
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – إضافة				(2,840,086)	(1,517,791)		
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة				207,689	1,144,257		
المجموع				21,973,902	20,113,384		

تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 35%، علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 24%.

تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2013 والعام 2015، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2011 و2014 و2016 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد، علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2011 بمبلغ 1,8 مليون دينار وقد تم الاعتراض على هذا التقدير من قبل البنك حسب الأصول، حيث قام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص والتي ربح البنك جزئية منها في مرحلة البداية وقام البنك باستئناف القضية بما يتعلق بالجزئية الثانية والتي ما زالت في مرحلة الاستئناف، كما قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالمطالبة بفروقات ضريبية عن العام 2014 بمبلغ 2,9 مليون دينار والتي قد تم الاعتراض عليها أيضاً حسب الأصول، وقام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص وما زالت في مرحلة البداية، هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2016 كما قام البنك بتخصيص 1,895,924 دينار لمواجهة الالتزامات الضريبية عن نتائج أعمال البنك للعام 2017 (819,507 دينار لضريبة الدخل و1,076,418 دينار لضريبة القيمة المضافة)، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الالتزامات الضريبية عن العام 2017.

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2015، كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2016 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد ودفع الضرائب المعلنة، هذا وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.

- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2015، كما قامت بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2016 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.

ب- موجودات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

2016		2017		2017		2017		2017	
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
6,222,668	7,886,672	22,533,348	4,754,297	-	17,779,051	مخصص ديون غير عاملة	مخصص ديون غير عاملة	مخصص ديون غير عاملة	مخصص ديون غير عاملة
1,082,233	1,068,355	3,706,037	-	48,198	3,754,235	مخصص الديون غير العاملة - سنوات سابقة	مخصص الديون غير العاملة - سنوات سابقة	مخصص الديون غير العاملة - سنوات سابقة	مخصص الديون غير العاملة - سنوات سابقة
1,243,573	1,187,361	4,073,409	411,600	524,426	4,186,235	مخصص تعويض نهاية الخدمة	مخصص تعويض نهاية الخدمة	مخصص تعويض نهاية الخدمة	مخصص تعويض نهاية الخدمة
261,797	254,360	998,113	-	-	998,113	فوائد معلقة	فوائد معلقة	فوائد معلقة	فوائد معلقة
208,612	225,624	676,564	53,877	4,027	626,714	مخصص القضايا المقامة على البنك	مخصص القضايا المقامة على البنك	مخصص القضايا المقامة على البنك	مخصص القضايا المقامة على البنك
2,219,558	3,243,455	9,731,163	2,925,420	-	6,805,743	تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك
21,991	21,991	62,831	-	-	62,831	تدني موجودات متوفرة للبيع	تدني موجودات متوفرة للبيع	تدني موجودات متوفرة للبيع	تدني موجودات متوفرة للبيع
666,038	795,901	3,183,603	519,451	-	2,664,152	مخصصات أخرى	مخصصات أخرى	مخصصات أخرى	مخصصات أخرى
11,926,470	14,683,719	44,965,068	8,664,645	576,651	36,877,074	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

- إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

2016	2017	2017	2017
دينار	دينار	دينار	دينار
12,217,573	11,926,470	11,926,470	11,926,470
1,517,791	2,840,086	2,840,086	2,840,086
(1,144,257)	(207,689)	(207,689)	(207,689)
(664,637)	124,852	124,852	124,852
11,926,470	14,683,719	14,683,719	14,683,719

*إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة الناجمة في البلدان المتواجد بها البنك.

31 كانون الأول		
*إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
264,323	277,056	أمانات الضمان الاجتماعي
283,396	322,528	أمانات ضريبة الدخل
3,459,949	4,947,970	مصرفوات مستحقة
231,740	294,037	حوالات واردة
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
3,078,639	765,574	أرصدة دائنة أخرى
7,373,047	6,662,165	المجموع

21. رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2017 و2016.

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22. الاحتياطات

- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة، يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى.

- احتياطي خاص

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	80,820,952	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	15,128,290	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	4,103,632	متطلبات السلطات الرقابية

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
62,315,408	67,583,363	الربح المحاسبي
(5,979,800)	(6,898,739)	أرباح غير خاضعة للضريبة
7,493,529	11,281,313	مصرفوات غير مقبولة ضريبياً
63,829,137	71,965,937	الربح الضريبي
%32/1	%34,2	نسبة ضريبة الدخل
20,486,918	24,606,299	المجموع

19. أموال مقترضة						
عدد الأقساط						إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	المتبقية	الكلية	المبلغ	
دينار						العام 2017
%2,25	سندات خزينة	شهري	44	60	310,747	اقتراض من البنك المركزي الأردني
%1,75	كمبيالة	شهري	107	113	258,686	اقتراض من البنك المركزي الأردني
%1,00	كمبيالة	شهري	55	60	917,461	اقتراض من البنك المركزي الأردني
%1,00	كمبيالة	شهري	55	60	950,822	اقتراض من البنك المركزي الأردني
					2,437,716	المجموع*
					دينار	العام 2016
%2,25	سندات خزينة	شهري	60	48	424,879	اقتراض من البنك المركزي الأردني
					424,879	المجموع

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 3% إلى 5,25%.

- إن الاقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2017 و2016.

20. مطلوبات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
2,748,843	5,079,792	فوائد مستحقة غير مدفوعة
7,261,564	6,315,946	شيكات مقبولة الدفع
2,452,353	17,814,290	أمانات وذمم مؤقتة
1,880,403	2,361,085	أرباح مساهمين غير موزعة
169,226	173,945	تأمينات صناديق حديدية
291,472	289,250	تأمينات عقارات مبيعة
7,373,047	6,662,165	مطلوبات أخرى*
22,176,908	38,696,473	المجموع

27. الفوائد الدائنة		
2016	2017	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
29,195,069	36,208,858	للأفراد (التجزئة):
1,183,948	1,318,994	حسابات جارية مدينة
25,605,225	32,240,938	قروض وكمبيالات
2,405,896	2,648,926	بطاقات الائتمان
16,089,973	17,310,483	القروض العقارية
39,361,772	46,339,863	الشركات:
27,137,126	30,423,105	الشركات الكبرى:
6,032,824	5,705,555	حسابات جارية مدينة
21,104,302	24,717,550	قروض وكمبيالات
12,224,646	15,916,758	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
2,761,334	3,410,265	حسابات جارية مدينة
9,463,312	12,506,493	قروض وكمبيالات
5,909,340	10,433,905	الحكومة والقطاع العام
891,188	1,724,849	أرصدة لدى بنوك مركزية
10,465,324	9,456,054	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,003,308	8,387,224	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
109,915,974	129,861,236	المجموع

28. الفوائد المدينة		
2016	2017	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
1,113,990	1,388,386	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
ودائع عملاء:		
198,543	499,248	حسابات جارية وتحت الطلب
1,217,806	1,901,997	ودائع توفير
8,133,639	15,530,072	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
2,010,710	2,811,574	شهادات إيداع
63,168	68,714	أموال مقترضة
1,098,867	1,215,514	تأمينات نقدية
3,317,015	3,503,507	رسوم ضمان الودائع
17,153,738	26,919,012	المجموع

23. فروقات ترجمة عملات أجنبية		
يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.		
2016	2017	إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:
دينار	دينار	
(11,481,891)	(12,401,835)	رصيد في بداية السنة
(919,944)	145,581	التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*
(12,401,835)	(12,256,254)	الرصيد في نهاية السنة

*يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطاع البنوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للأعوام 2017 و2016.

24. احتياطي القيمة العادلة		
2016	2017	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
33,186,645	63,565,588	الرصيد في بداية السنة
32,217,724	17,722,753	أرباح غير متحققة
(1,838,781)	-	(المحول) نتيجة بيع أسهم للأرباح المدورة - متحقق
63,565,588	81,288,341	الرصيد في نهاية السنة

25. أرباح مدورة		
2016	2017	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
88,442,614	63,926,237	الرصيد في بداية السنة
(31,020,000)	(36,000,000)	أرباح موزعة على المساهمين
41,396,285	46,795,537	الربح للسنة
(7,082,118)	(9,783,481)	المحول إلى الاحتياطيات
1,346,863	-	المحول نتيجة بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
2,039,735	(492,167)	فروقات ترجمة عملات أجنبية
(31,197,142)	-	(المحول) زيادة رأس المال – إيضاح (1)
63,926,237	64,446,126	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة 14,683,719 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2017 (11,926,470 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,060,455 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

26. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبته 18% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36 مليون دينار، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، (في حين تم خلال العام 2017 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار وفقاً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2017.

32. إيرادات أخرى			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2017	2016
		دينار	دينار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة		15,247,317	1,192,926
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك		1,251,773	645,607
إيرادات البريد والهاتف وسويفت		552,276	493,111
إيجارات مقبوضة من عقارات البنك		505,978	354,793
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		204,110	64,547
فوائد معلقة معادة للإيرادات		903,979	1,636,566
إيرادات أخرى		1,661,956	1,569,405
المجموع		20,327,389	5,956,955

33. نفقات الموظفين			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2017	2016
		دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلوات الموظفين		26,781,918	24,557,697
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي		2,221,077	2,029,156
مساهمة البنك في صندوق الادخار		1,651,824	1,549,808
نفقات طبية		1,555,588	1,460,682
تدريب الموظفين		619,331	281,195
مياومات سفر وتنقلات		646,220	430,328
تأمين حياة		97,030	97,915
المجموع		33,572,988	30,406,781

29. صافي إيرادات العمولات			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2017	2016
		دينار	دينار
عمولات دائنة:			
عمولات تسهيلات مباشرة		5,381,011	5,144,413
عمولات تسهيلات غير مباشرة		5,071,054	5,624,180
عمولات أخرى		14,174,321	12,984,290
المجموع		24,626,386	23,752,883
ينزل: عمولات مدينة		366,718	269,995
صافي إيرادات العمولات		24,259,668	23,482,888

30. أرباح عملات أجنبية			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2017	2016
		دينار	دينار
ناتجة عن التداول / التعامل		452,467	144,509
ناتجة عن التقييم		2,307,543	2,341,645
المجموع		2,760,010	2,486,154

31. أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العام 2017	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
أسهم محلية	-	(8,732)	دينار	دينار
4,217	12,949	(8,732)		
المجموع	-	(8,732)	12,949	4,217

العام 2016	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
أسهم محلية	-	(36,351)	6,082	(30,269)
أسهم خارجية	(43,841)	-	19,252	(24,589)
المجموع	(43,841)	(36,351)	25,334	(54,858)

36. النقد وما في حكمه			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:			
2016	2017		
دينار	دينار		
219,973,414	259,225,151	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	
494,451,425	265,682,212	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	
(145,623,458)	(43,364,202)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	
(4,655,709)	(4,696,301)	أرصدة مقيمة السحب	
564,145,672	476,846,860	المجموع	

37. مشتقات أدوات مالية					
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة كما يلي:					
2017	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق	
	دينار	دينار	دينار	خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهراً
المجموع	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات أجنبية	17,981	(196,814)	18,904,820	18,904,820	-
المجموع	17,981	(196,814)	18,904,820	18,904,820	-
2016	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات أجنبية	13,774	(31,429)	3,332,249	3,332,249	-
المجموع	13,774	(31,429)	3,332,249	3,332,249	3,332,249

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة، وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

34. مصاريف أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
3,186,977	3,389,558	إيجارات
790,281	955,744	قرطاسية ومطبوعات
1,560,783	1,633,516	بريد وهاتف وسويفت
2,898,817	3,553,662	صيانة وتصليلات وتنظيفات
2,769,587	3,050,321	رسوم ورخص وضرائب
3,397,142	4,958,617	إعلانات واشتراكات
1,897,758	2,156,311	رسوم تأمين
2,212,085	2,218,021	إنارة وتحفئة
544,925	689,897	تبرعات وإعانات
245,171	322,817	ضيافة
1,145,878	1,369,315	أتعاب مهنية وقانونية واستشارات
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
788,899	653,350	متفرقة أخرى
21,493,303	25,006,129	المجموع

35. حصة السهم من الربح للسنة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
41,396,285	46,795,537	الربح للسنة (مساهمي البنك)
200,000,000	200,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
0,207	0,234	أساسي
0,207	0,234	مخفض

38. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا والشركة التابعة وكبار المساهمين ضمن السلطات التنفيذية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، إن جميع التسهيلات الائتمانية المملوكة للأطراف ذات العلاقة تعبر عاملة ولم يؤد لها أي مخصصات.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

المجموع				الجهة ذات العلاقة				بنود داخل المركز المالي:	موجودات:
31 كانون الأول 2016	2017	أطراف أخرى	مندوق ادخار	أعضاء	كبار	الشركات			
دينار	دينار	دينار	موظفو البنك	المدراء	المساهمين	التابعة			
4,7,153,356	4,7,647,304	4,5,908,982	-	1,500,979	236,060	1,283	-	أرصدة تسهيلات ائتمانية	
4,467,345	4,208,460	-	-	-	-	-	4,208,460	أرصدة ودائع وحسابات جارية	
-	3,982,000	-	-	-	-	-	3,982,000	أرصدة التأمينات النقدية	
مطلوبات:									
45,243,054	110,697,713	16,374,606	2,879,345	3,694,040	1,501,107	68,288,026	17,960,589	ودائع عملاء	
5,357,264	7,973,957	-	-	-	-	-	7,973,957	ودائع بنوك	
3,609,725	3,523,235	-	-	-	-	-	3,523,235	أموال مقترضة	
بنود خارج المركز المالي:									
2,606,355	4,365,843	2,501,111	-	-	2,320	788,412	1,074,000	حفظات	
الدموع للسنة المنتهية									
في 31 كانون الأول									
2016	2017							عناصر قائمة الربح أو الخسارة:	
دينار	دينار							فوائد وعمولات دائنة	
1,520,445	2,504,446	2,231,401	-	53,515	44,570	152,923	22,037	فوائد وعمولات مدينة	
64,011	4,509,055	506,157	46,269	44,765	94,269	3,069,593	748,002		

أسعار الفائدة

- تراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار الأردني من 3.375% إلى 13.5%
- تراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.25% إلى 5%
- تراوح أسعار الفوائد المدينة بالعملة الأجنبية من 0.01% إلى 2%

* إن الرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للوضع فقط.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:		
2016	2017	
دينار	دينار	
2,457,340	1,553,451	رواتب ومكافآت
48,000	48,000	تنقلات وأمانة سر
2,505,340	1,601,451	المجموع

39. إدارة المخاطر
أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيد).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه، كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

- * تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:
- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، سيولة، عمليات، أمن المعلومات،...).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال، مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR)، مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
 - دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
 - دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SMEs) (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة).
 - دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).
 - دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل أساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات، SME والأفراد)، ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الاداء Key Performance Indicators و ذلك من خلال إعداد دراسات وتقاريرتعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات وإعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك، بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الأعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعدة أو في عدم التوسع فيها، كما تقوم بإعداد دراسات وتقارير دورية تهتم بما يلي:
 - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
 - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
 - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
 - تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات، حكومة، SME وأفراد) ومقارنة نسب النمو والربحية بأداء القطاع المصرفي.
 - الإعداد لتطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
 - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
 - تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).
 - تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
 - تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recovery Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر LGD (Loss Given Default).

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزز الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية،...الخ، وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركززات.

5. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداذه.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crem, E-loan).

9. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

10. لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

13. إعداد وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

14. التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:
- التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة.... وغيرها.
- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركززات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية..... وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المبنقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية. وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفعها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CAREWeb).

3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك، ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال لإقرار هذه الملفات.

4. تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول، يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعها للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.

5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile):

تطبق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات أولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6. بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة.

7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.

8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوححدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم وتطبيق الإجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.

9. إعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.

10. تزويد لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

11. تقييم إجراءات وسياسات العمل والتأكد من تحديد وتصحيح أي ضعف Control Gaps في الإجراءات الرقابية.

12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.

13. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها. يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر والامتثال ليتم إقرار الملف من قبلهم، وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر والامتثال.

14. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحدّ منها، يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر والامتثال ليتم إقرار الملف من قبلهم. تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk) :

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلّب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك، وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value).
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk).
- اختبار الحساسية (Stress Testing).

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.
- تطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق والسيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وامتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية، وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.
- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثيره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالمياً.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرات أسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات أسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال /مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability، وقد تأسست وحدة أمن وحماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل إلى بيئة أكثر أماناً.

وحرصاً على تعزيز أمن وحماية المعلومات، يتولى البنك إدارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الأسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات الـ PCI-DSS.
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والأجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية.
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال إعطاء الدورات التدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة بشكل دوري لمواكبة الأعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات الـ SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT5.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمحدبة والأنظمة الآلية، وأُيِّط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.

- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.

- تقييم كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.

- مراقبة تطبيق دليل السلوك المهني.

- إعداد ومراقبة تطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.

- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بإدارة الامتثال.

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.

- رفع تقارير دورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال / مجلس الإدارة.

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال.

- ويتولى البنك إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 51 لسنة 2010 ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع ومراجعتها بشكل دائم.
 - تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات المالية اليومية للعملاء.
 - تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
 - التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم دولياً.
 - بذل العناية المعززة بخصوص التعاملات مع العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
 - التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وقام البنك بتأسيس وحدة التحقق المالي والضريبي والتي تضم كلاً من قسم التحقق المالي والذي يهدف إلى مكافحة ومعالجة حالات الاشتباه والاحتيال والتزوير وقسم التحقق الضريبي الذي يلبي متطلبات الامتثال الضريبي الخاصة بقانون الـ FATCA وتتبع هذه الوحدة أفضل الممارسات العالمية الكفيلة بدرء أية مخاطر متعلقة بأعمالها.

- حيث تم رفد الوحدة بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال, وبهذا الصدد تم ما يلي:
- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالوحدة وتحديد مسؤولية كل موظف فيها.
 - إعداد واعتماد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد.
 - إعداد واعتماد برنامج الامتثال لمتطلبات الـ FATCA وسياسة التعامل مع قانون الـ FATCA.
 - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعكس جميع متطلبات الـ FFI Agreement حينما كان ذلك مطلوباً (تعديل إجراءات, نماذج العمل,...الخ)
 - التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام لإدارة متطلبات الـ FATCA.
 - التأهيل والتدريب المستمر لكافة موظفي البنك بما يلبي متطلبات الوحدة فيما يتعلق بالتعامل مع قانون الـ FATCA ومتطلبات قسم التحقق المالي.
 - تتولى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على حالات الاحتيال والتزوير والاشتباه من خلال متابعة التقارير الدورية التي ترفع للجنة.
 - ترفع الوحدة تقارير دورية بخصوص الامتثال لمتطلبات الـ FATCA بشكل دوري للجنة الامتثال /مجلس الإدارة.
 - واستناداً إلى تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال, هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:
 - إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها حسب الأصول.
 - إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها حسب الأصول.
 - إعداد سياسة التعامل مع شكاوى العملاء واعتمادها حسب الأصول استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1 تاريخ 2017/8/28 والصادرة عن البنك المركزي الأردني.
 - توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء.

ثانياً: الإفصاحات الكمية:
مخاطر الائتمان (39/أ)

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).		2017	2016
		دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد			
أرصدة لدى بنوك مركزية		196,829,576	166,272,023
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		265,682,212	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		125,000,000	25,000,000
التسهيلات الائتمانية:		1,447,227,771	1,226,013,033
للأفراد		352,809,746	307,336,228
القروض العقارية		227,882,269	221,576,763
الشركات:		637,183,019	557,742,508
الشركات الكبرى		409,712,199	418,533,785
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		227,470,820	139,208,723
للحكومة والقطاع العام		229,352,737	139,357,534
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)		219,576,390	172,637,680
الموجودات الأخرى		25,769,100	17,356,187
مجموع بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد		2,280,085,049	2,101,730,348
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد			
كفالات		133,848,164	117,565,620
اعتمادات		92,190,075	39,109,648
قبولات		56,193,136	74,535,617
سقوف تسهيلات غير مستغلة		108,819,747	86,932,724
الإجمالي		2,671,136,171	2,419,873,957

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناضمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:									
كانون الأول 2017									
الشركات									
البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والمناطق العام	موجودات أخرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	المفوض العقارية	الأفراد			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
573,278,032	196,829,576	351,468,794	-	24,979,662	-	-	متدنية المخاطر		
1,677,921,410	421,421,839	2,137,169	25,769,100	224,656,170	439,378,823	217,183,251	347,375,058	مقبولة المخاطر	
منها مستدقة (*):									
27,817,627	-	-	-	4,240,917	5,049,154	573,274	17,954,282	لغاية 30 يوم	
8,070,301	-	-	-	607,867	6,569,012	76,625	816,797	من 31 لغاية 60 يوم	
46,432,881	-	-	-	2,173,692	33,243,712	6,658,410	4,357,067	تحت المراقبة	
76,806,921	-	-	-	14,308,334	26,831,406	10,182,985	25,484,196	غير عاملة:	
5,721,305	-	-	-	47,184	3,477,998	474,682	1,721,441	دون المستوى	
6,202,796	-	-	-	405,411	560,019	2,875,523	2,361,843	مشكوك فيها	
64,882,820	-	-	-	13,855,739	22,793,389	6,832,780	21,400,912	هالدة	
2,374,439,244	618,251,415	353,605,963	25,769,100	241,138,196	524,433,603	234,024,646	377,216,321	المجموع	
(7,868,681)	-	-	-	(2,098,944)	(2,577,038)	(747,953)	(2,444,746)	يطرح : فوائد معقدة	
(86,485,514)	-	-	-	(11,568,432)	(47,560,829)	(5,394,424)	(21,961,829)	يطرح : مخصص التدني	
2,280,085,049	618,251,415	353,605,963	25,769,100	227,470,820	474,295,736	227,882,269	352,809,746	الصافي	

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال الاستحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوماً كما يعتبر حساب الجاري محين مستحق إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوماً.

حانون الأول 2016									
الشركات									
البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	موجودات أخرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الخبرى	القروض العقارية	الأفراد			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
418,225,569	166,272,023	251,953,546	-	-	-	-	-	-	مدينة المخاطر
1,623,777,107	548,895,093	-	17,356,187	127,442,384	413,624,860	213,236,925	303,221,658		مقبولة المخاطر
منها مستندقة (*) :									
8,177,500	-	-	-	2,200,967	2,432,768	125,998	3,417,767		لغاية 30 يوم
1,582,372	-	-	-	535,453	906,972	81,179	58,768		من 31 لغاية 60 يوم
65,340,308	-	-	-	6,909,080	50,594,088	4,984,465	2,852,675		تحت المراقبة
66,206,464	-	-	-	13,616,308	23,183,478	6,665,210	22,741,468		غير عاملة:
5,110,282	-	-	-	3,173,602	310,902	624,976	1,000,802		دون المستوى
4,137,191	-	-	-	304,566	43,872	2,055,218	1,733,535		مشكوك فيها
56,958,991	-	-	-	10,138,140	22,828,704	3,985,016	20,007,131		هالقة
2,173,549,448	715,167,116	251,953,546	17,356,187	147,967,772	487,402,426	224,886,600	328,815,801		المجموع
(6,978,578)	-	-	-	(1,623,509)	(2,304,247)	(524,594)	(2,526,228)		يطرح : فوائد معقدة
(64,840,522)	-	-	-	(7,135,540)	(35,966,394)	(2,785,243)	(18,953,345)		يطرح : مخصص اللدني
2,101,730,348	715,167,116	251,953,546	17,356,187	139,208,723	449,131,785	221,576,763	307,336,228		الصافي

- تشمل التعرضات الائتمانية للتسهيلات والرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية.

- يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال الاستحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوماً كما يعتبر حساب الجاري محين مستحقاً إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوماً.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

31 كانون الأول 2017					
الشركات					
الإجمالي	الحكومة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
محدنية المخاطر					
-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر					
492,039,489	-	124,641,226	85,172,125	239,388,563	42,837,575
تحت المراقبة					
17,794,151	-	2,819,136	9,295,388	5,494,073	185,554
غير عاملة:					
34,574,327	-	24,903,943	3,501,236	5,298,292	870,856
دون المستوى					
11,713,926	-	10,749,822	138,146	399,111	426,847
مشكوك فيها					
2,586,286	-	178,333	943,002	1,458,905	6,046
هالطة					
20,274,115	-	13,975,788	2,420,088	3,440,276	437,963
المجموع					
544,407,967	-	152,364,305	97,968,749	250,180,928	43,893,985
منها:					
تأمينات نقدية					
47,429,857	-	19,923,363	10,633,385	6,698,637	10,174,472
عقارية					
443,765,718	-	128,897,909	65,852,155	240,341,649	8,674,005
أسهل متداولة					
16,403,629	-	630,046	15,773,583	-	-
سيارات وآليات					
36,808,763	-	2,912,987	5,709,626	3,140,642	25,045,508
المجموع					
544,407,967	-	152,364,305	97,968,749	250,180,928	43,893,985

31 كانون الأول 2016					
الشركات					
الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
محدنية المخاطر					
-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر					
423,770,387	-	71,826,172	106,546,591	205,970,022	39,427,602
تحت المراقبة					
26,921,488	-	6,708,232	16,785,177	3,420,881	7,198
غير عاملة:					
34,708,227	-	10,102,610	18,959,079	4,810,892	835,646
دون المستوى					
11,424,280	-	1,377,611	9,136,086	538,286	372,297
مشكوك فيها					
890,958	-	118,472	11,048	758,038	3,400
هالطة					
22,392,989	-	8,606,527	9,811,945	3,514,568	459,949
المجموع					
485,400,102	-	88,637,014	142,290,847	214,201,795	40,270,446
منها:					
تأمينات نقدية					
62,227,780	-	15,547,376	33,052,562	1,687,780	11,940,062
عقارية					
352,929,068	-	65,765,169	70,411,845	210,266,731	6,485,323
أسهل متداولة					
31,986,354	-	321,372	31,664,982	-	-
سيارات وآليات					
38,256,900	-	7,003,097	7,161,458	2,247,284	21,845,061
المجموع					
485,400,102	-	88,637,014	142,290,847	214,201,795	40,270,446

1. الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة، وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 4.742.800 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (9.162.639 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حوّلت إلى عاملة.

2. الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تحديد فترة السماح.

وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 6.165.742 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (38.261.806 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

3. سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:				
نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
دينار				
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	A2	4,974,868	4,974,868
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	A3	5,802,933	5,802,933
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	Ba1	22,231,960	22,231,960
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	Baa1	2,141,421	2,141,421
سندات حكومية خارجية	Moody>s	Baa2	2,137,169	2,137,169
سندات حكومية أردنية			147,095,719	147,095,719
سندات غير مصنفة			35,192,320	35,192,320
الإجمالي			219,576,390	219,576,390

4. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

نوع حسب بلد الإقامة الطرف المقابل)	الشرق الأوسط الأخرى		أوروبا		آسيا*		أمريكا		دول أخرى		إجمالي	
	داخل المنطقة	البلد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرضة لدى بنوك مركزية	144,081,489		52,748,087	-	-	-	-	-	-	-	196,829,576	
أرضة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	187,538,969		51,875,569	14,142,933	694,440	5,999,267	5,431,034	265,682,212				
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000		-	-	-	-	-	125,000,000				
التسهيلات الائتمانية:	1,234,234,298		212,993,473	-	-	-	-	1,447,227,771				
الأفراد	306,696,656		46,113,090	-	-	-	-	352,809,746				
القروض المقارية	224,812,746		3,069,523	-	-	-	-	227,882,269				
الشركات:	539,195,466		97,987,553	-	-	-	-	637,183,019				
الشركات الكبرى	391,871,557		17,840,642	-	-	-	-	409,712,199				
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	147,323,909		80,146,911	-	-	-	-	227,470,820				
الحكومة والقطاع العام	163,529,430		65,823,307	-	-	-	-	229,352,737				
سندات وأسناد وأذونات:												
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	162,095,719		35,248,711	22,231,960	-	-	-	219,576,390				
الموجودات الأخرى	25,769,100		-	-	-	-	-	25,769,100				
الإجمالي لسنة 2017	1,878,719,575		352,865,840	36,374,893	694,440	5,999,267	5,431,034	2,280,085,049				
الإجمالي لسنة 2016	1,720,852,453		357,808,969	14,339,649	3,625,398	5,027,919	75,960	2,101,730,348				

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

5. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي									
	البنك	ديتار	ديتار	ديتار	ديتار	ديتار	ديتار	ديتار	ديتار	ديتار
إجمالي	إجمالي	مجموع عام	أفراد	أسهم	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	زراعة	إشاعات	عقارات	تجارة	صناعة
أرمدة لدى بنوك مركزية	196,829,576	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرمدة لدى بنوك أرمدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إبداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الائتمانيات الائتمانية	8,664,723	155,651,536	280,849,600	201,079,819	42,626,267	19,384,626	144,734,306	10,038,543	354,845,614	229,352,737
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المحفظة	68,069,116	4,411,555	-	-	-	-	24,979,662	-	-	122,116,057
الموجودات النجدي	25,699,978	24,248	44,579	227	-	-	-	-	68	-
الإجمالي / السنة 2017	689,945,605	160,087,339	280,894,179	201,080,046	42,626,267	19,384,626	169,713,968	10,038,543	354,845,682	351,468,794
الإجمالي / السنة 2016	749,845,726	133,645,769	261,620,634	223,079,792	43,548,050	16,737,743	88,038,099	11,304,687	321,956,302	251,953,546
2,101,730,348										

39/ب مخاطر السوق:
الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تتجمل مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة

يقوم البنك بوضع وتحليل سنياريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية.

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحدّ من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

الإفصاحات الكمية:			
1. مخاطر أسعار الفائدة:			
31 كانون الأول 2017			
العملة	التغير (الزيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	98,462	-
جنيه استرليني	2%	28,024	-
يورو	2%	28,202	-
ين ياباني	2%	192,661	-
عملات أخرى	2%	(417,538)	-
العملة	التغير (النقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	(98,462)	-
جنيه استرليني	2%	(28,024)	-
يورو	2%	(28,202)	-
ين ياباني	2%	(192,661)	-
عملات أخرى	2%	417,538	-
31 كانون الأول 2016			
العملة	التغير (الزيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	(620,559)	-
جنيه استرليني	2%	5,244	-
يورو	2%	(33,789)	-
ين ياباني	2%	163	-
عملات أخرى	2%	(431,321)	-
العملة	التغير (النقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	620,559	-
جنيه استرليني	2%	(5,244)	-
يورو	2%	33,789	-
ين ياباني	2%	(163)	-
عملات أخرى	2%	431,321	-

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:		
31 كانون الأول		
نوع العملة	2017	2016
	دينار	دينار
دولار أمريكي	4,923,107	(31,027,943)
جنيه إسترليني	1,401,199	262,188
يورو	1,410,118	(1,689,464)
ين ياباني	9,633,041	8,139
عملات أخرى	(20,876,901)	(21,566,026)
المجموع	(3,509,436)	(54,013,106)
مخاطر أسعار الأسهم		
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنوع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.		
إدارة مخاطر السوق		
يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يُنَاط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:		
- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.		
- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.		
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.		
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.		
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:		
- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).		
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).		
- اختبار الأوضاع الضاغطة. (Stress Testing)		
- تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).		
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).		
- مراقبة السقوف الاستثمارية.		
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).		
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر والامثال/ مجلس الإدارة.		

2. مخاطر العملات:			
العملة	الزيادة بنسبة (نقطة مئوية) في سعر صرف العملة	الأرباح والخسائر على الأثر	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	5%	246,155	دينار
جنيه استرليني	5%	70,060	-
يورو	5%	70,506	-
ين ياباني	5%	481,652	-
عملات أخرى	5%	(1,043,845)	-
31 كانون الأول 2016			
العملة	الزيادة بنسبة (نقطة مئوية) في سعر صرف العملة	الأرباح والخسائر على الأثر	الأثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	5%	(1,551,397)	-
جنيه استرليني	5%	13,109	-
يورو	5%	(84,473)	-
ين ياباني	5%	407	-
عملات أخرى	5%	(1,078,301)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأرباح والخسائر على الأثر	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار	الأثر على حقوق الملكية
بورصة عفاّن	5%	5,610	5,042,194
بورصة فلسطين	5%	-	276,234
بورصة نيويورك	5%	-	193,429
31 كانون الأول 2016			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأرباح والخسائر على الأثر	الأثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عفاّن	5%	6,130	3,951,083
بورصة فلسطين	5%	-	88,947
بورصة نيويورك	5%	-	123,684

- فجوة إعادة تسعير الفائدة									
يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق، أيهما أقرب.									
المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من (3) سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى 3 شهور	من شهر لغاية (3) شهور	أقل من شهر	2017 للسنة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	الموجودات		

268,583,151	188,017,200	9,358,800	-	-	-	71,207,151	نفذ وأرصدة لدى البنوك المركزية
265,682,212	15,073,372	-	-	-	-	56,720,000	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
125,000,000	-	-	115,000,000	-	10,000,000	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
196,987	196,987	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
114,791,862	114,791,862	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
1,447,227,771	-	383,682,042	370,454,770	205,052,088	163,341,435	157,760,878	تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي
219,576,390	-	58,216,085	102,938,133	39,280,656	2,141,421	17,000,095	موجودات مالية بالخسائر المطافاة
31,930,233	31,930,233	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات - بالصفائي
4,839,231	4,839,231	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
14,683,719	14,683,719	-	-	-	-	-	موجودات خريبية مؤجلة
72,620,383	72,620,383	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
2,565,131,939	442,152,987	451,256,927	588,392,903	244,332,744	175,482,856	231,480,973	مجموع الموجودات
المطلوبات							
64,896,195	17,900,702	-	-	20,468,493	1,063,500	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,845,800,756	675,443,252	133,515,153	171,182,698	200,808,756	128,658,828	122,420,469	ودائع عملاء
149,356,693	80,572,158	16,459,680	15,083,085	10,151,523	6,145,855	6,426,182	تأمينات نقدية
178,833	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
5,006,765	5,006,765	-	-	-	-	-	مخصصات متوقعة
19,602,158	19,602,158	-	-	-	-	-	مخصص خريبية الدخل
2,437,716	-	1,275,492	581,112	290,556	145,278	96,852	أموال مقترضة
38,696,473	38,696,473	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
2,125,975,589	837,221,508	151,250,325	186,846,895	231,719,328	136,013,461	128,943,503	مجموع المطلوبات
439,156,350	(395,068,521)	300,006,602	401,546,008	12,613,416	39,469,395	102,537,470	فجوة إعادة تسعير الفائدة
للسنة 2016							
2,338,839,064	404,461,443	434,824,134	311,925,132	281,527,323	188,299,960	140,945,745	إجمالي الموجودات
1,926,402,830	1,045,100,875	182,517,202	158,763,963	63,533,856	101,355,958	94,277,499	إجمالي المطلوبات
412,436,234	(640,639,432)	252,306,932	153,161,169	217,993,467	86,944,002	46,668,246	فجوة إعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية					
العملة	31 كانون الأول 2017				
البلد	إجمالي	أخرى	بن ياباني	يورو	جنيه استرليني
موجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	105,070,248	40,925,945	849	1,835,607	78,487
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	246,682,212	6,237,271	683,728	16,463,999	9,327,722
تسهيلات أئتمانية - صافي	321,250,509	133,508,972	8,996,038	2,166,410	-
موجودات مالية (إلتكافئة المطفأة والقيمة العادلة والحليقة)	69,433,733	-	-	-	-
موجودات أخرى	10,588,186	8,191,533	11,419	11,334	8,413
إجمالي الموجودات	753,024,888	188,863,721	9,692,034	20,477,350	9,414,622
مطلوبات:					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,149,731	4,133,153	-	850,356	76
ودائع للمعلم	596,560,171	175,386,862	58,160	15,218,895	7,963,596
تأثيرات نقدية	61,335,276	5,834,514	833	1,342,900	35,911
مطلوبات أخرى	76,489,146	24,386,093	-	1,655,081	13,840
إجمالي المطلوبات	756,534,324	209,740,622	58,993	19,067,232	8,013,423
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2017	(3,509,436)	(20,876,901)	9,633,041	1,410,118	1,401,199
الالتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2017	209,697,827	14,670,982	16,652	13,555,639	11,422
الالتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2016					
الالتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2015					

العملة	31 كانون الأول 2016				
البلد	إجمالي	أخرى	بن ياباني	يورو	جنيه استرليني
إجمالي الموجودات	633,551,026	171,219,497	62,322	20,178,335	8,341,469
إجمالي المطلوبات	687,564,132	192,785,523	54,183	21,867,799	8,079,281
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2016	(54,013,106)	(21,566,026)	8,139	(1,689,464)	262,188
الالتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2016	208,070,276	14,616,326	1,058,568	11,916,436	4,1661
الالتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2015					

مخاطر السيولة					
أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق الاتفاقي بتاريخ القوائم المالية الموحدة.					
المطلوبات	31 كانون الأول 2017				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	64,896,195	-	20,468,493	-	1,063,500
ودائع عملاء	1,845,800,756	55,337,813	442,036,180	360,707,169	248,970,653
تأثيرات نقدية	149,356,693	-	32,721,805	22,366,764	11,945,933
مشتقات أدوات مالية	178,833	-	-	-	-
أموال مقرضة	2,437,716	-	1,275,492	581,112	290,556
مخصصات متنوعة	5,006,765	5,006,765	-	-	-
مخصص خريبة الدحل	19,602,158	-	-	-	15,604,837
مطلوبات أخرى	38,696,473	1,092,358	3,228	4,864,441	3,545,515
مجموع المطلوبات	2,125,975,589	61,436,936	476,033,477	404,126,766	266,071,583
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	2,565,131,939	297,568,309	407,733,850	634,510,074	267,439,676
31 كانون الأول 2016					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145,623,458	-	-	-	2,056,500
ودائع عملاء	1,606,979,130	55,605,619	358,428,636	374,255,660	201,534,523
تأثيرات نقدية	129,292,102	2,806	20,253,129	16,418,373	28,906,742
مشتقات أدوات مالية	17,655	-	-	-	-
أموال مقرضة	424,879	-	81,475	228,936	57,234
مخصصات متنوعة	5,015,992	4,812,949	-	-	-
مخصص خريبة الدحل	16,872,706	-	-	-	12,654,529
مطلوبات أخرى	22,176,908	1,799,221	-	12,611	9,118,604
مجموع المطلوبات	1,926,402,830	62,220,595	378,763,240	390,915,580	239,617,103
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	2,338,839,064	212,337,371	457,805,871	315,527,918	290,211,833

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية - المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

المشتقات للمتاجرة	31 كانون الأول 2017		31 كانون الأول 2016	
	لغاية 3 أشهر	الإجمالي	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار
مشتقات العملات:				
تدفق خارج	(18,904,820)	(18,904,820)	(3,332,249)	(3,332,249)
تدفق داخل	18,725,987	18,725,987	3,314,594	3,314,594
المجموع	(178,833)	(178,833)	(17,655)	(17,655)

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:			
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع
دينار	لغاية (5) سنوات	(5) سنوات	دينار
الاعتمادات والقبولات	174,176,350	-	174,176,350
السقوف غير المستغلة	108,819,747	-	108,819,747
الكفالات	133,848,164	-	133,848,164
عقود إيجار تشغيلية	3,238,718	7,286,346	12,002,332
التزامات رأسمالية	1,696,882	-	1,696,882
المجموع	421,779,861	7,286,346	430,543,475
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع
دينار	لغاية (5) سنوات	(5) سنوات	دينار
الاعتمادات والقبولات	155,077,768	-	155,077,768
السقوف غير المستغلة	86,932,724	-	86,932,724
الكفالات	117,565,620	-	117,565,620
عقود إيجار تشغيلية	2,427,285	8,892,066	12,852,163
التزامات رأسمالية	1,701,430	-	1,701,430
المجموع	363,704,827	8,892,066	374,129,705

40. التحليل القطاعي

1. معلومات عن أنشطة البنك:
- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
 - حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
 - الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
 - خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظه العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع	2017	2016	أخرى	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	127,449,022	155,017,978	16,699,871	1,818,308	26,749,969	62,324,507	47,425,323
مخصص تحفي التسهيلات الائتمانية المباشرة	(5,689,334)	(20,637,508)	-	-	-	(17,365,642)	(3,271,866)
نتائج أعمال القطاع	121,759,688	134,380,470	16,699,871	1,818,308	26,749,969	44,958,865	44,153,457
المصاريف الأخرى	(59,444,280)	(66,797,107)	(6,456,902)	(244,174)	(3,102,650)	(20,414,306)	(36,579,075)
الربح قبل الضرائب	62,315,408	67,583,363	10,242,969	1,574,134	23,647,319	24,544,559	7,574,382
خريبة الدخل	(20,113,384)	(21,973,902)	(5,261,558)	(377,806)	(5,959,867)	(8,014,281)	(2,360,390)
صافي ربح السنة	42,202,024	45,609,461	4,981,411	1,196,328	17,687,452	16,530,278	5,213,992
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	8,895,633	5,489,943	3,467,327	6,515	14,077	360,697	1,641,327
استهلاكات وإطفاءات	4,591,875	4,806,532	2,370,773	4,538	21,162	46,906	2,363,153
إجمالي الموجودات	2,338,839,064	2,565,131,939	92,805,412	1,281,887	992,788,447	963,844,669	514,411,524
إجمالي المطلوبات	1,926,402,830	2,125,975,589	66,540,239	780,653	66,366,583	533,061,086	1,459,227,028

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي
يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصرفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
2017	2016	2017	2016	2017	2016
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
159,515,297	126,978,242	22,788,411	17,895,403	182,303,708	144,873,645
1,977,069,000	1,877,659,284	588,062,939	461,179,780	2,565,131,939	2,338,839,064
4,487,797	8,648,725	1,002,146	246,908	5,489,943	8,895,633

41. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:			
يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2017		لغاية سنة	المجموع
أكثر من سنة	دينار	دينار	دينار

الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	155,160,492	113,422,659	268,583,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	263,429,010	2,253,202	265,682,212
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	10,000,000	115,000,000	125,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	196,987	196,987
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	114,791,862	114,791,862
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	693,117,712	754,110,059	1,447,227,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	58,422,172	161,154,218	219,576,390
ممتلكات ومعدّات - بالصافي	-	31,930,233	31,930,233
موجودات غير ملموسة	-	4,839,231	4,839,231
موجودات ضريبية مؤجلة	-	14,683,719	14,683,719
موجودات أخرى	45,190,320	27,430,063	72,620,383
مجموع الموجودات	1,225,319,706	1,339,812,233	2,565,131,939

المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,427,702	20,468,493	64,896,195
ودائع عملاء	987,719,594	858,081,162	1,845,800,756
تأمينات نقدية	94,268,124	55,088,569	149,356,693
مشتقات أدوات مالية	178,833	-	178,833
مخصصات متنوعة	-	5,006,765	5,006,765
مخصص ضريبة الدخل	19,602,158	-	19,602,158
أموال مقترضة	581,112	1,856,604	2,437,716
مطلوبات أخرى	37,600,887	1,095,586	38,696,473
مجموع المطلوبات	1,184,378,410	941,597,179	2,125,975,589
الصافي	40,941,296	398,215,054	439,156,350

42. إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200/1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات الفرع المحلي والإقليمي.

رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجّحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III):

- الأسهم العادية، الأرباح المدورة، بنود الدخل الشامل المتراكم، الاحتياطيات المعلنة، حقوق الأقلية والأرباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تتطلب تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار، وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 14,125% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة الرافعة المالية يجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال نمو الأرباح والذي ينعكس على الاحتياطيات والأرباح المدورة.

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
بنود رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		2017	2016
رأس المال المكتتب به والمدفوع		200,000	200,000
الاحتياطي القانوني		80,821	73,917
الاحتياطي الاختياري		134	113
احتياطيات أخرى		4,104	3,331
احتياطي القيمة العادلة		81,288	63,566
الأرباح المدورة		28,446	27,926
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة		3,198	3,381
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة		(4,839)	(3,559)
فروقات ترجمة العملات الأجنبية		(12,256)	(12,402)
الموجودات الضريبية المؤجلة		(14,684)	(11,926)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)		366,212	344,347
بنود رأس المال الإضافي			
احتياطي المخاطر المصرفية		15,129	12,996
مجموع رأس المال الإضافي		15,129	12,996
مجموع رأس المال التنظيمي		381,341	357,343
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر		1,998,965	1,716,372
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)		19,08%	20,82%
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)		18,32%	20,06%
نسبة كفاية رأسمال الشريحة الأولى (%)		18,32%	20,06%

4.3 مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية لبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمحددات المستخدمة).

القيمة العادلة				طريقة التقييم والمحددات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلامة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
31 كانون الأول 2017				31 كانون الأول 2016	مستوى القيمة العادلة	مستوى التقييم
دينار				دينار	مستوى الأول	مستوى التقييم
موجودات مالية بالقيمة العادلة				مستوى التقييم	مستوى التقييم	مستوى التقييم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				مستوى التقييم	مستوى التقييم	مستوى التقييم
أسهم متوفر لها أسعار سوقية				112,200	مستوى التقييم	مستوى التقييم
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية				84,787	مستوى التقييم	مستوى التقييم
المجموع				196,987	مستوى التقييم	مستوى التقييم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل				مستوى التقييم	مستوى التقييم	مستوى التقييم
أسهم متوفر لها أسعار سوقية				110,237,146	مستوى التقييم	مستوى التقييم
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية				4,554,716	مستوى التقييم	مستوى التقييم
المجموع				114,791,862	مستوى التقييم	مستوى التقييم
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة				114,988,849	مستوى التقييم	مستوى التقييم
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة				مستوى التقييم	مستوى التقييم	مستوى التقييم
عقود آجلة عملات أجنبية				178,833	مستوى التقييم	مستوى التقييم
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة				17,655	مستوى التقييم	مستوى التقييم

- لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2017

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه، فإننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموزعة للبنك تقارب قيمتها العادلة، وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبيود المبيئة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً. وذلك يعود إما للاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام،

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2016			مستوى القيمة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	
أرمدة لدى بنوك مركزية	196,829,576	196,842,990	166,272,023	166,272,023	المستوى الثاني	دينار	دينار
أرمدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	266,402,186	494,451,425	495,300,577	المستوى الثاني	دينار	دينار
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	127,536,945	25,000,000	25,415,685	المستوى الثاني	دينار	دينار
فروض وكعيبات وأخرى	1,382,864,854	1,385,372,118	1,106,590,558	1,108,702,501	المستوى الثاني	دينار	دينار
موجودات مالية بالتحكف المطمئة	219,576,390	221,758,509	172,637,680	173,980,219	المستوى الثاني	دينار	دينار
موجودات أخرى	45,050,608	102,837,646	34,705,556	83,584,255	المستوى الثاني	دينار	دينار
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,235,003,640	2,300,750,394	1,999,657,242	2,053,255,260	المستوى الثاني	دينار	دينار
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	64,896,195	64,986,870	145,623,458	145,670,169	المستوى الثاني	دينار	دينار
ودائع عملاء	1,845,800,756	1,850,775,176	1,606,979,130	1,609,675,022	المستوى الثاني	دينار	دينار
تأمينات نقدية	149,356,693	149,367,014	129,292,102	129,299,201	المستوى الثاني	دينار	دينار
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	2,060,053,644	2,065,129,060	1,881,894,690	1,884,644,392	المستوى الثاني	دينار	دينار

للبيود المبيئة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث، وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

44. ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية:		2017	2016
دينار		دينار	دينار
اعتمادات		117,983,214	80,542,151
قبولات		56,193,136	74,535,617
كفالات:			
دفع		38,782,029	31,659,395
حسن تنفيذ		61,137,598	49,829,921
أخرى		33,928,537	36,076,304
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة		108,819,747	86,932,724
المجموع		416,844,261	359,576,112

ب - التزامات تعاقدية:		2017	2016
دينار		دينار	دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*		1,696,882	1,701,430
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**		12,002,332	12,852,163
المجموع		13,699,214	14,553,593

*تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

**تستحق هذه الالتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

45. القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعتل والضرر ولوقف صرف شيكات، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 17,056,280 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (17,585,485 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 676,564 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 626,714 دينار كما في نهاية السنة السابقة)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

46. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

- تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2017 أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:
- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) مبادرة الإفصاح.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخصائر الغير متحققة.
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات 2014-2016 (التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى).

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

إن المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المذكورة أدناه قد تم إصدارها بشكل نهائي ولكنها غير سارية المفعول بعد، حيث لم يقم البنك بتطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة علماً أنها متاحة للتطبيق المبكر:

المعايير الجديدة:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (يطبق في 1 كانون الثاني 2018 باستثناء شركات التأمين والذي سيطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) إيرادات العقود مع العملاء (يطبق في 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير (يطبق في 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين (يطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).

التعديلات:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) تصنيف وقياس حساب الدفع على أساس الأسهم (يطبق في 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) البيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه في المشروع المشترك (لم يحدد موعد التطبيق).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (40) توضيح نقل الاستثمارات العقارية (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 23: عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات (2014 – 2016) تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 22: معاملات بالعملات الأجنبية والبدل المدفوع مقدماً.
- هذا وتتوقع إدارة البنك بتطبيق هذه المعايير والتعديلات عند إعداد البيانات المالية الموحدة في التواريخ المحددة أعلاه والتي لن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للبنك باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية. وأدناه الأثر المالي المتوقع للتطبيق والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير والذي سيتم الإفصاح عن الأثر المتوقع من تطبيقه حين قيام البنك بمراجعة الأثر لأنه ليس أمراً عملياً تقديم تقدير معقول لتداعيات تطبيق هذا المعيار في الفترة الحالية.

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9):

- يتطلب من البنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءً من 1 كانون الثاني 2018، وعليه قام البنك بتقدير الأثر المتوقع من تطبيق المعيار على البيانات المالية الموحدة، هذا وقد يختلف الأثر عند التطبيق الفعلي في 1 كانون الثاني 2018 وذلك للأسباب التالية:
- إن الأثر المتوقع تم احتسابه على الأرصدة والمعلومات كما في 30 تشرين الثاني 2017، إلا أن إدارة البنك لا تتوقع وجود اختلاف جوهري للأثر عند احتسابه على الأرصدة والمعلومات كما في 31 كانون الأول 2017.
 - إن البنك سيقوم بعكس نتائج أثر كامل التقديرات والاختبارات المطلوبة بموجب متطلبات المعيار عند إصدار أول قوائم مالية موحدة مرحلية موجزة للبنك للفترة التي ستنتهي في 31 آذار 2018.
 - أية أمور تتطلب التعديل عند إصدار تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) بشكل نهائي.

وفيما يلي أهم جوانب التطبيق:

أ. التصنيف والقياس للموجودات المالية:

لا تتوقع إدارة البنك وجود أثر جوهري من تطبيق المعيار، حيث قام البنك بالتطبيق المبكر للمرحلة الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2011 استناداً لطلب البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

ب. التصنيف والقياس للمطلوبات المالية:

أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية. أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الربح والخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد، في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

- الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة والنتيجة عن التغير في مخاطر الائتمان في قائمة الدخل الشامل الموحد.
- يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

لم يقم البنك بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة، كما لا يوجد أي توجه من الإدارة بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن هذه الفئة، وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية الموحدة.

ج. محاسبة التحوط:

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، للبنك الاختيار في الاستمرار في استخدام سياسة محاسبة التحوط استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عوضاً عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وكون البنك لا يقوم بحركات جوهرية تتطلب استخدام محاسبة التحوط فإنه سيقوم بالاستمرار في استخدام سياسة محاسبة التحوط استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

د. تدني الموجودات المالية

قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج “تحقق الخسارة” المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لاحتساب التدني في الموجودات المالية إلى نموذج النظرة المستقبلية “الخسائر الائتمانية المتوقعة” والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على كافة الموجودات المالية – أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني لـ 12 شهراً: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع خلال الـ 12 شهراً اللاحقة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- خسائر التدني لعمر الأداة: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية، الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default).

إن الجدول التالي يبين القيمة المتوقعة لأثر تطبيق المعيار الجديد مقارنة مع ما تم قيده من قبل البنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني:

التصنيف	التسهيلات الائتمانية					الإجمالي
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الموجودات المالية الأخرى	
Stage 1	2,753,958	718,832	760,364	808,813	524,843	5,566,810
Stage 2	-	6,627	296,580	65,488	-	368,695
Stage 3	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	2,753,958	725,459	1,056,944	874,301	524,843	5,935,505

هذا ويحتفظ البنك بمخصصات إضافية تغطي القيمة المتوقعة لأثر تطبيق المعيار الجديد، وعليه فإنه لن يكون لتطبيق المعيار أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة.

هـ- الإفصاحات

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) العديد من الإفصاحات المفصلة وبشكل خاص بما يتعلق بمحاسبة التحوط ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة، هذا ويقوم البنك بالعمل على توفير كافة التفاصيل اللازمة لهذه الإفصاحات ليتم عرضها في القوائم المالية الموحدة اللاحقة بعد التطبيق.

و. التطبيق

سيقوم البنك باستغلال الاستثناء المقدم من المعيار عند التطبيق في 1 كانون الثاني 2018 وذلك بقيد الآثار المحتملة (إن وجدت) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة والمخصصات وحقوق غير المسيطرين عوضاً عن إعادة إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وما قبل.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسية:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وأئتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافة إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 73 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 2018 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	940	فرع درة خلدا	13	فرع مأدبا	10	فرع السوق التجاري	9
الإدارة الإقليمية	175	فرع الشميساني	22	فرع دير أبي سعيد	8	فرع ماركا	13
فرع أبو علندا	10	فرع الشونة الشمالية	8	فرع رأس العين	8	فرع مرج الحمام	8
فرع أبو نصير	9	فرع الصويفية	11	فرع سحاب	8	فرع معان	8
فرع إربد	14	فرع الطرة	6	فرع سيتي مول	14	فرع وادي السير	7
فرع الأزرق الشمالي	7	فرع العقبة	15	فرع ش. الثلاثين- إربد	10	فرع عمان	8
فرع البيادر	9	فرع الفحيص	9	فرع شارع الحرية/ المقابلين	10	فرع الخليل	19
فرع الجاردنز	20	فرع القويسمة	11	فرع شارع الحصن	8	فرع الإرسال	6
فرع الجامعة الأردنية	9	فرع الكرك	9	فرع ش. المدينة المنورة	8	فرع الرام/ رام الله	7
فرع الجبل الشمالي	9	فرع المحطة	9	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	9	فرع العزيزية/ القدس	7
فرع الجبيهة	10	فرع المدينة الرياضية	9	فرع ش. اليرموك/ النصر	11	فرع النصر	11
فرع الحيزة	8	فرع المطار	5	فرع ش. إيدون/ إربد	8	فرع بيت لحم	9
فرع الخالدي	7	فرع المفرق	11	فرع ش. حكما/ إربد	10	فرع جنين	21
فرع الحوار الأول	12	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	9	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	11	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	5
فرع الحوار الثالث	9	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	9	فرع ش. مكة	16	فرع رام الله	25
فرع الرابية	9	فرع النهضة	8	فرع صوبلج	11	فرع رفيديا	6
فرع الرصيفة	8	فرع الهاشمي الشمالي	8	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع طولكرم	8
فرع الرمثا	8	فرع تاج مول	14	فرع طارق	10	فرع غزة	16
فرع الرونق	9	فرع جبل الحسين	13	فرع عبدون	13	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء	9	فرع جبل اللوييدة	9	فرع عجلون	11	فرع نابلس	21
فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع جرش	10	فرع الوحدات	10		
فرع السلط	9	فرع خلدا	10	فرع كفرنجة	6		
فرع العبدلي مول	15	فرع أم أذينة	10	فرع مدينة الحسن الصناعية	8		

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:
433.7 مليون دينار كما في 2017/12/31.

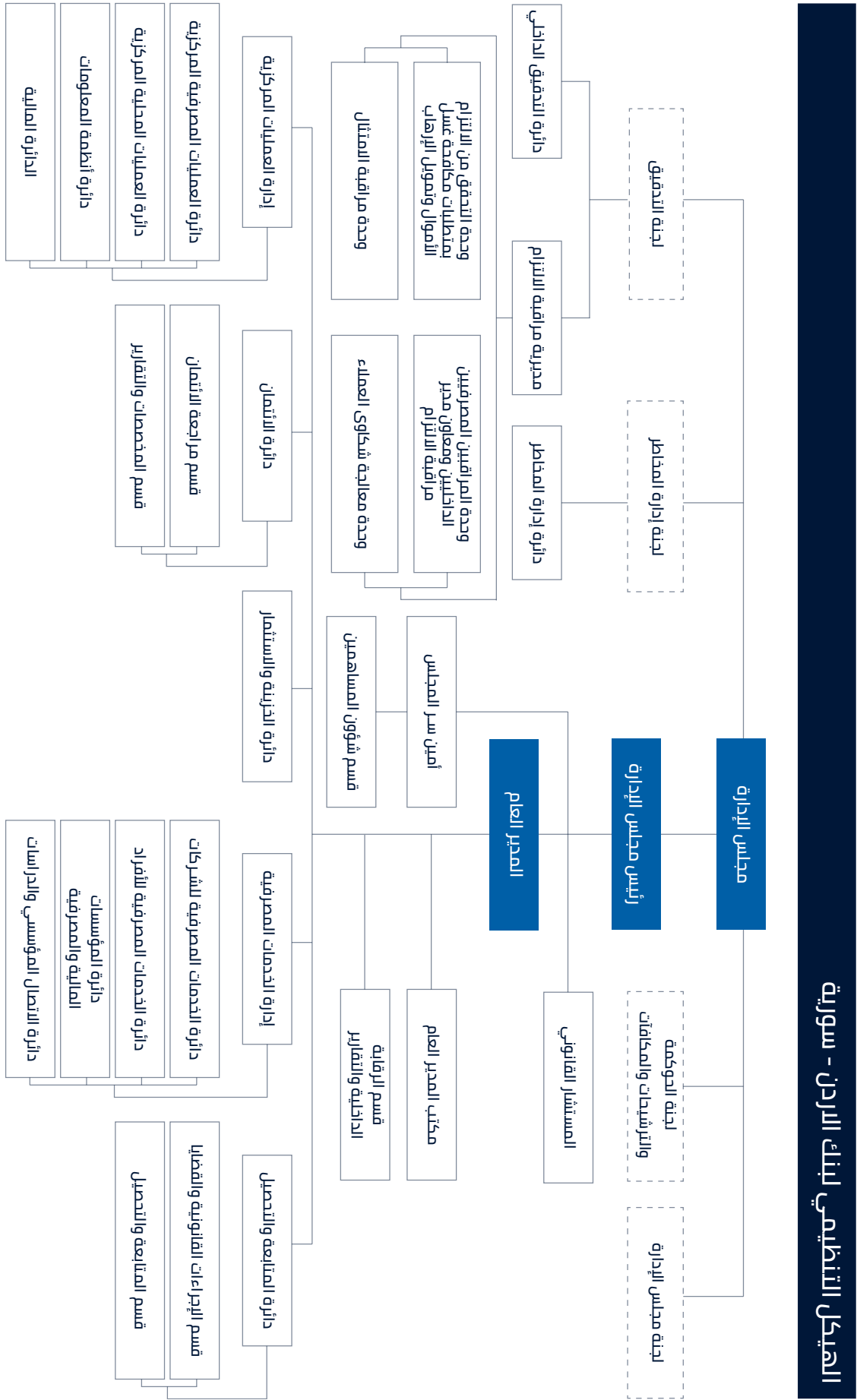
2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900229 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	216 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

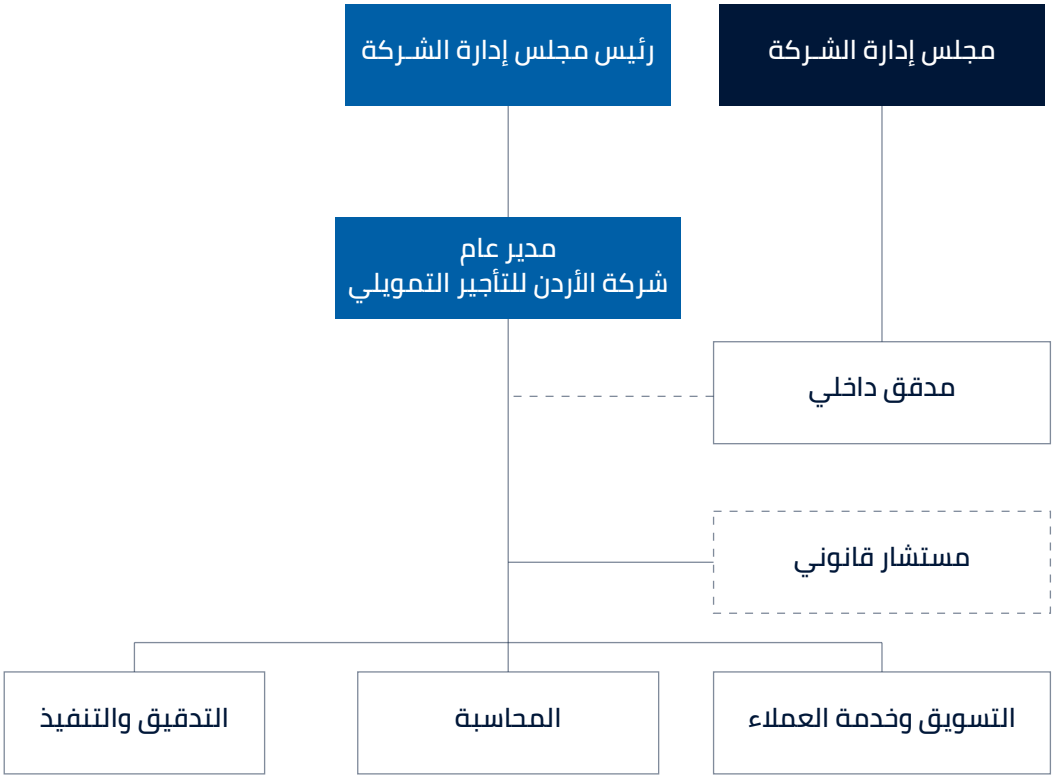
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900000	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	14
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	11
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4645322	00963-11-4645326	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5662273	-	ص. ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرسثا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرسثا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع صحنابا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – أوتستراذ درعا – مقابل كازية المدينة المنورة	00963-11-63900333	00963-11-8140614	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع ش. الفيصل / حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	7
فرع البارون / حلب	حلب – ش. البارون	00963-21-2126996	00963-21-2125985	ص.ب. 8058 حلب- سورية	4
فرع العزيزية/ حلب	حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء	00963-21-2122697	00963-21-2125672	ص.ب. 8058 حلب - سورية	5
فرع الحمدانية / حلب (مغلق مؤقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتييني	00963-21-5120152	00963-21-5120156	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-457623	00963-41-456768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	13
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603	00963-31-2222305	ص.ب. 3058 حمص – سورية	5
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-313733	00963-43-313793	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	9



اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة - مجمع الحسيني, بناية رقم: 164 ص ب 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: +962 6 5542697 فاكس: +962 6 5542698
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

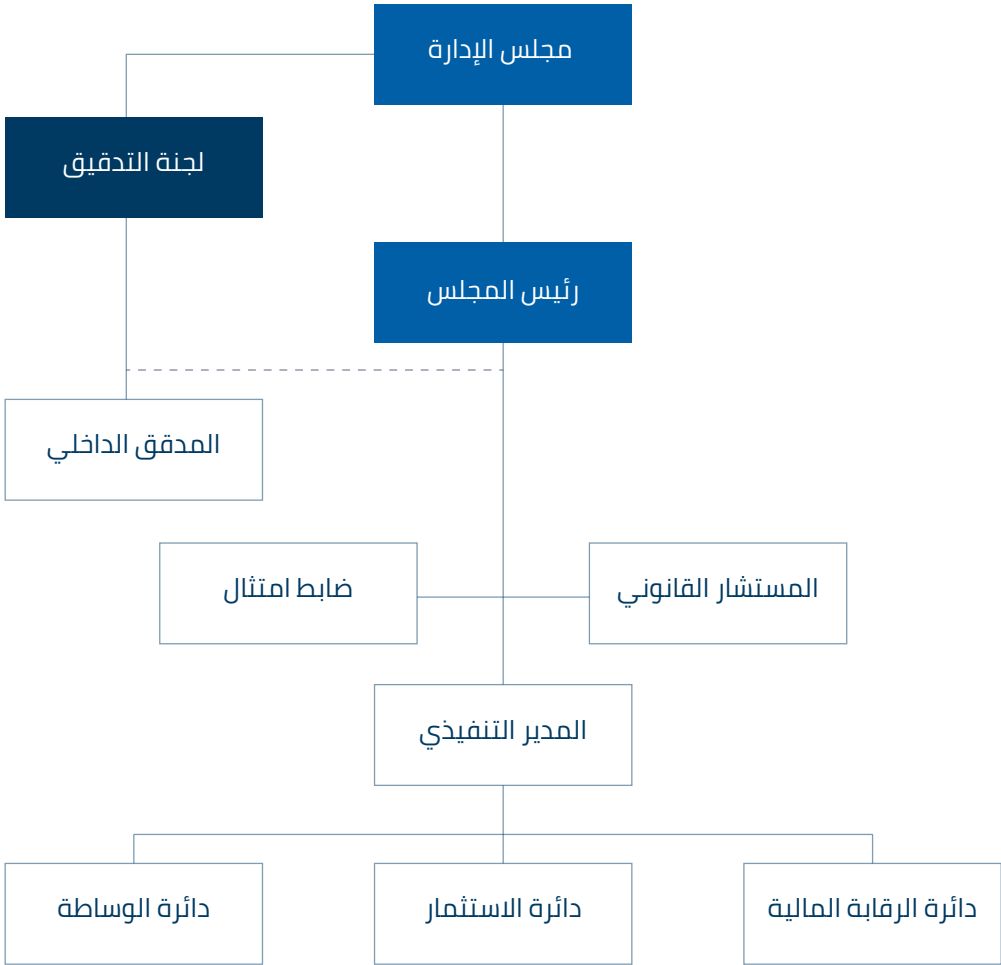
الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي



ج. شركة تفوق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان- شارع مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: +962 6 5519309 +962 6 5516809 فاكس: +962 6 5519567
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوق للاستثمارات المالية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:



السيد شاكّر توفيق شاكر فاخوري

رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً
ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة



السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة
التوفيق إنفستمنت هاوس / الأردن

تاريخ الميلاد: 1969/11/14	تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	

الشهادات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية تاريخه.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
 - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
 - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيفوفاكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

تاريخ الميلاد: 1972/2/12	تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / اسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الإقبال للاستثمار.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقلات السياحية (جت).
- شركة البرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	تاريخ العضوية: 2009/3/7
الشهادات العلمية: - ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية. - بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية: - المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 ولغاية تاريخه. - المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22. - المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010. - مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009. - مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007. - مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003. - الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002. - المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000. - المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003. - خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: - عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ تشرين الثاني 2014. - عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014. - عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016. - عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: - رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5. - عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي. - عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. - عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. - عضو مجلس إدارة ميناء وحوايات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. - عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. - عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1. - عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009. - عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007. - عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007. - رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007. - عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000. - عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003. - نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013. - عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.	



السيد 'شادي رمزي' عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراق للاستثمارات المتعددة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل	تاريخ العضوية: 2008/10/22
الشهادات العلمية: - ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة. - الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة. - بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.	
الخبرات العملية: - مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991. - طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992. - محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات. - رئيس لجمعية اختصاصي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.	
تاريخ الميلاد: 1956/12/13 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	تاريخ العضوية: 2008/10/22
الشهادات العلمية: - ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان. - شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.	
الدكتور بنال مولود عبدالقادر ناغوج عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	



الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة



الدكتور بنال مولود عبدالقادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة



السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة القراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
▪ ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافلو، الولايات المتحدة الأمريكية.
▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
▪ المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
▪ مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
▪ نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
▪ المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الحواء خلال السنوات 2001 - 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
▪ رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجات السياحية.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجات السياحية المتخصصة.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجات المتخصصة.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
▪ رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
▪ رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
▪ نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
▪ رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
▪ رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
▪ عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
▪ عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.

تاريخ الميلاد: 1960/5/1
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
▪ بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
▪ مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية تاريخه.
▪ مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتر إلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة منذ سنة 2006 ولغاية تاريخه.
▪ مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
▪ رئيس تنفيذي شركة كيبك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
▪ مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونية ميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية تاريخه.
▪ نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
▪ مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
▪ نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
▪ عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
▪ شركة الصقر للتأمين.
▪ عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.
▪ عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
▪ خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
▪ خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.



السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
▪ ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
▪ نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
▪ مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 – كانون الثاني 2007.
▪ مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
▪ مديراً لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
▪ مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
▪ محلاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
▪ محلاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
▪ عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
▪ عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

خبرات عملية أخرى:
▪ عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.

تاريخ الميلاد: 1963/9/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
▪ ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
▪ بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
▪ الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
▪ مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة، منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
▪ المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV)، من أيار 2011 - أيار 2013.
▪ عضو لجنة التحقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM)، منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
▪ مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار، من آذار 2002 – نيسان 2004.
▪ مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية، من أيلول 2000 – شباط 2002.
▪ ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، من تموز 1994 - أيار 2000.
▪ ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
▪ مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
▪ عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
▪ عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.



السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5	تاريخ العضوية: 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندربلت/ الولايات المتحدة الأمريكية. - ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندربلت/ الولايات المتحدة الأمريكية. - بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية/ لبنان.	
الخبرات العملية:	
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان من سنة 2000 – 2004. - مدير عام للبنك الأهلي الأردني من سنة 1976 – 1997. - مدير عام للشركة الوطنية العقارية/ الكويت من سنة 1974 – 1976. - نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني من سنة 1971 – 1974. - مدير عام لدائرة الاستيراد والتصدير والتمويل/ الحكومة الأردنية من سنة 1969 – 1970. - رئيس دائرة التخطيط في مجلس الإعمار الأردني من سنة 1961 – 1969.	



الدكتور عبدالرحمن سميج
عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17

تاريخ الميلاد: 1957/1/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا/ الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ 1993 ولغاية 2016. - مدير شركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا/ الأردن من سنة 1979 - 2004.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين. - عضو مجلس إدارة شركة النقلات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 - 1999. - عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية. - عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.	



السيد يحيى زكريا محمد القضماني
عضو مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17

تاريخ الميلاد: 1944/03/30	تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.	
الخبرات العملية:	
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. - مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. - المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. - مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. - مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. - مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983. - مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. - محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. - شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.	

- خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
 - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
 - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
 - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

تاريخ الميلاد: 1981 /8/1	تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.	
الخبرات العملية:	
- مدير استثمار في مجموعة زهران، الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار، من كانون الثاني 2012 حتى تاريخه. - مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL، الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول، من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011. - مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008. - مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007. - مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من آذار 2005 إلى آذار 2007. - مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO)، لبنان، من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005. - وسيط تأمين في Fidelity General Insurance Co / بيروت/ لبنان، من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003. - وكيل استثمار، في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية/ بيروت/ لبنان، من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001. - محلل بيانات، الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان، من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.	



السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة



السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:		
السيد صالح رجب عليان حماد المدير العام بالوكالة	تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 2015/7/27	
الشهادات العلمية: ▪ بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.		
الخبرات العملية: ▪ المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية تاريخه. ▪ مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية 2017/1/12, وأمين سر مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17. ▪ مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن من 2014/12/15 – 2015/5/28. ▪ المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن منذ 2009/1/1 – 2014/12/14. ▪ مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994 / 12/1 – 2008/12/31. ▪ خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات. ▪ حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال. ▪ حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.		
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي. ▪ نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية. ▪ عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية. ▪ عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م. ▪ عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.		
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9	
الشهادات العلمية: ▪ دكتوراة في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.		
الخبرات العملية: ▪ مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه. ▪ المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14. ▪ مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014. ▪ مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011. ▪ مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009. ▪ شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.		
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.		
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.		

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	تاريخ العضوية: 2011/6/16
الشهادات العلمية: ▪ بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.	
الخبرات العملية: ▪ يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه. ▪ عضو في المحكمة الدولية اعتباراً من 2012/1/6 حتى تاريخه. ▪ يملك خبرة عملية واسعة في المجالات التالية: - إدارة عمليات الاندماج لشركات السوق للأردن والشركات العالمية. - إدارة الاستثمارات الخاصة والعمليات المتعلقة بالأسهم وإعادة هيكلتها. - إدارة الأسهم الخاصة والشركات ذات رؤوس الأموال الاستثمارية المؤثرة. - إدارة المشاريع المشتركة. - عضو في عديد من غرف التحكيم الدولية. - إدارة التعاملات والاستشارات المصرفية الخاصة على عدة مستويات من ضمنها البنوك السويسرية الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتعامل الخاص بموضوع Family Trust.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملك. م.ع.م.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو هيئة محبرين/ شركة راية للطيران. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للاستثمارات الخاصة. ▪ عضو مجلس إدارة شركة السيطرة للاستثمار. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الجمان للاستشارات. ▪ رئيس هيئة محبرين شركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار - ممثل لشركة الأردن ديكابولس للأملك. ▪ عضو هيئة محبري شركة منتجع ماعين الأردنية. ذ.م.م. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الضمان المميز للاستثمارات السياحية.	
تاريخ الميلاد: 1950/9/17 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	تاريخ العضوية: 2009/3/7
الشهادات العلمية: ▪ بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي/ بريطانيا	
الخبرات العملية: ▪ رئيس هيئة محبري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من سنة 2004 – 2006.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة الشركة الحولية للعلوم والتكنولوجيا.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعبدين والتكنولوجيا. ▪ رئيس هيئة محبري شركة تلال اللوبيدة للمطاعم السياحية. ▪ عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير. ▪ عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي. ▪ نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX). ▪ عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات. ▪ رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan). ▪ رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International). ▪ رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة لغاية 2017/4/17	

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية	تاريخ الميلاد: 1972/12/20	تاريخ التعيين: 2015/7/1
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية / الأردن. - بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية / الأردن.	الخبرات العملية: - المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2015/7/1 ولغاية تاريخه. - المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2015/3/1 – 2015/5/3. - مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 – 2015/2/28. - مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27. - مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 – 2005/6/13. - مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31. - مسؤول ثان في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28. - مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12. - مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8. - مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمان من سنة 1994 – 1998.	
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	تاريخ الميلاد: 1965/5/4	تاريخ التعيين: 1992/1/28
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن. - بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.	الخبرات العملية: - المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية تاريخه. - المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2014/12/31. - مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 – 2014/3/12. - مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 – 2012/7/3. - مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 – 2010/8/12. - مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1. - مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 – 1999/5/1. - موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.	
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع الائتمثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18	تاريخ الميلاد: 1967/10/7	تاريخ التعيين : 2007/10/28
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن. - بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.	الخبرات العملية: - مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer –FATCA منذ تموز 2017 ولغاية تاريخه. - قائم بأعمال إدارة قطاع الائتمثال والمخاطر منذ 2017/4/24 ولغاية تاريخه. - المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014 / 12/15 ولغاية تاريخه. - مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 – 2014/12/14. - مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 – نيسان 2013. - مدير مراجعة الائتمان (الإقراض المتخصص) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 – تشرين الأول 2007. - رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تشرين الأول 2004 – حزيران 2005. - مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 – تشرين الأول 2004. - مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الأول 2002 – أيلول 2003. - مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992- تشرين الأول 2002.	

السيد أسامة سميج أمين سكري المستشار القانوني للبنك	تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28
الشهادات العلمية: بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.	الخبرات العملية: - مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه. - مستشار قانوني ومدير لدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27. - خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: - عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية. - عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية.	العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: - نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي. - عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي. - عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية. - عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري. - عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية. - عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات. - عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
السيدة رباب جميل سعيد عبادي المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية	تاريخ الميلاد: 1963/12/10 تاريخ التعيين: 2015/9/7
الشهادات العلمية: - ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry / بريطانيا. - بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد / العراق.	الخبرات العملية: - المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2015/9/7 ولغاية تاريخه. - المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 - 2015/7/7. - قائمة بأعمال مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية 2015/1/31. - رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة من أيلول 2006 - آب 2009. - رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة من أيلول 2004 - آب 2006. - عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها مديرة منتج الموارد البشرية من تشرين الأول 2000 - آب 2002. - عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية - الشارقة في الفترة من تموز 1999 - تشرين الأول 2000. - عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفترة من أيلول 1996 - آيار 1999. - عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفترة من نيسان 1991 - آب 1996. - عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفترة من تشرين الثاني 1988 - تشرين الثاني 1990.
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين : 1994/11/1
الشهادات العلمية: - بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.	الخبرات العملية: - خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي: - المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2009/1/11 ولغاية تاريخه. - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 - 2009/1/10. - مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23. - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25. - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 - 1994/10/30. - خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق. - محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن. - حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد موسى يوسف سليمان موسى

مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13	تاريخ التعيين: 2016/3/31
الشهادات العلمية:	
• بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.	

- الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية تاريخه .
 - مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
 - كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 – 2014.
 - متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2007.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي

مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30	تاريخ التعيين: 2015/11/29
الشهادات العلمية:	
• بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.	

- الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية تاريخه.
 - ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
 - مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن من 2014/6/1 – 2015/9/22.
 - مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 – 2014/5/31.
 - ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2009 – 2011.
 - موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2009.
 - حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS), مكافحة غسل الأموال.
 - حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM) , مكافحة الفساد الإداري.
 - حاصلة على شهادة الامتثال الدولية (ICA) من (International Compliance Association).

السيد هاني حسن محمود منسي

مدير دائرة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30	تاريخ التعيين : 2015/2/1
الشهادات العلمية:	
• بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.	

- الخبرات العملية:
- مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
 - مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
 - مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
 - مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
 - مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
 - مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
 - مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
 - مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
 - مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
 - مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

- خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
 - عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2017 والمقارنة مع السنة السابقة 2016 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2017	النسبة 2017	عدد الأسهم 2016	النسبة 2016	المستفيد النهائي من الأسهم 2017	حالة الأسهم* 2017
السيد توفيق شاكر خضر فاضوري	الأردنية	4,115,777	%20.557	4,6490,820	%23.245	نفسه	مرهون 15,596,767
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	الأردنية	25,735,753	%12.867	25,735,753	%12.867	توفيق شاكر فاضوري نعمت توفيق فاضوري	-
شركة الزراعة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	19,765,863	%9.882	ليث بن غيث بن رشاد فرعون ديما بنت غيث بن رشاد فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون لانا بنت غيث بن رشاد فرعون هاله بنت عبد الرحمن بن فرعون	مرهون 6,095,860
شركة العراق للاستثمارات المتعددة	الأردنية	12,236,424	%6.118	12,236,424	%6.118	وليد توفيق شاكر فاضوري سامر توفيق شاكر فاضوري	-
المصرف العربي الخارجي	الليبية	9,090,909	%4.545	9,090,909	%4.545	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	%4.016	8,033,561	%4.016	نفسه	-
الفاضة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	5,603,838	%2.802	5,603,766	%2.801	نفسها	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاضوري	الأردنية	5,381,490	%2.690	6,447	%0.00322	نفسه	-
السيد حسني جلال حسني الكردي	الأردنية	3,914,653	%1.957	3,914,653	%1.957	نفسه	-
الفاضة مها نصري خليل ناصر	الأردنية	3,000,000	%1.500	3,000,000	%1.500	نفسها	-
شركة البهامة للاستثمارات العامة	الأردنية	2,490,648	%1.245	2,490,648	%1.245	وليد توفيق شاكر فاضوري سامر توفيق شاكر فاضوري	-
السيد مدقق عمر هاشم أبو سيدو	الأردنية	1	%0.000	2,065,738	%1.032	نفسه	-
السيد رفيق بن محمد بن رشيد عبد القادر	السعودية	-	-	6,379,290	%3.189	-	-

* حالة الأسهم 2017 (مرهونة كلياً أو جزئياً).

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية: وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2017 (صفحة 19).

6. درجة الاعتماد على موزّدين محدّدين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورّد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الشرق العربي للتأمين	10.36%

- لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً أوخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. - لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. - لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. - لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية. - يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله. - لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 185).
 - ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 117).
 - ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 118).
 - ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 119).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	91	9	1	2
دبلوم عالي	6	1	-	-
بكالوريوس	1,406	144	2	5
دبلوم	261	34	-	-
ثانوية عامة	79	11	-	-
دون الثانوية	173	17	1	1
المجموع	2,018	216	4	8

ج- برامج التدريب لسنة 2017 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	358	4,863
الدورات الخارجية	67	144
المجموع	425	5,007

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:

الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية / مصرفية	259	2,488
إدارة المخاطر والامثال	93	1,859
التسويق ومهارات البيع	25	489
شهادة مهنية	10	36
مالية وتحديق والاستثمارية	7	9
أخرى	31	126
المجموع	425	5,007

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 152)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك .

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية .

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

• مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

• مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.
- وتنشأ مخاطر السوق من:
 - التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
 - تقلبات أسعار الفائدة.
 - تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
 - الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
 - حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطر الامتثال:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات الساريه والقوانين والانظمة المصرفية المهنيه والاخلاقيه الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية .

مخاطر أسعار الفائدة:
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:
وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2017:
وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 18)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2017.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2017 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2013 - 2017:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2013-2017)							
السنة المالية	حقوق المُلكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة المبلغ	توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)	المبلغ بآلاف الدنانير
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	-	2.50	
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	-	2.65	
2015	362,242	4,703	61,966	31,020	44,900	2.60	
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	-	2.88	
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	-	3.00	
2015			تم توزيع 44.9 مليون دينار / سهم بتاريخ 2016/4/19				

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2017:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2017	2016
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	11.15%	10.78%
2	العائد على رأس المال	22.8%	21.1%
3	العائد على متوسط الموجودات	1.86%	1.86%
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	22,601 دينار	19,647 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.30%	4.84%
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	1.10%	0.75%
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.20%	4.08%
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	4.50%	4.59%

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2018 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق(دينار)
بنك الأردن	78,400
بنك الأردن – سورية	15,000
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,060
شركة الأردن للتأجير التمويلي	2,900
المجموع	100,360

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (13,920) دينار لسنة 2017.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2017	2016
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,735,753	25,735,753
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً وممثل الشركة	أردنية	5,381,490	6,447
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	150,000	133,658
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	200	-
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	352,000	351,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	149,964	11,574
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	11,342
السيدة شذا عبد المجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	37,212	34,622
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	67,199	62,656
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,051	14,749
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	13,845	12,780
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,569	10,569
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	138,039	138,039
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	51,579	51,579
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,490,648	2,490,648
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	775,970	724,585
شركة العراق للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,236,424	12,236,424
السيد “شادي رمزي” عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	8,446	10,000
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,615	6,615
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	31,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	-
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	لبنانية	5,000	-
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	أردنية	169,091	117,383
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة لغاية 2017/4/17	أردنية	1,325,000	1,300,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	300,000	300,000
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,735,753	25,735,753
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة لغاية 2017/4/17	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس	ممثل الشركة لغاية 2017/1/11	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2017	عدد الأسهم 2016
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام بالوكالة	أردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى"محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	-	1,000
سليّن ناصر مصطفى خريشي	الأبناء	أردنية	-	2,500
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	148,670	106,950
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	117,267	116,267
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التحقيق الداخلي	أردنية	70,000	61,000
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18	أردنية	34,500	41,500
السيدة نداء حسن محمد أبو زهرة	الزوجة	أردنية	9,000	9,000
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	5,000	2,952
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2017 و2016:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2017	2016
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الادارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	32,529	32,529
السيد “شادي رمزي” عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة ابولو للاستثمارات التجارية	-	-
		الشرق الأوسط للكيبلات المتخصصة	-	-
		العربية للتأمين	-	-
		عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة	-	-
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	شركة كيبك / الكويت	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة السكري وشركاه / محامون	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة لغاية 2017/4/17	شركة ألفا للتعبدين والتكنولوجيا	-	-
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة لغاية 2017/1/11	شركة تريادة للاستثمارات الدولية	-	-

• لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2017 :

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	30,000	5,000	35,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	21,083	-	21,083
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم محمد سميج عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	30,000	5,000	35,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	30,000	5,000	35,000
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	30,000	5,000	35,000
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	29,032	-	29,032
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	30,000	5,000	35,000
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	30,000	5,000	35,000
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	21,083	-	21,083
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	21,083	-	21,083
الدكتور عبد الرحمن سميج عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	8,917	5,000	13,917
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	8,917	5,000	13,917
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة لغاية 2017/4/17	8,917	5,000	13,917
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية لغاية 2017/1/11	968	5,000	5,968
المجموع		330,000	55,000	385,000

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2017:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت السنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس	إجمالي المزايا السنوية
		(دينار)	(دينار)	(دينار)	(دينار)
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام بالوكالة أمين سر مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	242,176	51,712	5,350	299,238
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	145,491	32,304		177,795
السيد أسامة سميج أمين سكري	المستشار القانوني	204,248	73,505		277,753
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية	107,480	26,155		133,635
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	80,924	20,598		101,522
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	65,871	18,088		83,959
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	105,344	5,965		111,309
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18	81,285	-	12,650	93,935
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	50,386	7,044		57,430
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	54,143	9,148		63,291
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	39,348	4,963		44,311
المجموع		1,176,696	249,482	18,000	1,444,178

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع
بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي (736.4) ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم صندوق أسر شهداء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	83,333
تبرع المتحف الوطني للأطفال	54,167
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	51,700
دعم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	35,000
دعم مؤسسة التعاون	31,942
منحة طالب في King's Academy	28,360
دعم جمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص المعوقين	25,500
دعم جمعية الأسرة البيضاء/ منتدى الرواد الكبار	25,300
دعم مركز الحسين للسرطان	25,000
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	25,000
منح صندوق بنك الأردن الجامعية/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	25,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	135,576
دعم التعليم	83,715
دعم الأنشطة الثقافية	29,036
دعم الأنشطة البيئية	23,333
دعم الأنشطة الرياضية	10,550
متفرقات	43,897
الإجمالي	736,409

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:
لقد أوكل البنك لشركته التابعة "شركة تفوّق للاستثمارات المالية" مهمة إدارة محفظة استثمارية للبنك مقابل أتعاب إدارة سنوية. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:
أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:
استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تعنى بهذا الجانب؛ حيث قدم البنك الدعم للملتقى الوطني للتوعية والتطوير من خلال دعم المبادرة الوطنية للسلامة المرورية. إضافة إلى دعم المؤتمر الثامن للسلامة المرورية الذي ينظمه المعهد المروري الأردني. كما قام البنك بتقديم دعمه للجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة أشجار مثمرة في منطقة الأغوار الوسطى للعائلات المحتاجة لتأمين مصدر دخل لهم.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

استمر البنك في الاضطلاع بدوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة، وبما ينسجم مع أسس الحакمية المؤسسية للبنك ورسالته ومنظومة قيمه. هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

وإيماناً من البنك بأهمية قطاع التعليم في بناء جيل قادر على التميز وإحداث التقدم والتطور للمجتمع في مختلف المجالات، فقد استمر البنك في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم، ومن أبرزها استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البنك ومتحف الأطفال من خلال مبادرة "الأيام المفتوحة" للسنة التاسعة على التوالي، والتي أتاحت الدخول المجاني للمتحف للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر.

هذا بالإضافة إلى دعم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التميز لدى الشركات والمؤسسات عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والإبداع والجودة. كما استمر البنك في تنفيذ المنح الدراسية التي يدعمها وشملت: منح كلية العلوم التربوية والآداب – الأونروا، ومنح صندوق بنك الأردن بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومنح جمعية مؤسسة إيليا نقل. كما قدم البنك دعمه أيضاً لبرنامج البعثات التعليمية الجامعية الذي تنفذه الأميديست، إضافة إلى تقديم الدعم لعدد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2017

البيانات المالية السنوية 2017 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2016، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

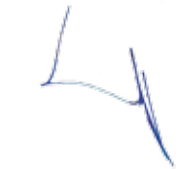
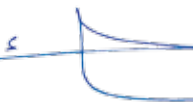
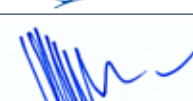
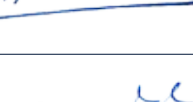
تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2017 (صفحة 39).

هـ. القرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2018.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2017 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.

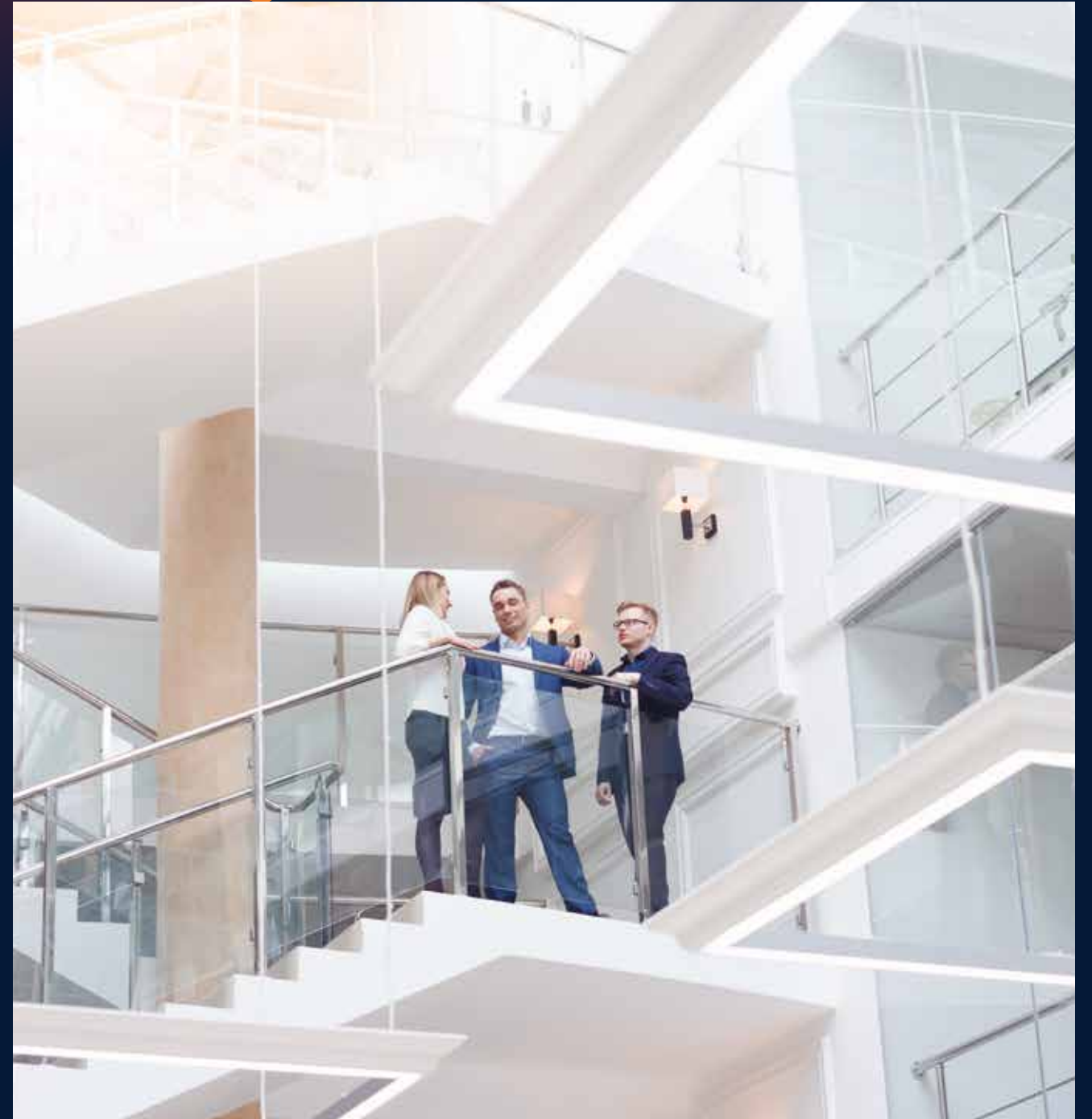
مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة العراق للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة الأولوة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد وسام ربيع صعب*	عضو مجلس إدارة	

* نظراً لارتباط السيد وسام ربيع صعب بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي سنة 2017، فإن توقيعهم لم يظهر في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بالوكالة ومدير دائرة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2017.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام بالوكالة	مدير دائرة الرقابة المالية
		

الأكاديمية المؤسسية



الهاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الهاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الهاكمية المؤسسية ودليل الهاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الهاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته، إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. ويتضمن التقرير دليل الهاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

حرصاً من البنك على الوصول إلى أفضل الممارسات الإدارية، فقد قام البنك بالفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل منهما.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملائمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملائمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الهاكمية المؤسسية مدار البحث وتم تصويب أوضاع أعضاء المجلس وفقاً لذلك، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2017 (10) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18

الاسم	الصفة	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً/ متفرغاً	10	4,928
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب الرئيس	5	150
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	10	18,865
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	9	-
السيد“ شادي رمزي” عبدالسلام عطالله المجالي	عضواً	9	66,782
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	8	647
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	10	3,152
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	10	59
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضواً	10	138,245
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	7	3,232
السيد وسام ربيع صعب	عضواً	4	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7	-

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان/نائب الرئيس لغاية 2017/4/17

السيد يحيى زكريا محمد القضماني/ عضواً لغاية 2017/4/17

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ عضواً لغاية 2017/4/17

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ عضواً لغاية 2017/1/11

السيد صالح رجب عليان حماد/ أمين سر مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الهاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الهاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية، لجنة الامتثال، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد محمد أنور مفلح حمدان	رئيساً	9
السيد ’شادي رمزي“ عبد السلام عطالله المجالي	عضواً	8
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	7
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (9) مرات.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2017 (4) مرات.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى وتتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	2
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (3) مرات.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً	7
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	7
السيد صالح رجب عليان حماد	عضواً	7
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	عضواً	6
السيد نادر محمد خليل سرحان	عضواً / أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (7) مرات.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	49
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	51
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	45
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	32
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	51
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		51

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (51) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	7
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (8) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد 'شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	1
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	1

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (3) مرات.

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتكون أغلبية أعضائها مستقلين. وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	-

لم تعقد اللجنة أي اجتماع خلال عام 2017، حيث تم تشكيل اللجنة نهاية عام 2017.

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر والامثال أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصدقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمصدق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمصدق الخارجي.
- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المصدق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمان SME، دائرة ائتمان الأفراد، دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر قحافظ الائتمان، بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CAREweb لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري , أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.

- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج. تقوم لجان البنك، مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.

و. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

ز. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك، وثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير، وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
- رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة.
- إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:
 - مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - التحقق المالي (Financial Crime).
 - تلبية متطلبات الـ FATCA.
 - إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم، وكذلك يحرض المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفعها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضوع	الصفحة
أولاً : المقدمة	156
التعريفات	156
الرؤية والرسالة	157
قيمنا الجوهرية	157
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	158
نطاق الحاكمية المؤسسية	159
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	160
مبادئ وأحكام عامة	160
شروط عضوية مجلس الإدارة	160
تشكيلة مجلس الإدارة	161
رئيس مجلس الإدارة	161
مسؤوليات مجلس الإدارة	161
مجموعة بنك الأردن	164
لجان مجلس الإدارة:	164
لجنة التدقيق	165
لجنة الترشيحات والمكافآت	166
لجنة إدارة المخاطر	167
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	168
اللجنة التنفيذية	169
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	169
لجنة الامتثال	170
اجتماعات مجلس الإدارة	170
أمانة سر مجلس الإدارة	170
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	171
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	171
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	171
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	172
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	172
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	173
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	173
التدقيق الداخلي	174
التدقيق الخارجي	174
إدارة المخاطر	175
الامتثال	175
التقارير المالية	175
السلوك المهني	176
سادساً : المحور الخامس (معاملة المساهمين)	176
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	177
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	178

المقدمة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي بناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبني الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آتينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك، وكافة السلطات الرقابية، ونواصل التطور والارتقاء بخدماهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد أخذ على نفسه التزاماً، أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آتينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز، نعظم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي ننطلق إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناضمة لأعمال البنك، وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر، وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفات:

الطابق الثاني	المجلس أصحاب المصالح المساهم الرئيسي
الطابق الثالث	عضو تنفيذي
الطابق الرابع	مجلس إدارة البنك
الطابق الخامس	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
الطابق السادس	النظام الذي يوجّه ويُدار به البنك، والذي يهدف الى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوفر فيه الشروط التالية: تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني. - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني. - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني. - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1 النزاهة

تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2 الشفافية

الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3 الابتكار

السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4 العمل الجماعي

العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5 الانتماء

الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6 الريادة

العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7 خدمة المجتمع

تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويفرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يقكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1 مفهوم الحاكمية

تُعرّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل، وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية

ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة

العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية

الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يقكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية

تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصي على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة، وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة

إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين، فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة

وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعال لتحقيق أهداف البنك، من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده، وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي

بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناطمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم

رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.

و. قانون التجارة الأردني.

ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفثاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل، ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة، بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف، وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.

- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية، والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.

- تؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنيقة عنه.

- للبنك المركزي الحق فيما يلي:

▪ تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.

▪ دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.

▪ استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ح "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

▪ أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.

▪ اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

▪ الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أياً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.

- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور، أو بأية جريمة أخرى مخلة بالأدب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية، أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.

- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.

- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.

- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.

- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.

- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

- 3-1 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.
- 3-2 مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.
- 3-3 يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.
- 3-4 لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
- 3-5 يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

- 4-1 الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
- 4-2 أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 هـ- "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4-3 أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مُقررة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

4-4 مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
- البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- الأوضاع المالية للبنك.
- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثل.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثلته على محضر الاجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بئاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جداول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وكتيّب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5-1 الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أداؤها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .

5-2 تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد وتحقيق هذه الأهداف واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5-3 اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

5-4 التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5-5 تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمسائلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5-6 يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5-7 تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي الحق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

5-8 اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه، وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح، وعليه الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ في الاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة، هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منظمات ... الخ.

5-9 على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته، على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخلّ بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5-10 اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المحقق الداخلي والمحقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الانظمة.

5-11 ضمان استقلالية محقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5-12 اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

5-13 ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5-14 التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

5-15 التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

5-16 اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5-17 اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها، واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات، مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي او الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال، وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.
- 5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- 5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
 - وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية للأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 /ح " التدقيق الداخلي ""من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التأكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وفدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 /ب/ج " تعارض المصالح ""من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملائمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء، ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/د "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15/إ " المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات بحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12/ب "ملائمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناطمة لأعمال الشركة، وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحيات تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعني المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحيات اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين، ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك، وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 1 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة”من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقّر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تحقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.

7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته، آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.

7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .

7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.

7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.

7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.

7.1.2.31- مراجعته جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه، ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 8/ ”اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق ”من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج/ 1” اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت ”من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1 - التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.

7.2.2.2 - تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك، بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس، خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د ”تشكيلة المجلس ”من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له، خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د ”تشكيلة المجلس ”من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.

- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.

- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د ”تشكيلة المجلس ”والمادة رقم 12/ ب ” ملاءمة أعضاء المجلس ” من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3 - التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.4 - تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال اعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- وضع أهداف محددة.

- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.

- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.

- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.

- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.

- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.

- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.

- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداربي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة لإحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداربي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائج لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتهيات الخ

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 63/2016 تاريخ 9/1/2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 63/2016 تاريخ 9/1/2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 63/2016 تاريخ 9/1/2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.7. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكल دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات ال FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداربي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعه تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 63/2016 تاريخ 9/1/2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات النازمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقييد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

▪ يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 “ اللجان المنبثقة عن المجلس” من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
 - أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف “مهام مجلس الإدارة” من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**
- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف، وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف “مهام مجلس الإدارة” من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وببحث كون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، ولجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

- 7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة.
- 7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- 7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
- 7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
- 7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- 7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ “لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات”تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين، وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب “من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 “ الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

- 7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
- 7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
- 7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتمالية.
- 7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
- 7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
- 7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- 7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- 7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
- 7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
- 7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
- 7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال، وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
- 7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فلاأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعهِ.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه، وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المفزة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

• تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "احكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

• اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

• على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

• على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتنجب تعارض المصالح.

• على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك، وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1-1. شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1-2. المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمسائلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:

- تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
- تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعَدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

- 3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
- 3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.
- 3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.
- 3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.
- 3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقرر.
- 3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- 3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.
- 3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.
- 3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.
- 3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- 3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.
- 3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الأدنى:
 - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
 - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.
- 3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.
- 3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

- 3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضوح السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أعقاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.
- 3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

- 1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- 1-2 قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- 1-3 تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- 1-4 التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- 1-5 التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
- 1-6 الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يظطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- 1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- 2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
- 3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
- 4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
- 5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

- 6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
 - مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
 - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهرى هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذى أثر جوهرى).
- 7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- 1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- 1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
- 1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- 1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- 1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- 1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
- 1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- 1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- 1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
- 1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
- 1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- 1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- 1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- 1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- 1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- 1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

- أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
 - يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
 - العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

- ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.
- وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:
- 3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.
 - 3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
 - يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- 3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
 - 3.4- تضمن التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - 3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

- يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف، هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.
- وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:
- 4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
 - 4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
 - 4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
 - 4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
 - 4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمة المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

- 5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
- 5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

- 5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

- 5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

- 6.1- تبنى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية : (قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).
- 6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات النازمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
- أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
- أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على إستخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد، كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديدأ الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

- 1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.
- 2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- 3- يحرض المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- 4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.
- 5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- 6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك فعني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتحدياته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
 - قانون الشركات.
 - قانون هيئة الأوراق المالية.
 - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
 - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقييم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي ,أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
 - توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
 - التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
 - تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
 - تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).

- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
- مراعاة الإدارة التنفيذية بإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
 - معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
 - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
 - معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (3,3, 2/3, 1/3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (4,3, 2/4, 1/4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة , الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31, فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

- هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:
- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
 - إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
 - توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
 - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (06-5692572), أو الرقم المجاني (080022335) .
 - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo.
 - الفاكس 06-5600918.
 - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
 - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
 - Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.
 - اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
 - دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركزها وتصنيفها وتأثيرها.
 - تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
 - تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2017 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية, أسعار الفوائد والعمولات والرسوم, سلوك التعامل المهني, البطاقات الائتمانية والحوالات, العقود وشروط التعامل.

خدمات إلكترونية	أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	سلوك التعامل المهني	البطاقات الائتمانية والحوالات	العقود وشروط التعامل	المجموع
86	45	431	81	385	1028

- هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:
- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
 - دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
 - التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
 - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
 - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

الإفصاح والشفافية

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82 هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	شبكة فروع بنك الأردن فروعنا في الأردن
فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77 هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	الإدارة العامة عقان/ الشميساني/ ش. الشريف عبدالحميد شرف/ بناية رقم 15 bankofjordan.com هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2 هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فروع منطقة عقان الفرع الرئيسي/ الشميساني ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15 هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101 هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع عقان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35 هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15 هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79 هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع ش. اليرموك/ النصر هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع الحوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2 هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40 هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع الحوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239 هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138 هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52 هاتف: 4680025/7 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182 هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98 هاتف: 5688391/2 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع الصوفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22 هاتف: 5861235/6 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200 هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة (صحابي) هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع جبل اللويحة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163 هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع ش. مكة هاتف: 5826647/38 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75 هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65 هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول هاتف: 4893581/2 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن
فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292 هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	
فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن	

شبكة فروع بنك الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية
هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّٰه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي
هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني
هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش
هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل
هاتف: 5510825 فاكس: 5510948 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة
هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب
هاتف: 4025694 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول
هاتف: 4011420 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص
هاتف: 5505450 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط
فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل
هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121
هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عقان - العقبة
هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّٰه الأول
هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز
هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن
فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)
هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّٰه الثاني
هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد
هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان
هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما
هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد.مدينة الحسن الصناعية
هاتف: 06/5609200 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72
هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّٰه
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب
فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن
مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين
الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الله/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّٰه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. عين خيرالدين
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ بيتونيا/ ش. يافا/ المنطقة الصناعية
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع رفيدبا/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّٰه
هاتف: 0097022976320 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين
مرقأ البحرين المالي/ البرج الغربي
هاتف: 0097317503051 فاكس: 0097317503030 ص.ب.20705 المنامة-البحرين

المبطل الإداري / بنك الأردن - الإدارة العامة

